International Organization for Migration (IOM)

المُنظّمة الدوليّة للهجرة

الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا

التقرير الإقليمي لعام 2013

إنّ الآراء الواردة في هذا التقرير هيَ آراء الكُتّاب، ولا تعكس بالضرورة رؤى المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM). كما أنّ التّسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا يُقصَد بها التعبير عن أيّ رأي على الإطلاق من جانب المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلّق بالوضع القانوني لسلطات هذه الأماكن أو حدودها أو تخومها.
إن المنظمة الدوليّة للهجرة ملتزمة بالمبدأ القائل أن الهجرة الإنسانيّة والمنتظمة مفيدة لكل من المهاجرين والمجتمع. والمنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، على اعتبارها منظّمة حكوميّة دوليّة، تعمل مع شركائها في المجتمع الدولي على المساعدة في مواجهة التحديات العمليّاتيّة التي تواجه الهجرة وعلى تحسين الفهم لقضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الهجرة وأيضا تعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان ورفاه المهاجرين.

إصدار المنظمة الدولية للهجرة (IOM)
17 شارع الموريون (Route des Morillons)
صندوق البريد: 17
1211 جينيف 19
سويسرا
هاتف: 0041.22.7179111
فاكس: 0041.22.7986150
عنوان البريد الإلكترونيّ: hq@iom.int
عنوان الموقع الإلكتروني: www.iom.int

جميع الحقوق محفوظة © 2014 المنظّمة الدولية للهجرة

جميع الحقوق محفوظة. يمنع منعًا باتًّا استنساخ هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة سواء كانت هذه الوسيلة إلكترونيّة أو ميكانيكيّة أو من خلال النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن خطيٍّ مسبقٍ من النّاشر.

14_40

الفهرست

المُقدّمة 2
لمحة عن المنظّمة الدوليّة للهجرة..... 6
صونُ حقوقِ الإنسان لجميع المُهاجرين 8
الحد من تكاليف هجرة اليد العاملة 16
القضاءُ على استغلال المُهاجرين، بما في ذلك الاتجارُ بالبشر 21
مُعالجة محنة المُهاجرين الذين انقطعت بهم السُبل 28
تحسين النّظرة إلى المُهاجرين..... 39
دمجُ الهجرة ضمن جدول أعمال التّنمية 45
تعزيزُ قاعدة الأدلّة الخاصّة بالهجرة..... 49
تعزيز علاقات الشّراكة والتّعاون في مجال الهجرة..... 55
من الوقاية من الصراعات والكوارث إلى الاستجابة لحالات الطّوارئ والحلول طويلة الأمد:
نهجُ المنظّمة الدوليّة للهجرة التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة 63
تعزيزُ حَوْكَمة الهجرة وإدارة الحدود الفعّالة والقائمة على الحقوق..... 79
الإحصائيّات الرّئيسيّة لأنشطة المنظّمة الدوليّة للهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2013..... 87

صورة الغلاف: جميع الحقوق محفوظة © المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)

الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا

التّقرير السّنوي للعام 2013

International Organization for Migration (IOM)
المُنظّمة الدوليّة للهجرة

المُقدّمة

لقد كان العام 2013 عامًا مُميّزًا، إذ شهد الحوار رفيع المُستوى الثّاني الخاصّ بالأمم المتّحدة حول الهجرة الدوليّة والتنمية، للجّلسة 68 للجمعيّة العامّة، والتي انعقدت في الثّالث والرّابع من تشرين الأوّل، أكتوبر، في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك. وقد شهد الحوار رفيع المُستوى هذا تطوّرًا كبيرًا في محادثات الأمم المتحدة الخاصّة بالهجرة والتنمية، الأمر الذي يبدو واضحًا من خلال الإعلان الذي صدر وتم اعتماده بالإجماع في الجلسة الافتتاحيّة.

وقد كان واحدًا من النتائج الموضوعيّة للحوار رفيع المُستوى، هو الاعتراف الأكبر بأهميّة الهجرة لكلّ البلدان. ومن الرّسائل الرّئيسيّة التي برزت من خلال الحوار كانت: (أ) أهميّة أن تحتلّ حقوق الإنسان من بين احتياجات المُهاجرين مركز الصّدارة والاهتمام – وذلك كغاية في حد ذاتها، وكذلك كجزءٍ رئيسيٍّ ضروريٍّ من تسخير فوائد الهجرة لكلّ من المُهاجرين والمُجتمعات على حدٍّ سواء؛ (ب) إنّ الرّوابط بين الهجرة والتّنمية ذات أهميّة كبيرة، وكذلك هو أمرُ موضوع الهجرة بالنّسبة لأجندة التنمية الخاصّة بالأمم المتحدة لما بعد العام 2015؛ وأخيرًا، (ج) إنّ هناك قلق كبير من جانب المُجتمع الدولي فيما يخصّ المُهاجرين الدوليّين، وخاصّة العالقين منهم في حالات الأزمات، فضلًا عن المخاطر واسعة النّطاق والضّغوط والإساءات التي يتعرّض لها المهاجرون في مناطق العبور والمقصد.

ذلك وقد قام الأمين العام للأمم المتّحدة بوضع أجندة تتكون من ثّماني نقاط تعنى بجعل الهجرة مُفيدة للجميع، وهي:

1. حماية حقوق الإنسان لكلّ المُهاجرين؛
2. الحد من تكاليف هجرة العمل؛
3. القضاء على جميع أشكال الاستغلال للمُهاجرين، بما فيها الاتجار بالبشر؛
4. مُعالجة المحن التي يعيشُها المُهاجرون الذين انقطعت بهم السّبل؛
5. تحسين وجهة النظر العامّة والانطباعات المأخوذة حول المُهاجرين؛
6. دمجُ موضوع الهجرة ضمن أجندة التنمية؛

آلافُ اللّاجئين السّوريّين الفارّين باتّجاه كردستان العراق عبر معبر بشخابور الحدوديّ © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

7. تقوية قاعدة دلائل الهجرة؛
8. تعزيز الشّراكات والتعاون في ميدان الهجرة.

لقد قدم الحوار رفيع المُستوى هذا إجماعًا ودعوة للبدء بالعمل. كما وأنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) باعتبارها الوكالة الرّئيسيّة والرّائدة في مجال الهجرة عالميًّا، واعترافًا بخبرات المنظمة الدولية للهجرة ضمن الإعلان الصّادر عن الحوار رفيع المُستوى، وفي تصريحاتٍ عديدةٍ لمُمثّلين عن الدول الأعضاء في المنظّمة الدوليّة للهجرة، فإنّ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ستواصل العمل على دعم الدول الأعضاء من حيث مُعالجة قضايا الهجرة والتنمية بصورة شاملة وكليّة، وذلك جنبًا إلى جنبٍ مع شركائها في الأمم المتحدة.

إنّ أجندة النقاط الثّمانية هذه ليست في أيّ حالٍ من الأحوال أكثر أهميّة منها في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تحتوي على بلدان تُعتبر من أكثر بلدان المقصد استهدافًا من اليد العاملة الأجنبيّة، وكذلك وفي نفس الوقت، تحتوي المنطقة على بعضٍ من أهمّ البلدان المُصدّرة لليد العاملة، أي بلدان الأصل، وكذلك بلدان العبور. إنّ المُهاجرين في بلدان المقصد يشكّلون إمدادًا رئيسيًّا من اليد العاملة على كل المُستويات المهاريّة. إن مُجتمعات الغُربة من بلدان المنطقة تُسهمُ في التنمية الاقتصاديّة ليس فقط من خلال إرسال الحوّالات الماليّة، وإنّما أيضًا من خلال استثماراتهم، وكذلك من خلال نقل المهارات المُكتسبة للمُساعدة على بناء القدرات في بلدانهم الأمّ، وأيضًا استطاعتهم على بناء شبكات تجاريّة تُسهم في النمو الاقتصاديّ لهذه البلدان.

إنّ تدفقات الهجرة في المنطقة هي تدفقات ذات طبيعة معقّدة، وغالبًا ما تضمّ المُهاجرين ذوي الاحتياجات ومواطن الضّعف المُختلفة والكبيرة، وبخاصّة مثلًا أولئك الذين يهربون من المناطق التي تعمّها الصّراعات والضائقات الاقتصاديّة الشّديدة وبسبب الجّفاف والمجاعات؛ بالإضافة إلى ضحايا الاستغلال وسوء المعاملة والأطفال المُهاجرين غير المصحوبين وأولئك الذين يُجبرون على العودة بشكلٍ غير طوعيّ إلى بلدان المنشأ التي أتوا منها؛ أو أولئك الذين تتقطع بهم السُّبل. إن تدفّقات من هذا النّوع غالبًا ما تكون غير نظاميّة، وتفرض مصاعب كبيرة على عمليّات إدارتها والاستجابة لها.

في العام 2013، كان المُهاجرون القادمون من مجموعات سكّانيّة ضعيفة في شمال إفريقيا، أو المارّين عبرها، يواصلون التعرّض لشتّى أنواع المخاطر ورحلات القوارب المُميتة العابرة للبحر الأبيض المُتوسّط، وذلك فقط بحثًا عن الأمان. إنّ بعض هذه الرّحلات القاريّة كانت غير ناجحة، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى موت الكثير من أولئك المُهاجرين في حوادث غرقٍ مأساويّةٍ، كتلك التي حصلت في شهر تشرين الأوّل، أكتوبر، قبالة شواطئ الجزيرة الإيطاليّة لامبيدوسا.

واصلت البيئات الانتقاليّة في المنطقة طبيعَتها الديناميّة، وغالبًا غير قابلة للتنبّؤ، وذلك مع بدء المُنافسة السّياسيّة في المنطقة وفي خضمّ الاضطرابات المؤسّساتيّة والتحوّل في الرّأي العام، الأمر الذي شكّل مجموعة من التحدّيات في مواجهة التنمية السّوسيو–اقتصاديّة. وضمن هذا السّياق، استمرّت تدفّقات الهجرة في إفرازها لتأثيرات تحويليّة على المُهاجرين أنفسهم، وعلى مُجتمعات الأصل، والمُجتمعات التي تستقبل هؤلاء المُهاجرين، الأمر الذي يتطلّب أن تتمّ حَوْكَمَتها بشكل مُلائم ليتمّ ضمان أن تكون كلّ من الأهداف التنمويّة وحقوق المُهاجرين مصونة.

وفي أجزاء أخرى من المنطقة، تواصل الأزمات طويلة الأمد فرضَها للحاجة إلى استجابةٍ إنسانيّةٍ مُستدامة وطويلة الأمد. وفي نهاية العام 2013، بلغ عدد السّوريّين

النّازحين داخليًّا قرابة 6.5 مليون نازح، وبلغ عددُ النّازحين خارج البلد، الذين قاموا بالتّسجيل طلبًا للحماية الدوليّة في البلدان المُجاورة لسوريا، قرابة 2.5 مليون نازح سوريّ، علمًا أنّ تقديرات مُجمل عدد السّوريّين الذين فرّوا إلى خارج البلد هربًا من الصّراع تُشير إلى أنّ العدد من الممكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير. كما أنّ مُعظم هؤلاء النّازحين السّوريّين هم من الأطفال. وقد تجاوزت شدّة هذه الأزمة قدرات واستطاعات الاستجابة الإنسانيّة والماليّة للحكومات المحليّة والمنظّمات الدوليّة، وغيرها من منظّمات الإغاثة الأخرى. وفي هذه الأثناء، في اليمن مثلا، كانت المُستويات المُرتفعة جدًّا من حالات الفقر والعوز وانعدام الأمن الغذائيّ، والتي ترافقت مع الصّراع المحليّ، قد واصلت تفاقُمَها لتؤدّي إلى المزيد من النّزوح والجوع المُستمرّ. كما وقد بدت الاقتصادات المحليّة في اليمن واهنة جدّا من حيث قدرتها على تقديم فرصٍ كافية من سبل العيش لعدد كبيرٍ من المُهاجرين اليمنيّين، الذين أخذوا يعودون من المملكة العربية السعودية بدءًا من شهر آذار، مارس، 2013، خالقين وضعًا مُثيرًا للقلق من حيث كميّة الضّغوط والأعباء الإضافيّة التي ستُلقى على المُجتمعات، ضعيفة الحال أصلًا، في اليمن. وقد تراجعت أعدادُ المُهاجرين الذين انقطعت بهم السُّبل ووقعوا في العوز في اليمن، والذين يأتون من بلدانٍ أخرى غالبًا تكون من القرن الإفريقيّ، وذلك منذ منتصف العام، ولكنّ هذه الأعداد عادت للارتفاع إلى مُعدّلاتها السّابقة بشكلٍ تدريجيٍّ. وحصل ذلك رغمًا عن الإدراك المُسبق لدى المُهاجرين بالمخاطر، الخطيرة جدًّا، المُترتّبة على الهجرة غير النّظاميّة. أمّا في السّودان، فهناك قرابة 6.1 مليون شخص في حاجة إلى المُساعدات، و2.4 مليون شخص نازح داخليًّا. يتواجد قرابة مليوني شخصٍ منهم في دارفور وحدها، والتي شهدت تصعيدًا في أعمال العنف في العام 2013، الأمر الذي أدّى بدوره إلى زيادة أعداد حالات النّزوح بقرابة 380.000 نازح – وهو عدد يُعتبر الأكبر من نوعه منذ العام 2004؛ أي منذ بداية الصّراع في دارفور على أقرب تقدير.

ومن ما هو مأساويّ أيضًا، المزيد من الأزمات التي تفجّرت وازدادت حدّتُها، وذلك ليس بفترة طويلة قبل نهاية العام. فنتيجة لانهيار النّظام وتفجّر أعمال العنف في كلّ من جنوب السّودان ومُحافظة الأنبار في العراق، تولّدت تأثيراتٌ سلبيّة على المنطقة برمّتها، الأمر الذي اقتضى أيضًا تشكيل استجابة إنسانيّة عاجلة وضروريّة.

إنّ التقريرَ السّنويّ هذا العام سوف يُظهر كيف أنّ عمل المنظّمة الدولية للهجرة (IOM)، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، على امتداد العام 2013، كان دائمًا عملًا بما يتماشى مع أجندة الثماني نقاط الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، بغية جعل الهجرة مُفيدة لصالح الجميع، كما هوَ واردٌ في الحوار رفيع المُستوى للأمم المتحدة صوب نهاية العام.

وبناءً على ما سبق ذكره، فإنّ كُلّ فصلٍ من فصول التقرير السّنويّ لهذا العام سيتمّ من خلاله عرض الأنشطة التي تقوم بها المنظّمة الدولية للهجرة (IOM) في العام 2013، والتي تصبّ في كلّ من نقاط الأجندة الثّمان. في الحين الذي كان فيه التّركيز الرّئيسيّ للحوار رفيع المُستوى هو البحث في أفضل سُبل تحقيق أكبر أثر تنمويّ للهجرة بما يُفيدُ مصالح الجميع؛ علمًا أنّ نطاق عمل المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) على أنّها الوكالة الرئيسة عالميًّا في ميدان الهجرة، يمتد ليشمل أكثر ممّا سبق ذكره والأجندة ذات النّقاط الثّمانية. وبالتالي فإنّ التقرير يشمَل فصلين إضافيّين؛ واحدٌ من الفصلين تتمّ من خلاله تغطية عمل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) على الترويج إلى حَوْكَمَة الهجرة بصورة فعّالة وقائمة على الحقوق، والأمر ذاته بالنّسبة لإدارة الحدود، وفصلٌ آخرُ تتم من خلاله تغطية عمل المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مجال الحد والوقاية من الكوارث والصّراعات والاستجابة للحالات الطّارئة، وكذلك في تقديم الحلول طويلة الأمد.

وفي الوقت الذي تشهدُ فيه السّنة المُقبلة صياغة أجندة التنمية الخاصّة بالأمم المتّحدة لما بعد عام 2015، فإنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) ستقوم بالبناء على الزّخم الذي ولّده الحوارُ رفيعُ المُستوى، من خلال الاستمرار في تسليط الضّوء على أهميّة الرّوابط ما بين الهجرة والتّنمية. كما وتأملُ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بأن تكون مجالات العمل التي يُغطّيها هذا التقرير من شأنها أن تُعزّز الأجندة ذات النّقاط الثّمانية في جعل الهجرة مُفيدة للجميع.

تعزيز الحماية الصّحيّة في سيناء: مخيّم سكنيّ لمدّة ثلاثة أيّام لرفع مستوى الوعي حول الهجرة والاتجار بالبشر، خصّ القادة الشّباب من مُجتمعات سيناء. 2013 © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)

لمحة عن المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)

إنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) هي منظمة بين–حكوميّة تمّ تأسيسُها في العام 1951، وهي مُلتزمة بمبدأ أنّ الهجرة الإنسانيّة والمُنَظّمة هي هجرةٌ مُفيدةٌ للجميع، للمُهاجرين والمُجتمعات على حدّ سواء. أمّا على مُستوى العالم، فإنّ لدى المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) عددٌ من الدّول الأعضاء وقدره 156 دولة و10 دول بصفة مراقب، ذلك فضلًا عن أنّ لديها ما يزيدُ عن 8400 موظّف يعملون في أكثر من 2300 مشروع، في 470 موقعًا ميدانيًّا. وتُقدّر نفقاتُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بقرابة 1.6 مليار دولار أميركيّ.

هذا وتعملُ المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) للمُساعدة على ضمان الإدارة الإنسانيّة والمُنظّمة للهجرة وضمان إيجاد تعاون دوليّ فيما يخصّ قضايا الهجرة وكذلك للمُساعدة في البحث عن الحلول العمليّة لمشاكل الهجرة ولإيجاد وتقديم المُساعدات الإنسانيّة للمُهاجرين الذين هم في حاجة، سواءً كانوا لاجئين أو أشخاص نازحين أو غير ذلك من الأشخاص المُهَجَّرين. كما ويعترفُ دستور المنظمة الدولية للهجرة (IOM) اعترافًا صريحًا بالعلاقة بين الهجرة والتنمية الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بالإضافة إلى حق الأشخاص بحريّة بالتنقّل.

إنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تعمل في المجالات الواسعة الأربع لإدارة الهجرة وهي: الهجرة والتّنمية؛ وتيسير الهجرة؛ وتنظيم الهجرة؛ ومُعالجة الهجرة القسريّة. وتتضمّن الأنشطة الجامعة لعدّة قطاعات ومجالات كُلًّا من تعزيز القانون الدولي

للهجرة ومُناقشة السّياسات والتوجيهات وحماية حقوق المُهاجرين، بالإضافة إلى صحّة الهجرة والبعد الخاصّ بالنّوع الاجتماعيّ. وتعملُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) على نحوٍ وثيقٍ مع الشّركاء، من أطراف حكوميّة وغير حكوميّة وبين–حكوميّة، فيما يتعلّق بهذه المجالات.

أمّا بالنّسبة لمكتب المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) في القاهرة، فقد تمّ تأسيسُه في العام 1991، بغرضِ مُساعدة مواطني البُلدان الأخرى المُهجّرين بسبب حرب الخليج عندها. أمّا اليوم فتستضيف القاهرة أيضًا المكتبَ الإقليميّ للمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، والذي يقوم بتغطية الأنشطة التي يتم إجراؤها في كلّ من الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربيّة المتّحدة واليمن. ويقوم المكتبُ الإقليميّ للمنظّمة بتوفير الدعم السياساتيّ والتقنيّ والإداريّ من خلال موظّفين يعملون في 13 بلد من بلدان المنطقة.

موظّف عامل في إعادة الإدماج من المُنظّمة الدوليّة للهجرة يقوم بزيارة عائلة عادت إلى جنوب السّودان عبر البرنامج الإقليميّ للمُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج للمُهاجرين العالقين في مصر وليبيا (RAVEL). © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

1. صونُ حقوقِ الإنسان لجميع المُهاجرين

إنّ حقوق الإنسان هي إحدى الأوجه بالغة الأهميّة بالنّسبة لاختصاص المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) والتزاماتها. وتنصُّ وثيقة الاستراتيجيّة الخاصّة بالمُنظمة الدولية للهجرة (IOM) على أنّه يتوجّب على المنظمة الدولية للهجرة أنْ «تقوم بتعزيز الإدارة الإنسانيّة والمُنظّمة للهجرة، وكذلك بالنّسبة للاحترام الفعليّ لحقوق الإنسان لكلّ المُهاجرين بما يتماشى مع القانون الدّوليّ.». وعلاوة على ذلك، فكما هو منصوصٌ عليه في دستور المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فإنّ «المنظّمة الدولية للهجرة (IOM) عند قيامها بتأدية مهامّها، يتوجب عليها التّعاون بشكلٍ وثيقٍ مع المُنظّمات الدوليّة، الحكوميّة وغير الحكوميّة منها، المعنيّة بشؤون الهجرة واللاجئين والموارد البشريّة، وذلك بغية تحقيق جملة من الأمور نذكر منها، القيام بتسهيل تنسيق الأنشطة الدولية فيما يتعلّق بهذه المجالات...». قامَ مؤخّرًا المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالإعراب عن الالتزام الرّسميّ والصّريح للمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، أمام الأمين العام للأمم المتحدة، بمبدأ وضع حقوق الإنسان في طليعة مهامّها وأعمالها.[1] إنّ حقوق الإنسان هي «التعابير العمليّة والدوليّة عن الكرامة الأصيلة لكلّ البشر على حدّ سواء.»[2]. وبالمُقابل، فإنّ حقوق الإنسان، كما وصفها المفوّض السّامي لحقوق الإنسان، هي ليست «مُكافأة يتم الحصول عليها عند الامتثال لقوانين وأنظمة الهجرة.».

تهدفُ أنشطة المُنظمة الدولية للهجرة (IOM)، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى ضمان أن تكون حقوق جميع المُهاجرين –النظاميّين وغير النّظاميّين منهم– مصونة وأن يتمّ احترمُها. وتسعى المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى زيادة المعرفة حول الصّكوك القانونيّة المعنيّة بحماية حقوق المُهاجرين وقبول هذه الصّكوك، فضلًا عن تعزيز أوضاع التّصديق على هذه الصّكوك والقيام بتنفيذها. كما وتسعى المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى مُساعدة الدّول في وضع وتعديل سياساتٍ وتشريعاتٍ خاصّة بالهجرة على نحوٍ يجعلُها متوافقة مع القانون الدّوليّ للهجرة، وذلك بغرض تحقيق إدارة أكثر فاعليّةً للهجرة وعلى نحوٍ يتماشى مع مبادئ القانون الدّوليّ. وأخيرًا، تقوم المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في كلّ عمليّات وضع البرامج الخاصّة بها في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال دعم البلدان في التزاماتها باحترام وصون وإعمال حقوق الإنسان ودعم المُهاجرين في التمتّع بحقوقهم المُستحقّة، بما في ذلك من خلال تقديم المشورات القانونيّة والعمل على إحاطة المُهاجرين علمًا بحقوقهم المُستحقّة والمُساعدات الماديّة والنّفس–اجتماعيّة والصحيّة، وكذلك العمل على رفع الوعي بين أوساط المُهاجرين والمُجتمعات التي يعيشون بينها. ويُعتبر مجال العمل هذا، مجالًا مُشتركًا بين مُختلف القطاعات، الأمر الذي ينعكس من خلال كلّ الأنشطة التي يتمّ تناولها بالتّفصيل في كلّ الفصول التسعة الأخرى من هذا التقرير. ولكن سيتمّ ههنا، أدناه، تقديم بعض الأمثلة حول الأنشطة الرّئيسيّة ذات التركيز على حقوق الإنسان والقانون الدّوليّ للهجرة.

1 – رسالة المُدير العامّ للمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) إلى الأمين العام للأمم المُتّحدة، بتاريخ 29 نيسان، أبريل، 2014.

2 - مكتب المفوّض السّامي لحقوق الإنسان، الكلمة الافتتاحيّة للمفوّض السّامي لحقوق الإنسان في الحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية، في 4 أيلول، سبتمبر، 2013، ومن الممكن أن تجدها على الرّابط التّالي:
http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13714&LangID=E

حملة لُقاحات شلل الأطفال في مصر.
© المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)
2013

العمل على زيادة المعرفة والقبول للصّكوك القانونيّة المعنيّة بحماية حقوق المُهاجرين، فضلًا عن تعزيز أوضاع تصديق وتنفيذ هذه الصّكوك.

إنّ حقوق الإنسان هي عالميّة، حيث أنّها تطبق بغضّ النّظر عن النّظم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة. وتظهر عالميّة حقوق الإنسان من خلال جملة من الأمور أهمّها، حقيقة أنّ الدّول كانت قد صدّقت على الأقلّ على واحدة من بين اتفاقيّات حقوق الإنسان الرّئيسيّة وأنّ قرابة 80 بالمائة من الدول كانت قد صدّقت على 4 مُعاهداتٍ على الأقلّ من بين مُعاهدات حقوق الإنسان هذه، الأمر الذي يعكس موافقة الدّول ويفرض عليها التزاماتٍ قانونيّة. وينطبق هذا على دول المنطقة التي وقّعت على الأقلّ على اتفاقيّة واحدة من اتفاقيّات حقوق الإنسان وكل الدول التي هي أطراف في الميثاق العربيّ لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، كلّ دول المنطقة سبق وأن وقّعت على اتفاقيّة حقوق الطّفل. والأهم من كلّ ذلك، فقد قامت مجموعة من دول المنطقة بالتصديق على الاتفاقيّة الدوليّة لحماية حقوق جميع العُمال المُهاجرين وأفراد أسرهم، بمن فيها كلّ من الدول التالية: الجزائر والمغرب ومصر وليبيا وسوريا. إنّ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) هي جزءٌ من اللجنة التوجيهيّة الدوليّة المعنيّة بالحملة من أجل التّصديق على اتفاقيّة حقوق المُهاجرين. إنّ الانضمام إلى أطراف اتفاقيّة حقوق المُهاجرين يعني أنّ الدولة على استعداد للالتزام الكامل بحقوق الإنسان للمُهاجرين.

مُساعدة الدّول في وضع وتعديل سياساتٍ وتشريعاتٍ خاصّة بالهجرة على نحوٍ يجعلُها متوافقة مع القانون الدّوليّ للهجرة، وذلك بغرض تحقيق إدارة أكثر فاعليّة للهجرة وعلى نحوٍ يتماشى مع مبادئ القانون الدّوليّ.

على امتداد العام 2013، واصلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تقديمها الدعم للحكومات في وضع ومُراجعة سياسات وتشريعات الهجرة. ففي مجال الاتجار بالبشر، على سبيل المثال، واصلت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) دعمها لكلّ من المغرب وليبيا واليمن في جهود كلّ منها الرّامية إلى التصديق على بروتوكول باليرمو الخاصّ بالأمم المتحدة والمعني بالاتجار بالبشر. ففي المملكة المغربيّة قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بإجراء سلسلة من ورشات العمل التّدريبيّة حول الاتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين، وقد خصّت هذه الدوارات التدريبيّة قرابة 100 من الأطراف الفاعلة من المجتمع المدنيّ، فضلًا عن مُمثّلين عن النظام القضائيّ في المملكة المغربيّة، كالنّيابة العامّة والقُضاة والسّلطات المعنيّة بإنفاذ القانون. أمّا في مصر، فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، جنبًا إلى جنبٍ مع وزارة الدّاخليّة ووزارة العدل، بإصدارِ مجموعة من التوجيهات فيما يتعلّق بتنفيذ القانون الخاصّ بالاتجار بالبشر، علمًا أنّ إحدى غايات القانون هي زيادة إمكانيّة الحصول على العدالة بالنسبة لضحايا الاتجار بالبشر، ومنذ ذلك الحين إلى الآن تمّ تدريب ما يزيدُ عن 700 طرف من الأطراف الفاعلة والمعنيّة بإنفاذ القانون والعدالة الجنائيّة. في حين أنّ في اليمن، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بمُساعدة الحكومة في صياغة تشريع شاملٍ لمُكافحة الاتجار بالبشر، كما وقامت

المُنظمة بتقديم الخبرات التقنيّة والمُدخلات فيما يتعلّق بخطّة العمل للّجنة الوطنية الفنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تمّ استحداثُها. وعلاوة على ذلك، فإنّ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في ليبيا، وفي ظلّ مشروع دعم استقرار المجتمعات المعرضة للخطر وتحسين إدارة الهجرة لتمكين التحولات المرنة في كل من مصر وتونس وليبيا (START)، قامت باستحداث فريق عمل تشريعيٍّ يختصّ بجمع الأطراف الحكوميّة المعنيّة وذات الصّلة بغيةَ دراسة السّياسات والقوانين المعمول بها أصلًا دراسةً شاملةً، وذلك بهدف سدّ الثّغرات الموجودة في التّشريعات. وتعملُ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إقليميًّا مع شركائها الإقليميّين لوضع إجراءات عمليّاتيّة معياريّة مُشتركة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدنيّ ومراكز الاحتجاز، وذلك بغرض مُناقشة الحقوق القانونيّة للمُهاجرين المُحتَجَزين واحتياجاتهم. بالإضافة إلى أنّ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وبناءً على طلبٍ من حكومة المملكة المغربيّة، وخلال النّصف الثّاني من العام 2013، قامت بتقديم المشورة والنُّصح فيما يتعلّق بالإصلاح، الذي كان قيد العمل، والذي يخصّ تشريعات وسياسات الهجرة في البلد. ويشكّل ذلك جزءًا من جهود حكومة المملكة المغربيّة الرّامية إلى وضع وتنفيذ سياسات هجرة جديدة. تهدف هذه السّياسات، من جملة بين من الأمور، إلى إدخال مسألة حماية حقوق الإنسان للمُهاجرين في التشريعات وإدماجها بشكل كامل. وقد شَرَعَتْ حكومةُ المملكة المغربيّة في تنفيذ هذه العمليّة كاستجابة للتقرير المواضيعيّ، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تناولَ مسألة أوضاع المُهاجرين واللّاجئين في المملكة المغربيّة، والذي تمّ إصدارُه في شهر أيلول، سبتمبر، من العام 2013، وكذلك بناءً على توجيهات الملك محمّد السّادس التّوجيهيّة الرّامية إلى تحسين أوضاع المُهاجرين الغير مُسَجَّلين في المغرب. وبناءً على طلب من حكومة المملكة المغربيّة، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم المشورة فيما يخصّ القوانين التّشريعيّة المُتعلّقة بالهجرة، كما وقد قدّمت الدعم في وضع وتطوير التشريعات والسّياسات المُتّفقة مع المعايير الدوليّة. إنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) ستواصل عملها على دعم الجهود القُطريّة والإقليميّة على امتداد العام 2014.

تقديم دوراتٍ تدريبيّةٍ للمسؤولين الحكوميّين فيما يتعلّق بالقانون الدّوليّ للهجرة

في سياق انخراط المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مُساعدة حكومة المملكة المغربيّة في إعادة هيكلة سياسات الهجرة لديها، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم الدورات التدريبيّة حول القانون الدوليّ للهجرة لما يزيد عن 40 مسؤولًا حكوميًّا من مُختلف الوزارات، بغرض تعزيز القدرات القُطريّة على الالتزام بالمعايير الدوليّة. كما وقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) أيضًا بتنظيم سلسلة من الدورات التدريبيّة حول القانون الدوليّ للهجرة ومُكافحة الاتجار بالبشر، وقد خصّت هذه الدورات التدريبيّة مجموعة من القُضاة ووكلاء النّيابة في الإسكندرية، مصر، وذلك في شهر كانون الأوّل، ديسمبر، من العام 2013، الأمر الذي سيتمّ تكراره على المُستوى القُطريّ والإقليميّ طيلة العام 2014. إنّ كلًّا من هذه الدورات والمُساعدات التقنيّة التي قامت بتقديمها المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) كانت قد أسهمت في نشر المعلومات حول القانون الدّوليّ للهجرة، الأمر الذي يترتّب عليه تعزيزٌ للفهم لحقوق الإنسان للمُهاجرين واحترامٌ لهذه الحقوق.

كما وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتنظيم سلسلة من واسعة من مُختلف الأنشطة التي ركّزت على مُختلف الجوانب المُتعلّقة بالمُهاجرين الموضوعين قيد الاحتجاز، وذلك من خلال دورات تدريبيّةٍ وتقديم المشورات التشريعيّة وغيرها من البرامج المُصمّمة خصّيصًا لدعم حقوق المُهاجرين، بما في ذلك تقديم الدّعم القانونيّ. أمّا في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد قامت وزارة العدل الأردنيّة باستحداث فريقٍ قطريٍّ معنيّ بعمليّات الفرز، ليقوم بتمثيل وزارة العدل ووزارة الشّؤون الخارجيّة ووزارة

الداخليّة والعمل ومُديريّة الأمن العام، بغرض تحديد وفرز من يُفترض بأنّهم ضحايا للاتجار بالبشر، وكذلك للقيام بناءً على ذلك، بتقديم الإحالات الضّروريّة. أمّا في ليبيا فقد تم تقديم مجموعة أخرى من الدّورات التدريبيّة، التي تمّ من خلالها تناول مسألة حقوق الإنسان للمُهاجرين واحتياجاتهم وسبل الانتصاف القانونيّة وأفضل المُمارسات، بالإضافة إلى جلسات القانون الدّوليّ حول الالتزامات القطريّة بموجب مُختلف الصّكوك والمُعاهدات الدوليّة.

تعزيز وضع المُهاجرين وتمكينهم من خلال تقديم الدعم القانونيّ وتقديمُ بدائل للاحتجاز التّعسّفيّ أو المُطوَّل في مراكز احتجاز المُهاجرين

تقوم المُنظمة الدولية للهجرة (IOM)، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالعمل على حماية المُهاجرين وتمكينهم من الحصول على العدالة من خلال نهج مُتعدد الجوانب، يُعنى هذا النّهج بحقوق المُهاجرين. وبكلّ تأكيد، إنّ كلًّا من إمكانيّة الحصول على العدالة وتقديم الدّعم القانونيّ هي أمورٌ تُعتبرُ جوهريّة من بين المُساعدات، ويتمّ إدماجُها في كل عمليّات وضع البرامج الخاصّة بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والتي تُعنى بحماية المُهاجرين ومُكافحة الاتجار بالبشر. وفي العام 2013، قدّمت المشاريع، عبر المغرب والمشرق، أشكالًا جديدةً من تقديم المُساعدة القانونيّة للمُهاجرين الضُّعفاء، بمن فيهم، نذكر ضحايا الاتجار بالبشر. ويتضّمن الدعم القانونيّ على أخذ شهادات الضّحايا للقيام بتسهيل مُلاحقة ومُحاكمة المُتجرين بالبشر، وكذلك يتضمن على ضمان أمان الضّحايا من خلال الملاجئ الحكوميّة وتقديم خدمات التنقّل والمواصلات وكذلك خدمات التّرجمة عند الحاجة إليها. وفي هذا الصّدد، فقد كانت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) قادرة على دعم عدد من الحالات في الحصول على العدالة في العام 2013. ولضمان أكبر قدر ممكن من التقديم الشّامل للمُساعدة، ومن خلال آليّات التّعاون المعمول بها أصلا بين المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وشركائها، فإنّ المُنظّمة الدوليّة للهجرة تقوم، على قدرٍ من المُساواة، بتقديم الخدمات التكميليّة للضحايا الذين تعرّضوا للاتجار والمُهاجرين الضُّعفاء، بما في ذلك من خدماتٍ صحيّةٍ والدّعم النّفسيّ والإحالة لتحديد وضع اللّاجئ.

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتشغيل برامج المُساعدة على العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج (AVRR)، وذلك في البلدان الموجودة في المنطقة، لضمان الحالة الطوعيّة والأمان والإنسانيّة للعودة التي يقوم بها هؤلاء المُهاجرون الضّعفاء وغير النّظاميّون والذين انقطعت بهم السُّبل في مُختلف أنحاء منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتخدم المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج بصفتها بديلًا عن عمليّات التّرحيل، أكثر إنسانيّة واستدامة –وضمن حدودٍ مُحدّدةٍ جدًّا[3] – يُمكن تشغيلُ هذه المُساعدة للحدّ من الاحتجاز الإداري، التعسّفي أو غير الضّروريّ أو غير المحدّد زمنيًّا، للمُهاجرين غير النّظاميّين. وفي الكثير من البلدان في مُختلف أنحاء المنطقة، تُمنَحُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) إمكانيّة وصلاحيّة الوصول إلى المُهاجرين الضُّعفاء أو المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل وعلقوا في مراكز الاحتجاز الإداريّة، وذلك بغية ضمان أنْ يتمّ البحث والفرز على أساس مواطن الضّعف لديهم، وكذلك تقديم المشورة في نهاية المطاف، فيما يتعلّق بخيارات العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج.

3 – من الممكن تقديم المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج إلى المُهاجرين فقط في مراكز الاحتجاز الإداريّة الخاصّة بالانتهاكات المُتعلّقة بالهجرة. وبغية ضمان الطواعيّة الكاملة للقرار الذي يتّخذه هؤلاء المُهاجرون غير النظاميّون، يجب تطبيق شروط خاصّة (كما هو موضّحٌ في المُلاحظات التوجيهيّة الداخليّة للمُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)).

اليوم الدّوليّ للمُهاجرين في العام 2013. الصّورة مُلتقطة في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اليمنيّة، في صنعاء. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

حماية حقوقِ المُهاجرين في مراكز الاحتجاز وتقديمُ البدائل الإنسانيّة

في سياقِ عمل المُنظمة الدولية للهجرة (IOM)، فإنّ القضايا والمسائل المُتعلّقة بحماية الحقوق الخاصّة بمُعظم مجموعات المُهاجرين الضّعفاء تحتلُّ الأولويّة في أجندة المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM). وعلى وجه التّحديد، فإنّ المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) معنيّة بحماية حقوق المُهاجرين العالقين في مراكز الاحتجاز الخاصّة بالمُهاجرين؛ وذلك مع كون المُحتَجَزين يشكلون مجموعة تُعتبر حقوقها، على نحوٍ خاصٍّ، عُرضة ضعيفة للانتهاكات الحقوقيّة أو إلى جعلها غير قابلة للتّطبيق. وفي الواقع، إنّ الاحتجاز غير الضّروريّ والتعسّفي، للمُهاجرين غير النّظاميّين، هو مُمارسة تتوجّب إعادة النّظر فيها، وأن يتمّ السّعي نحو بدائل مُختلفة عن ذلك. ويواجه المُهاجرون المُحتَجزون عددا من التحدّيات، بما في ذلك انعدام إمكانيّة الحصول على سبل الانتصاف القانونيّة المُعترف بها بشكلٍ واضحٍ وصريح، وكذلك الدّرجات المُختلفة من الاعترافات القانونيّة بحقوقهم بمواجهة الاحتّجاز وعدم وجود آليّات تصنيف وفرز فعّالة ليتم العمل بها لتحديد ضرورة الاحتجاز الإداريّ ولتحديد المُهاجرين الأكثر ضعفًا من بينهم؛ وكذلك إمكانيّة الوصول التعسّفيّة أو العشوائيّة لنظام العدالة؛ وأخيرًا وليس آخرًا، عدم إمكانيّة أو وجود مجال للحصول على الخدمات القانونيّة أثناء فترة الاحتجاز في المراكز.

إنّ مُعظم العمل الذي تقوم به المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتمّ من خلاله التّركيز على تعزيز الحقوق القانونيّة للمُهاجرين في مراكز الاحتجاز، بغية ضمان بأنّ الحقوق والمعايير التّالية سيمّ أخذُها بالحسبان على نحوٍ أفضل:

1. الحقّ في الحصول على المعلومات عند دخول الأراضي وكذلك عند الاحتجاز؛
2. الحقّ في التواصل مع العالم الخارجيّ؛
3. الالتزام بتسجيل وجود أيّ مُهاجر موضوع رهن الاعتقال أو الاحتجاز؛
4. الالتزام بوضع مُدّة قصوى للاحتجاز ضمن التّشريعات القُطريّة؛
5. الحقّ بالحصول على أوضاع احتجازٍ إنسانيّةٍ، والالتزام باحترام الكرامة المتأصّلة لكلّ فردٍ بشريٍّ؛
6. الالتزام بسماح قيام عمليّات الرّصد لمراكز الاستقبال؛
7. حظر احتجاز الأفراد ضعيفي الحال والأوضاع.

وعندما يكون مُمكنًا، فمن شأن المُساعدة على العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج أن تحدَّ، أو تجنّب قيام، الاحتجاز الإداريّ طويل الأمد للمُهاجرين غير النّظاميّين.

الطالما كانت ولاتزال المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تروّج للبدائل التي من الممكن أن تنوب عن الاحتجاز في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تكون أكثر اتّساقًا مع المُحافظة على حقوق المُهاجرين وكذلك أن تقلل من الأضرار الحتميّة المُترتّبة على عمليّات الاحتجاز؛ كما أنّ وقد قامت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) باستعراض سياق الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في مُناسبة لائتلاف دوليّ خاصّ بالاحتجاز، في العام 2013. وتتضمّن البدائل التي تأتي عوضًا عن الاحتجاز، جملة من الأمور من بينها، برامج إدارة المُجتمعات والمراكز المفتوحة وإطلاق السّراح مع مُتطلّبات التّسجيل ومُتطلّبات إعداد التّقارير وكذلك استخدام الكفالة والكفيل. إنّ البدائل التي تعوض عن الاحتجاز، هي أكثر مُلاءمة للغايات والمساعي التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وفي الوقت نفسه، من شأنها أن تُفضي إلى عمليّات

ادّخار ماليّة وتوفير للموارد بالنّسبة للدّول[4]. ويجب أن تخضع إجراءات هذه البدائل إلى المُراجعة القانونيّة، عندما تبقى تؤدّي إلى تقييدات للحُريّات، كما ويجب أن يكون المُهاجرون قادرين على الطعن بهذه الإجراءات أمام سلطة قضائيّة مُختصّة.

تشملُ المعايير المُحدّدة التي تنطبق على التّدابير غير الاحتجازيّة كُلّ مما يلي:

1. الالتزام بوضع قرينة لصالح الحريّة في القوانين القطريّة؛
2. الالتزام بالنّظر أوّلًا في الإجراءات والتّدابير غير الاحتجازيّة للمُهاجرين ضمن التّشريعات القُطريّة؛
3. الالتزام بتنفيذ تقييمات فرديّة؛
4. حظر التمييز في تطبيق الإجراءات والتّدابير غير الاحتجازيّة؛
5. الالتزام باختيار التّدابير والإجراءات الأقلّ تدخّلًا أو تقييدًا.

توزيع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اليمنيّة في صنعاء للحزم الموادّ الخاصّة بالأطفال © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

4 - وحدة القانون الدّوليّ للهجرة، مذكرة معلومات حول المعايير الدّوليّة فيما يخصّ مراكز احتجاز المُهاجرين والإجراءات الغير احتجازيّة، المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، تشرين الثّاني، نوفمبر، 2011، متوفر على الرّابط التالي:
http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/IML-Information-Note-Immigration-Detention-and-Non-custodial-Measures.pdf.

2. الحد من تكاليف هجرة اليد العاملة

لقد تمّ لأسبابٍ وجيهةٍ تخصيصُ الكثير من التّركيز على الجوانب الإيجابيّة لهجرة اليد العاملة في السّنوات الأخيرة، على أنّها طريقة لزيادة دخل الأُسر ومعايير العيش وتُساعد النّاس على الخروج من إطار الفقر والبطالة، كما وأنّها تُساعد على دعم التنمية الاقتصاديّة في بلدان المنشأ والمقصد. إلّا أنّ تكاليف هجرة اليد العاملة من الممكن أن تكون كبيرة جدًّا، وذلك من حيث كلّ من التّكاليف الماليّة للعمليّة بحدّ ذاتها، وكذلك بالنّسبة للتكاليف الاجتماعيّة المُتعلّقة بالأوضاع الجسديّة والنّفسيّة للمُهاجرين، وكذلك بالنّسبة لأفراد أُسرهم الذين يتركونهم وراءهم. ومن خلال بناء قدرات الشّركاء من الحكومات عبر

قبضة اليد والوصول للأشياء كجزءٍ من تقييم مراحل تطوّر الطّفل: سمر، طفلة سودانيّة صغيرة في العمر، أثناء عمليّة إعادة توطينها إلى المملكة المُتّحدة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

الدورة الكاملة لعمليّة هجرة اليد العاملة، وكذلك من خلال تقديم الخدمات بشكلٍ مُباشرٍ للمُهاجرين، واصلت المُنظّمة الدولية للهجرة (IOM) جهودها الرّامية إلى التقليل من تكاليف وزيادة الفاعليّة والكفاءات ضمن منظومة هجرة اليد العاملة، في الوقت الذي يتمّ فيه تحسينُ النّظم لترتقي إلى صون حقوق جميع العُمّال المُهاجرين.

إنّ ضمان الصحّة الجسديّة والنفسيّة للمُهاجرين وأفراد عوائلهم يجب أن يكونَ أولويّة ذات أهميّة بالغة بالنّسبة لكلّ أصحاب المصلحة المعنيّين ضمن سير العمليّة، وكذلك بالنّسبة لحكومات بلدان المنشأ وبلدان المقصد والمُوَظِّفين (أصحاب العمل) أنفسهم. إنّ تزويد العُمّال المُهاجرين بالمعرفة اللازمة بحقوقهم وتقديم خدمات الإحالة لكي يتمكّن هؤلاء المهاجرون من الوصول إلى حقوقهم، هو أمرٌ يُعتبر بمثابة مفتاح رئيسيّ في عمل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) من خلال تقديم خدمات ما قبل المُغادرة للعُمّال المُهاجرين، وكذلك إقامة الأنشطة التي تهدفُ إلى إبلاغ المُهاجرين حول الخدمات ضمن بلدان المقصد. فمثلًا، بقصد القيام بالحماية الفعليّة لصحّة المُهاجرين، يجب أخذ عدد من السّياسات وقرارات وضع السّياسات في الحسبان، من خلال دورة التنقّلات: (أ) إنّ ضمان أن يكون العُمّال في وضع جسديّ لائق ويتماشى مع مُتطلّبات اللياقة البدنيّة والصحّة للعمل في بلد المقصد والمهنة المخصوصة قبل المُغادرة، هو أمرٌ هام للحدّ من إمكانيّة أن تكون الكلفة الماديّة والنفسيّة على العُمّال المُهاجرين المُحتملين مرتفعة؛ (ب). تطوير ووضع برامج توجيهيّة لمرحلة ما قبل المُغادرة بغرض زيادة الوعي، بين أوساط العُمّال وعوائلهم، حول مسائل ذات علاقة بأسلوب الحياة (النّظام الغذائيّ ومُمارسة التّمارين الرّياضيّة) بقصد المُحافظة على الصحّة، وكذلك حول الخدمات المُتاحة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد أيضًا بغرض تعزيز

التشجيع على صحّة أفضل والوضع الجيّد ما بين المُهاجرين العابرين من خلال مصر واليمن: يوم التّوعية الصّحيّة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

أن تكون الأوضاع الجسديّة والنفس–اجتماعيّة لهؤلاء على أفضل حالٍ؛ (ج). ضمان أن تقوم الحكومات بتطوير ووضع برامج وسياسات صحيّة تشمل ضمنها المُهاجرين، بما في ذلك، ضمانُ إمكانيّة حصول المُهاجرين على الرّعاية الصحيّة الوقائيّة بتكاليف معقولة، وأن تكون الخدمات ذات نُهجٍ معنيّة بالمُهاجرين، مع الأخذ بالحسبان كلّ التحدّيات المُحتملة المُتعلّقة باللّغة والتنقّلات والوفرة. وعلى امتداد العام 2013، واصلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عملَها على كلّ هذه الجبهات وذلك من خلال جملة من الأمور من بينها، تقديمُ المشورة للشّركاء من الحكومات حول القضايا والإجراءات التي يجب أن يتمّ اتخاذُها، وتقديمُ المُساعدات خلال أنشطة المشاريع المختلفة. وعندما يتعلّق الأمر بدورة هجرة اليد العاملة على المُستوى الدوليّ، فإنّ التّكاليفُ ضمن عمليّة التّوظيف بحدّ ذاتها غالبًا ما تكون كبيرة – تكاليفُ

التشجيع على صحّة أفضل والوضع الجيّد ما بين المُهاجرين العابرين من خلال مصر واليمن: يوم التّوعية الصّحيّة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

غالبًا ما تؤدّي إلى إلقاء عبءٍ كبيرٍ وغير مُتناسب على هؤلاء المُهاجرين المُحتملين الذي من الممكن أن يجدوا أنفسهم يدفعون عدة آلاف من الدّولارات أو يقعون في الدّيون ضمن عمليّة تأمين عمل في الخارج؛ يؤدي هذا الأمر إلى الحد من استطاعة هجرة اليد العاملة على دعم التنمية والحدّ من الفقر، وكذلك من شأنه أن يؤدّي إلى المزيد من حالات الضّعف لدى المُهاجرين؛ حالاتُ ضعفٍ كعبوديّة الدَّيْن والاتجار بالبشر. إنّ ارتفاع تكاليف التّوظيف هو أمرٌ يتعلّق بعدم وجود تنظيم كاف، فضلًا عن الكفاءات أيضًا، وذلك ضمن العمليّات نفسها. وقد واصلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) العمل على مُواجهة هذه المُشكلات من خلال دعم استحداث مجموعة من الشّبكات، بغرض مُراقبة عمليّات التّوظيف بشكلٍ أفضل، وتزويد المُوَظّفين (أصحاب العمل) بالمزيد من الخيارات الواضحة للتوظيف بشكلٍ أخلاقيٍّ، وكذلك القيام ببناء قدرات منظومات التوظيف والتدريب العامّة للمُواءمة الفعّالة بين العرض والطّلب في سوق اليد العاملة.

وعلى الصّعيد العالميّ، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بإطلاق مبادرة لاستحداث نظام دوليّ لنزاهة التّوظيف (IRIS). إنّ هذه المُبادرة تمّت إقامتُها بغرض وضع شبكة من وكالات التّوظيف، والتي يُعترف بها على أنّها ممارسة لأخلاقيّات التّوظيف، والتي تتمّ مُراجعتها على أساسٍ دوريٍّ بهدف ضمان نزاهة مُمارساتها. ومن خلال وضع وتطوير شبكة من المُوظّفين الأخلاقيّين، فإنّ المُوظّفين المعنيّين بقضايا الفساد والمُمارسات غير الأخلاقيّة ضمن سلسلة عمليّاتهم التّوظيفيّة، سيكون لديهم الآن مصدر موثوق من الممكن لهم الرّجوع له متى أرادوا، للإبلاغ عن أنشطتهم التّوظيفيّة.

وفي منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقوم المنظمة الدولية للهجرة

(IOM) بالعمل على الترويج لمُبادرة النظام الدوليّ لنزاهة التّوظيف، وكذلك لبناء علاقات الشّراكة على أرض الواقع عبر المنطقة بأسرها، الأمر الذي يُولّد وعيًا حول أهميّة المسؤوليّة الاجتماعيّة ضمن مُمارسات التوظيف الدوليّة. وفي كانون الثّاني، يناير، 2013، على سبيل المثال، قام مكتبُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في الكويت بجمعِ عدد من الأكاديميّين وصانعي السّياسات والقادة في القطاعات الخاصّة من مُختلف أنحاء دُول مجلس التّعاون الخليجيّ، وذلك لحضور ورشة عملٍ حول المسؤوليّة الاجتماعيّة للشّركات في الأمور المُتعلّقة بتنقّلات اليد العاملة. وما هوَ أبعد من الاعتراف بمدى قدرة مُختلف الأطراف الفاعلة في القطاع الخاصّ على العمل معًا لتعزيز الرّوابط فيما بين الهجرة والتّنمية، أنّ نتائج ورشة العمل أكّدت بشكلٍ واضحٍ حاجة الشّركات إلى ضمان أنّ سلاسل توريد الموارد البشريّة –من مُوَظّفين في بلدان المقصد، إلى الوكلاء والوكلاء الفرعيّين في بلدان المنشأ– يتمّ إجراؤها وتشغيلُها على أُسُسٍ أخلاقيّة.

كما وتعمل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مع عددٍ من أصحاب المصلحة المعنيّين، في مُختلف أنحاء المنطقة، عبر طيف عمليّات التّوظيف، بغرض زيادة الكفاءات وتقليل التّكاليف وبناء القيم ضمن عمليّة هجرة اليد العاملة الدوليّة. في العام 2013، وبالإضافة إلى الدورات التّدريبيّة المعنيّة ببناء القدرات والتي خصّت المُمثّلين عن الحكومات لكلّ من بلدان المنشأ والمقصد للعُمّال المُهاجرين، فقد عملت المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بشكلٍ وثيقٍ مع الوزارات والوكالات في كلّ من مصر وتونس، على سبيل المثال، لبناء القدرات في تحديد فرص العمل الدّوليّة والاستجابة لهذه الفرص من خلال وضع وتطوير تحليلات لسوق العمل الدوليّة، وكذلك استحداث وتحسين قواعد البيانات بغرض تسهيل عمليّة المواءَمَة، وأخيرًا، استحداثُ مراكز موارد المُهاجرين وجلسات توجيهيّة ما قبل المُغادرة للعُمّال المُهاجرين المُحتمَلين. كما وتعمل الآن المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) مع الحكومة المصريّة لصياغة ووضع «استراتيجيّة لتعزيز هجرة اليد العاملة». ففي العراق، ومن خلال برنامج «ماغنِت»، تقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) باستحداث آليّاتٍ مُشابهةٍ، لتقدم خدمات الإحالة والدورات التدريبيّة ومُواءمة فرص العمل، وذلك بغية دعم إعادة الإدماج المُستدامة للعراقيّين العائدين من بلدان الاتّحاد الأوروبّي.

في ذات الحين، واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تقديمها الدعم وبناء القدرات لبلدان المقصد فيما يخصّ كُلًّا من سياسة هجرة اليد العاملة ووضع البرامج، ساعية إلى دعمِ وضع نُظمٍ لهجرة اليد العاملة والتي تكون مُتماشية أكثر مع احتياجات سوق العمل، ويتمّ تشغيلُها بشكل أكثر فاعليّة بين الشّركاء في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وذلك بغرض تقليل الأسعار وتحسين الخدمات التي يتمّ تقديمُها للعُمّال المُهاجرين والمُوَظّفين أيضًا.

كما وقد واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) العمل مع المؤسّسات القائمة بالدّورات التدريبيّة في المنطقة بغرض بناء القدرات وخلق الرّوابط بين المؤسّسات والمُوظّفين في القطاع الخاصّ، وذلك على المُستويين المحليّ والقطري. ومن خلال بناء هذه الشّبكات واستحداث مراكز التوجيه المهنيّة في المدارس، تكون هذه مُخصّصة لتحديد الفرص وتعزيز توظيف طُلّابها وخرّيجيها، فإنّه يتمّ تحقيق قيمة أكبر لكلّ من المُوَظّفين (أصحاب العمل) والمُوَظّفين (العُمّال)، كما ويتم تخفيف التكاليف في شبكات التّوظيف. ويُعتبر هذا أمرًا ذي أهميّة بالغة، حيث أنّه، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، غالبًا ما تكون المراكز التدريبيّة غير مُراعيةٍ أو مسؤولةٍ تجاه احتياجات

قيام مكتب المُنظّمة الدوليّة للهجرة بجمع عدد من الأكاديميّين وصنّاع السّياسات والقادة في القطاع الخاصّ في مُختلف أنحاء دول مجلس التّعاون الخليجيّ، وذلك في ورشة عملٍ حول المسؤوليّة الاجتماعيّة للشّركات حيال تنقّلات العمالة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

المُوَظّفين القطريّة والإقليميّة، الأمر الذي يتسبّب في تجهيز الخرّيجين ذوي المهارات التي لا تُتيح لهم فرصة الدخول في المُنافسة في سوق العمل. وتُعتبر هذه المُبادرات على وجه التّحديد ذات أهميّة بالغة بالنّسبة للمنطقة، نظرًا للمُعدّلات المُرتفعة جدًّا لعطالة الشّباب.

وفي العام 2014، ستقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالبناء على نجاحات العام 2013، وتمضي قُدُمًا في نهج «النّظام بأكمله» الخاصّ بها والذي يتناول مسألة تنقّلات اليد العاملة الدوليّة، ويبحث بشكلٍ كُليٍّ عمليّة تنقّلات اليد العاملة ضمن بلدان المقصد والمنشأ. وسيقوم هذا بالمُساعدة على تحديد ومُعالجة التحدّيات المُنبثقة وتحسين التّعاون وتخفيض التّكاليف والحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات، وكذلك التّرويج لمدى أهميّة هذه العمليّة بالنّسبة لكلّ من المُوظّفين والمُهاجرين في آن واحد، وكذلك هو الأمر بالنّسبة لبلدان الأصل والمقصد. وعمومًا، فإنّ هذا النّهج الشّامل يشكّل ضمانًا بأن السّياسات والبرامج المُخصّصة لهجرة اليد العاملة تعمل في صالح الجميع.

3. القضاءُ على استغلال المُهاجرين، بما في ذلك الاتجارُ بالبشر

إنّ الهجرة، عندما تتمّ إدارتُها بشكل جيّدٍ، تكونُ ذات فائدة عظيمة لكلّ من المُهاجرين والمُجتمعات المُستقبلة والدّول. ومع ذلك، فإنّ حالات الاستغلال وسوء المُعاملة التي يتعرّض لها المُهاجرون لاتزال متكرّرة الحدوث. وفي الحين الذي تبقى فيه إمدادات من هم مُتاحون من العمّال المُهاجرين تُشكّل جانبًا إيجابيًّا من جوانب التّنمية العالميّة، إلّا أنّ الأمر مُختلف خلف الكواليس، فهناك طلب مُتزايدٌ على اليد العاملة الرّخيصة. إنّ المُهاجرين غالبًا ما يُخدعون ويتعرّضون للاحتيال خلال عمليّات التّوظيف؛ حيث من الممكن أن يجدوا أنفُسهم في حالات، كالاستعباد القائم على الدّيون، طيلة فترة هجرتهم؛ وكذلك كثيرًا ما يجدون أنفسهم محرومين من التمتّع بأبسط حقوق الإنسان الأساسيّة؛ وفي أسوأ الحالات من الممكن أن يتمّ التعامل معهم بشكل مريض ويتمّ استغلالهم والسّيطرة عليهم والاتجار بهم لاستغلالهم بطرق وأشكالٍ مُختلفة ومتنوّعة.

إنّ منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا لاتزالُ واحدة من أكثر مناطق العالم استقبالًا لليد العاملة المُهاجرة في العالم. وهجرة بحثًا عن فرص توظيف وحالات اقتصاديّة أفضل مما هي، غالبًا ما يأتي هؤلاء المُهاجرون من البلدان المُصدّرة لليد العاملة في جنوب آسيا وجنوب–شرق آسيا وبلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصّحراء الإفريقيّة الكبرى، وكذلك من ضمن بلدان المنطقة أيضًا. إنّ المُهاجرين الذين يعملون في المنطقة، يقومون بذلك على نحوٍ ناجحٍ، وكثيرٌ منهم قادرون على اكتسابِ مهاراتٍ جديدة وأن يرسلوا الحوّالات الماليّة إلى الوطن. ولكن بالنّسبة لآخرين فإنّ المنطقة تُصبح مكانًا للعمل بشكلٍ هامشيٍّ وبوضعٍ مُتدنٍّ، وبشكلٍ ليس مُنظّما بما فيه الكفاية، ويعملون في قطاعات أنشطة اقتصاديّة غير رسميّة حيث يكون الأمن منعدمًا تقريبًا. وفي نفس الوقت، فإنّ قوانين وسياسات العمل التقييديّة التي يتمّ تجسيدُها والعمل بها عبر نظام «كفالة» في منطقة الشّرق الأوسط ودول مجلس التّعاون الخليجيّ، كانت قد واصلت الإبقاء على المُهاجرين في حالات ضعيفة جدًّا، بحيث يعتمدون اعتمادًا شبه كليّ على كفلائهم، وغالبًا ما تكون وثائقهم الثّبوتيّة ووثائق الهويّة الخاصّة بهم ليست بحوزتهم.

في العام 2013، كان عددٌ من الأحداث قد أثّر على الآفاق المُتاحة أمام المُهاجرين الذين يعملون في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا وحالات الضّعف المُرتبطة بذلك. ففي الخليج على سبيل المثال، كانت الإصلاحات الكثيفة المُتعلّقة بالهجرة والعمل، ذات الوتيرة السّريعة، قد أدّت إلى عمليّة تحسين أوضاع، إلّا أنّ العديد من المُهاجرين لم يستطيعوا تلبية مُتطلّبات وشروط هذه العمليّة. وبالتالي فقد كان الوضع بالنّسبة للأغلبيّة أنّ لديهم خيار، إمّا الوضع غير النّظامي أو التّرحيل أو الرّحيل الفوريّ. إلّا أنّ الوضع بالنّسبة للآخرين العالقين في حالات الاستغلال، فإنّ وثائق الهويّة الخاصّة بهم لم تكن بحوزتهم حيث أُخِذَت منهم، فقد أدّت عمليّات الإصلاح هذه إلى جعل أوضاعهم أكثر اعتباطًا وخفية. كما وقد تمّ توثيق عمليّات الاستغلال والتّعذيب وسوء المُعاملة والاتجار بالبشر بالنّسبة لعُمّال المنازل المُهاجرين، بالإضافة إلى غيرهم من العاملين في قطاعات الخدمات تحديدًا، كان قد تمّ توثيقُها على امتداد السّنة.

وعلى نحوٍ مُماثلٍ، شهد العام 2013 إقبالًا لضمان البناء، مُناسب التّوقيت، لعددٍ من الأماكن التي يُمكن استخدامُها لدى حلول الأحداث الرّياضيّة الكبيرة المُقبلة؛ وقد انتابت المُجتمع الدوليّ مخاوف كثيرة حيال الأوضاع التي يعمل بها هؤلاء العمّال الدوليّون المُهاجرون الذين يقومون بتنفيذ بناء هذه الملاعب الرّياضيّة.

مواد لحملة إعلاميّة تمّ إنتاجُها من قبل الحملة التي أطلقها مكتبُ المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في الأردنّ والتي هدفت إلى مُكافحة الاتجار بالبشر، بعنوان «كلّنا عمّال – لنا حقوقٌ وواجباتٌ». © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

وعلاوة على ما سبق، فإنّ الأزمات القائمة والمُستمرّة والتي طال أمدُها في المنطقة، وعلى وجه التّحديد، الأزمة السّوريّة، واصلت تأثيراتها المُتشعّبة على العُمّال المُهاجرين والاستغلال والاتجار بالبشر. ومُجبرين على خوض استراتيجيّات بقاءٍ محفوفةٍ بالمخاطر بطبيعتها بسبب قلّة الخيارات الأخرى وانعدام الحلول، فقد تم الكشف على عدد من هذه الحالات في العام 2013؛ حالات اتجارٍ بسوريّين ليخضعوا إلى العمل القسريّ والاستغلال الجنسيّ والتّزويج القسريّ دون السّن القانونيّ. وفي نفس الوقت، تزايدت المخاوف حيال تأثيرات الأزمة السّوريّة على القوى العاملة المُهاجرة التّقليديّة، من ضمن وخارج المنطقة، في البلدان المُجاورة لسوريا والتي يفرّ إليها السّوريّون. إنّ هناك حاجة إلى مُواصلة تقييم ما إذا كانت الأزمة قد أدّت إلى المزيد من حالات الضّعف والمزيد من أعمال الإساءة والعنف والاستغلال لهؤلاء العُمّال المُهاجرين، أو إن كانت قد انخفضت كميّة الطّلب وفرص العمل القانونيّة، مما يجبر المُهاجرين –بالإضافة إلى السّوريّين والمُجتمعات المُضيفة– على العمل في بيئات وظروف عملٍ غير نظاميّة وقذرة وخطيرة ومُهينة.

وعلى الرّغم من هذه التحدّيات فإنّ البلدان في المنطقة قامت باتّخاذ عدد من الخطوات المهمّة، في العام 2013، وذلك للقضاء على استغلال المُهاجرين، بما فيها الاتجارُ بالبشر. وقد دعمت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) هذه الخطوات من خلال نهجٍ ثُلاثيٍّ:

حماية العُمّال المُهاجرين الأكثر ضعفًا وتعرّضًا للاستغلال والاتجار من خلال تقديم المُساعدات الشّاملة والمُباشرة

قامت مكاتبُ المُنظمة الدولية للهجرة (IOM)، في العام 2013، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بتقديم الدعم الشّامل والمُباشر إلى 953 من الأفراد الذين وقعوا ضحايا للاتجار ولمُختلف أنماط وأشكال الاستغلال، كالعمالة القسريّة والاستغلال الجنسيّ والزواج القسريّ والتّسوّل والعبوديّة. حيثُ يتلقّى كلّ فردٍ تعرّض للاتجار حزمة مُساعدات مُخصّصة جدًّا، وغالبًا ضمن فترة تمتدّ لعدّة أشهرٍ.

ومن أشكال المُساعدات الشّائعة نذكر: الإقامة الآمنة والمُساعدات الطّبيّة والدعم النفس–اجتماعيّ والمُساعدات القانونيّة والقنصليّة (بما في ذلك تحديد وضع اللاجئ، بالتعاون مع سلطات اللّجوء الوطنيّة، عدما تقتضي الحاجة إليها)، بالإضافة إلى تقديم المشورات الخاصّة بالعودة ومُساعدات السّفر للعودة وإعادة الإدماج والتّعليم وتنمية المهارات، فضلًا عن دعم سبل العيش. وعلاوة على ذلك، قامت مكاتبُ المُنظمة الدولية للهجرة (IOM)، في كلّ من المملكة المغربيّة وتونس وليبيا ومصر والسّودان واليمن والمملكة الأردنيّة والعراق ولبنان وسوريا والكويت، بالاستجابة إلى الحاجة لحماية الأفراد الذين تعرّضوا للاتجار، وذلك كلّ مكتب في بلده المعنيّ. كما وقد عملت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) من خلال الشّركاء على مُساعدة الأشخاص الذين تعرّضوا للاتجار والاستغلال في دول مجلس التعاون الخليجيّ الأخرى. وستكون إحدى أولويّات المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في العام 2014، زيادة الكميّة المُتاحة من خدمات المُساعدات المُصمّمة خصّيصًا لضحايا الاتجار بالبشر من الذكور، والذين لا يتمّ تحديدهم على نحوٍ كافٍ في المنطقة، وذلك من خلال زيادة التنمية للخدمات المُصمّمة خصّيصًا والتي تُراعي النّوع الاجتماعيّ، كالمأوى.

بناء القدرات للأجهزة الحكوميّة والأطراف الفاعلة من المُجتمع المدنيّ على المُستويين القُطريّ والإقليميّ بغرض منع ومُلاحقة ومُقاضاة قضايا الاتجار بالبشر، في آنٍ معًا مع تأمين الحماية لضحايا الاتجار.

خلال العام 2013، واصلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) العمل مع الشّركاء لتقديم الدعم التّقنيّ الشّامل للدول، لمُساعدتها في القضاء على الاتجار بالبشر وغيرها من الانتهاكات التي يتعرّض لها المُهاجرون. ففي الكويت على سبيل المثال، استضافت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) عددًا من الدورات التدريبيّة الإقليميّة للمزيد من بناء قدرات الموظّفين الحكوميّين الذين يعملون في الخطوط الأماميّة، في مُختلف أنحاء دول مجلس التّعاون الخليجيّ، بغرض مُكافحة والحد من الاتجار بالبشر وحماية ضحايا هذه الجريمة. أمّا في مصر، فقد واصلت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) جهودها الرّامية إلى زيادة تأهيل الموظفين المعنيّين بإنفاذ القانون، وعلى نحوٍ خاصّ القُضاة والنّيابة العامّة، لتنفيذ التشريع المصريّ الخاصّ بمُكافحة الاتجار بالبشر، القانون رقم 64، وبالتّالي لمُلاحقة ومُحاكمة المُتجرين بالبشر وضمان تحقيق العدالة للأشخاص الذين تعرّضوا للاتجار بالبشر. وقد تمّ، حتّى الآن، تدريبُ ما يزيد عن 1000 موظفّ، وقضايا الاتجار بالبشر الآن تمرّ عبر المحاكم المصريّة. ويتمّ الآن تكرار هذا النّموذج النّاجح من قبل موظّفي المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في كلّ من العراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسّودان واليمن. أمّا في البحرين، فقد قامت كلّ من المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) ووزارة الخارجيّة للمملكة البحرينيّة بتنظيم ورشة عمل ناجحة جدًّا. كان الهدف من ورشة العمل هذه هو بناء القدرات القطريّة لمُكافحة الاتجار بالبشر من خلال تحسين التحقيقات الجنائيّة وتنسيق الجهود المبذولة. في حين في الأردن، قامت المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء دورات تدريبيّة لقرابة 42 من العاملين في التفتيش في شؤون العمل، وكذلك من المُحقّقين الجنائيّين، بغية دعم الجهود الحكوميّة في كشف ومُلاحقة ومُقاضاة قضايا العمالة القسريّة والاتجار بالبشر.

وقد دُعِيَتْ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) لتقديم جلسة حول مُساعدة الضّحايا في ورشة عمل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد خصّت ورشة العمل هذه 30 مسؤولًا أردنيًّا و5 مسؤولين من الشّرطة العراقيّة. كما وقد واصلت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تقديمها الدعم التقنيّ للّجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الأردنّ، وذلك لتعزيز قدرات نظام التحديد والإحالة في البلاد، وكذلك لتقديم الدعم المُباشر لضحايا الاتجار بالبشر وذلك من خلال استحداث وإدارة صندوقٍ خاصّ بدعم الضّحايا. وفي العام 2013، استفاد قرابة 223 ضحيّة من ضحايا الاتجار بالبشر من هذا الصّندوق مع العودة الطوعيّة من الأردنّ، في الحين الذي قدّم 99 شخصًا على مُساعدات إعادة الإدماج مع المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM). أمّا في لبنان، فقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء سلسلة من الدورات التدريبيّة حول الاتجار بالبشر وكشف الضّحايا وحمايتهم، وتمّ من خلال هذه الدورات بناء قدرات 21 موظّف، ليتمكّنوا من تحديد وإحالة الضّحايا، بالاعتماد على نهجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان.

كما وقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإتاحة أدوات جديدة لتقديم المزيد من المُساعدة في الصّراع من أجل مُكافحة الاتجار بالبشر واستغلال المُهاجرين.

تطوير السّياسات والحوار والتّأييد

إنّ أطر العمل السّياساتيّة والقانونيّة تُعتبر مهمّة للغاية في ضمان أنّ المُجرمين كالمُتجرين بالبشر سيتعرّضون إلى المُلاحقة القانونيّة والمُقاضاة، وأن تتمّ حماية الضحايا وفي نهاية المطاف أن تتوقّف الانتهاكات التي يتعرّض لها المُهاجرون. وفي حين أنّ أغلبيّة البلدان في المنطقة قد وقّعت على برتوكول باليرمو للأمم المُتّحدة، لاتزال هناك فجواتٌ من حيث تطوير ووضع وتنفيذ التشريعات القطريّة لمُكافحة الاتجار بالبشر وقوانين العمل. في العام 2013، عملت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) مع عددٍ من البلدان لمُساعدة ودعم جهودها الرّامية إلى سنّ مثل هكذا تشريع. ففي العراق على سبيل المثال، تقوم المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم الدعم التقنيّ المُباشر إلى هيئة مُكافحة الاتجار بالبشر، والتي تمّ تشكيلُها مؤخّرًا، منذ صدور قانون مُكافحة الاتجار بالبشر في العام 2012. كما وقد قامت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) حكومات كلّ من المغرب والسّودان وتونس واليمن، بغية ضمان أن تكون صياغة قوانين مُكافحة الاتجار بالبشر المعنيّة مُتماشية مع المعايير الدوليّة.

وفي السّودان، قامت كلّ من المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بإطلاق الاستراتيجيّة المعنيّة بمُعالجة الاتجار بالبشر واختطاف وتهريب البشر، في العام 2013، وذلك على اعتبار هذه الاستراتيجيّة جهدًا مُشتركًا بين الوكالتين وحكومة السّودان، بغرض زيادة الحماية بالنسبة للّاجئين وطالبي اللجوء والمُهاجرين المُعرّضين لخطر الانتهاكات التي قد يتعرّضون لها من قبل المُهرّبين والمُتجرين وذلك أثناء اتجاههم إلى السّودان أو عبرها أو منها وإلى خارجها.

التأييد ورفع الوعي تجاه حقوق المُهاجرين وضد استغلال المُهاجرين والاتجار بالبشر، تُشكّلان على قدر من المُساواة، ركيزةً رئيسيّةً في استجابة المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في العام 2013. في تونس على سبيل المثال، قامت المُنظمة الدولية للهجرة (IOM) بإطلاق أول بحثٍ من نوعه في البلاد حول الاتجار بالبشر، الأمر الذي تمت ترجمته ليُصبح جملة من التطوّرات السياساتيّة في البلد. كما وقد تمّ من خلال البحث هذا، تحديدُ حالة الضّعف الخاصّة والمتركّزة لدى الشّباب في وجه الاتجار بالبشر، الأمر الذي يؤدّي إلى إنتاج حملة زيادة الوعي المخصوصة، والتي تحمل عنوان «قصّة فاطمة». وقد تمّ إجراء عدد غير مُحدّد من أنشطة زيادة الوعي في اليمن، والتي خصّت المُهاجرين العالقين في مراكز الاحتجاز والملاجئ ومراكز الاستجابة للمُهاجرين والمناطق العامّة التي يتجمّعُ فيها المهاجرون بشكلٍ عفويٍّ. وقد ركّزت مواضيعُ نقاش المجموعات على حقوق المُهاجرين وأطر العمل القانونيّة القطريّة والدوليّة المعمول بها حاليًّا، والمخاطر المُرتبطة والمُترتّبة على الهجرة غير النّظاميّة.

لقطة من شريط الفيديو الهادف للتّوعية الإعلاميّة بعنوان «قصّة فاطمة». التي تجدُ عملًا عن طريق شبكة الإنترنت، وحين وصولها إلى وجهة سفرها، حيث ستعمل، يتمّ استقبالها من قبل رجلٍ يأخذ لاحقًا جواز سفرها منها. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

PAVE

Action to Protect and Assist Vulnerable and Exploited Migrant Workers in the Middle East and North Africa

Speak for those who can't!

IOM • OIM

This project is funded by the European Union
Implemented by the International Organization for Migration

حماية ومُساعدة العُمّال المُهاجرين الضُّعفاء والمُستَغلّين

إنّ المشروع الإقليميّ؛ العمل على حماية الفئات الضعيفة والمُستغلة من العمال المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (PAVE)، التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، الذي بدأ العمل به في العام 2013، وتمّ تمويله من قبل الاتّحاد الأوروبّي، سيتمّ من خلاله استحداث برامج في كلّ من مصر والعراق والأردنّ والمملكة العربيّة السعودية ولبنان، بغرض بناء القدرات الحكوميّة وقدرات المجتمع المدنيّ للوصول إلى معايير حقوق الإنسان في تقديم المُساعدات للفئات الضّعيفة والمُستَغَلّة من العمال المُهاجرين، دعم وتمكين هؤلاء المهاجرين، والعمل على الحد من التمييز المُمارس عليهم، فضلًا عن كراهية الأجانب (رُهاب الأجانب). إنّ لهذا المشروع رؤية شاملة ومدة تشغيل لعامين كاملين وتطلّع إلى نتائج ملموسة، يُسعى إلى تحقيقها من خلال آليّة عمل إقليميّة وكذلك من خلال انخراط على المُستوى القطريّ. كما ويسعى المشروع إلى إنتاج بحث سياساتيٍّ حول الحاجة إلى توفير المُساعدات الشّاملة إلى ضحايا الاتجار بالبشر.[5]

5 – http://www.theguardian.com/global-development-profes-sionals-network/2013/jun/20/middle-east-maids-domestic-workers.

الاهتمام بالأشخاص المُتجَر بهم: إرشاداتٌ توجيهيّة إلى المُمارسين العاملين في المجال الصّحي

اعترافًا بأنّ القطاع الصّحيّ هو أحد أهم المفاتيح الرّئيسيّة إلى ضمان حماية المُهاجرين الذين تعرّضوا للاستغلال، ولكن غالبًا ما يفتقر إلى إرشادات توجيهيّة محدّدة ومُصمَّمة خصّيصًا حول الاتجار بالبشر ومُساعدات المُهاجرين، قامت كلّ من المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، جنبًا إلى جنبٍ مع كلية لندن للصحة والطب الاستوائي، بإصدار النّسخة العربيّة من الدليل: «الاهتمام بالأشخاص المُتجر بهم: إرشاداتٌ توجيهيّة إلى المُمارسين العاملين في المجال الصّحيّ» الذي تمّ تمويله من قبل مكتب الخارجية الأميركيّة لمراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

إنّ تطوير هذا الدّليل والحزمة التدريبيّة المُرفقة باللغة العربيّة يُمثّل خطوة كبيرة قُدمًا، في المُساعدة على تطوير وبناء القدرات في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف التمكن من تحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتزويدهم بالعناية المُناسبة. أمّا بالنّسبة لمُقدّمي الرّعاية الصّحيّة، فإنّ الاتجار بالبشر يُقهم على أنّه خطر حقيقيّ على الصّحّة، لأنّه كما هو الحال بالنّسبة للأشكال المختلفة الأخرى من العنف، فإنّ الاتجار بالبشر مُرتبطٌ بأضرار جسديّة ونفسيّة. قد يتعامل مُقدّمو الخدمات الصّحيّة بشكل مُباشر مع ضحايا الاتجار بالبشر في مُختلف مراحل عمليّة الاتجار، وفي مُختلف مراحل عمليّة التعافي. ومن شأن مُقدّمي خدمات الرّعاية الصّحيّة الذين يكونون على دراية ويقظة جيّدة أن يلعبوا دورًا كبيرًا ومهمًّا في مُساعدة ومُعالجة الأفراد الذين يُحتمل أنّهم تعرّضوا إلى وعانوا من الاعتداءات المُتكرّرة. أمّا بالنّسبة للمُمارسين العاملين في المجال الصّحيّ، فإنّ مُعاينة ومُعالجة الأشخاص الذين تعرّضوا للاتجار بالبشر، من الممكن أن يشكّل مجموعة من التحدّيات الجديدة المُتعلّقة بتقديم الرّعاية.

وعملًا على تحسين وإنهاء المواد التدريبيّة، فقد خضع 178 من مُقدّمي خدمات الرّعاية الصحيّة إلى دورات تدريبيّة تجريبيّة في سبعة بُلدان غطّت ثلاث مناطق، وتم إجراؤها على التّوالي، باللّغات الإسبانيّة والإنكليزيّة والعربيّة. وفي منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمّ إجراءُ هذه الدّورات التدريبيّة في كلّ من الأردن ومصر.

وقد كانت هذه المُبادرة جزءًا من البرنامج العالميّ الخاصّ بالصّحة والاتجار، والذي تقوم بإجرائه كلّ من المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) وكلية لندن للصحة والطب الاستوائي بشكلٍ مُشتركٍ لسنواتٍ عدّة. وتمّ تمويله من قبل مكتب الخارجية الأميركيّة لمراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

4. مُعالجة محنة المُهاجرين الذين انقطعت بهم السُّبل

مع اقتراب نهاية أشهر صيف العام 2013، وكذلك فترة الذروة التقليديّة لعبور البحار وتنقّلات الهجرة بسبب المياه الهادئة، واجه المُجتمع الدوليّ فاجعة مأساويّة. فبعد انطلاقه من شواطئ شمال إفريقيا في شهر تشرين الأوّل، أكتوبر، كان القارب الذي أبحر مُمتلئًا بالمُهاجرين –إلى أقصى حدّ ممكن– قد واجهته المتاعبُ في عرض البحر الأبيض المُتوسّط، وسرعان ما انقلب القارب. وتقريبا، كان كلّ أولئك الذين كانوا على متن القارب، من رجال ونساء وأطفال؛ أناسٌ يبحثن عن حياة أفضل، كانوا قد لقوا حتفهم فورًا بعد انقلاب القارب. إلّا أنّ هذه الحادثة لم تكن الوحيدة من نوعها.

وبمُناسبة اليوم الدوليّ للمُهاجرين، في 18 كانون الأوّل، ديسمبر، نوّه المُدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أنّ العام 2013 قد يكون هو الأكثر كلفة على الإطلاق من حيث خسارات الأرواح البشريّة، بالنّسبة للمُهاجرين الذين يسعون إلى عبور الحدود الدّوليّة سرًّا.

وقد قال ويليام لاسي سوينغ، المُدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في هذا الصّدد: «نحنُ لن نعرف أبدًا العدد الإجماليّ الحقيقي، حيث قد توفّي العديد من المُهاجرين مجهولي الهويّة في الصّحاري وفي عرض المُحيطات وكذلك في حوادث أخرى،» وأضاف قائلًا، «إلّا أنّ تقديراتنا تُشيرُ إلى أنّ 2360 مُهاجرًا على الأقلّ كانوا قد توفّوا، هذه السّنة، أثناء سعيهم وراء حلمهم بالحصول على حياة جديدة. هؤلاء الأشخاص بائسون – إلى درجة أنّه حتّى خطر الموت المُحتمل جدًّا والحقيقيّ لم يردعهم عن القيام بهذه الرّحلة سعيًا وراء تلك الحياة الجديدة.».

وسواء كانت طرق تنقّلات هؤلاء المُهاجرين عبر الرمال الصّحراويّة والسّاحل أو في مياه خليج عدن أو البحر الأبيض المتوسّط، شهد العام 2013 ليس فقط عددًا ضخمًا من المُهاجرين في خضمّ تنقّلاتهم من منطقة الشّرق

أمّ تشاديّة ترسل أطفالها إلى المدرسة في نجامينا، بدعمٍ من منحة البرنامج الإقليميّ للمُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج للمُهاجرين العالقين في مصر وليبيا (RAVEL). © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

الأوسط وشمال إفريقيا، وعبرَها وإليها، وإنّما وللأسف، كان هناك زيادة في حالات الضّعف والحاجة إلى الحماية بالنّسبة لهؤلاء أثناء حركتهم. وهربًا من الصّراعات وانعدام الأمن والتغيّر المناخيّ، وبحثًا عن فرص اقتصاديّة وتعليميّة أفضل، على العكس، فإنّ عددًا من المُهاجرين غالبًا ما يجدون أنفسهم عالقين –سنة بعد سنة– في بلدان العبور، وغالبًا ما يتعرّضون للانتهاكات وسوء المُعاملة من قبل المُهرّبين عديمي الرّحمة أو يتمّ استغلالهم من قبل المُتجرين بالبشر، أو في أكثر الحالات إثارة للقلق، الشّروع في رحلاتِ تنقّلاتٍ لا يصلون فيها إلى مقصدهم أبدًا.

الإجراءات الواجبة لمُعالجة محنة المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل

إنّ هذه التحرّكات للمجموعات السّكانيّة تحدث عبر جميع أنحاء العالم وتجذب انتباه الرّأي العامّ عند وقوع الحوادث التراجيديّة؛ إلّا أنّ هذه الحوادث التراجيديّة تقع ضمن مجموعة أوسع من التحدّيات المنهجيّة التي تواجه إدارة الهجرة، والتي تتطلّبُ حلولًا مُعقّدة، تحتاجُ هذه الحلول إلى مُشاركة وتعاون أصحاب المصلحة المُتعدّدين. ومالم يقم المجتمع الدوليّ باتّخاذ إجراءاتٍ حاسمةٍ لمُعالجة أسباب الهجرة غير النّظاميّة، فإنّ حيوات العديد من المُهاجرين الآخرين سوف تكون مُهدّدة وسنخسرها على أيدي المُهرّبين والمُتجرين بالبشر. لقد حان الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى البحث عن طرق أخرى لإدارة الهجرة، والتي من بينها، احتمال زيادة إمكانيّة الدخول إلى البلدان عن طريق قنوات الدّخول القانونيّة.

تدعو المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى تعزيز السّياسات المعمول بها أصلًا وإلى تطوير ووضع سياسات جديدة لحماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأشخاص الذين يتركون أوطانهم بحثًا عن فرصٍ أفضل. وكذا إلى وضع تدابير لتمكين المُوظّفين (أصحاب العمل)، في البلدان التي تعاني من نقصٍ في اليد العاملة، من الوصول إلى المُهاجرين المُحتَمَلين؛ وإجراءات لحماية حقوق الإنسان وحقوق المُهاجرين ومنع حدوث أيّ استغلال للمُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل؛ إجراءات ليست مفيدة فقط بالنّسبة لبلدان الأصل والعبور والمقصد، وإنّما، وعلى قدرٍ من المُساواة، تكون مُفيدة للمُهاجرين أيضًا.

إنّ جهود المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لمُعالجة محنة المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، واصلت ارتكازها حول خمسة أهداف رئيسيّة هي:

1. تعزيز القاعدة المعرفيّة حول تدفّقات الهجرة غير النّظاميّة واحتياجات المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل ومواطن ضعفهم:

لقد واصلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عملها خلال العام 2013 من خلال إطار عمل فريق عمل تنسيق الهجرة لطريق الهجرة الشّرق إفريقي وشمال إفريقيا (MTF–NOAH)، الذي تمّ أساسًا إطلاقه في العام 2012. إنّ المجموعة المُشتركة بين الوكالات هذه التي تألّفت من كلّ من المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين والمفوضيّة السّامية

عائدةٌ تستفيد من منحة البرنامج الإقليميّ للمُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج للمُهاجرين العالقين في مصر وليبيا (RAVEL) لإنشاء متجرٍ صغير لبيع زيت الطّعام في أديس أبابا، مع خطّة لتوسيعه ليتضمّن على الفاكهة والخضراوات. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجلس الدنماركي للاجئين والأمانة الإقليمية للهجرة المختلطة، يتمحور في صميمها هدف تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان لضمان حماية الأناس الذين يتنقّلون ضمن تدفّقات مُختلطةٍ ومُعقّدةٍ على امتداد طريق الهجرة الشّرق إفريقي وشمال إفريقيا. ومن خلال تنسيق الجهود، سوف تتضمّن النواتج الرّئيسيّة على وضع سياساتٍ جديدةٍ وبرامج ومعرفة. وفي العام 2013، قامت مكاتب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في المنطقة بالمُساهمة في عددٍ من المحافل القُطريّة والإقليميّة، مع تطلّعٍ إلى تبادل المعارف وأفضل المُمارسات لحماية حقوق المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل. أمّا في اليمن، فقد تضمّن ذلك على فريق العمل المعنيّ بالهجرة المُختلطة والذي تتمّ رئاسته من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، وذلك كجزءٍ من شبكة من فرق العمل المعنيّة بالهجرة المُختلطة، في جميع أنحاء القرن الإفريقيّ ومنطقة اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ اليمن ساهمت في مؤتمرات المُكالمات الجماعيّة الشهريّة مع الأمانة الإقليميّة للهجرة المُختلطة –التي يقع مقرّها في نيروبي، علمًا أنّ هذه المؤتمرات مدعومة من قبل كلّ من المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وكذا كانت هذه المؤتمرات مع كلّ من الهيئة الإقليميّة للهجرة المُختلطة والتي تتضمن بدورها على تمثيلٍ من كُلّ من جيبوتي وإثيوبيا وأرض الصّومال وأرض النّبط واليمن (كما وقد أصبحت حكومات كلّ من الصّومال وكينيا أعضاء منذ العام 2013، وكلّ من المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين والأمانة الإقليمية للهجرة المختلطة والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد) أعضاء مراقبون). كما وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتكليف عدد من الأوراق البحثيّة حول القضيّة، وسيتمّ نشرها في العام 2014.

2. بناء قدرات الأطراف الحكوميّة والمُجتمع المدني لحماية المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل، من خلال تحديد مواطن الضّعف وتقديم المُساعدات المُباشرة والحلول طويلة الأمد للمُهاجرين:

لقد واصلت مكاتبُ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تقديم مُختلف الدورات التّدريبيّة وغيرها من أشكال الدعم التقنيّ في كلّ من بلدان العبور والأصل والمقصد، وذلك لمزيدٍ من تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة من الحكومات والمجتمع المدنيّ، وذلك ليس بغرض تحديد المجموعات الضّعيفة من المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل فقط، كالأشخاص الذين تعرّضوا للاتجار بالبشر والقُصّر غير المصحوبين، وإنمّا أيضًا بغرض إحالة وتقديم المشورة لهكذا مجموعات ضعيفة حيال للمُساعدات، في حين وفي ذات الوقت العمل على تقديم بدائل لمراكز الاحتجاز. ففي المغرب وتونس، على سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بعقد مجموعة من الدّورات التدريبيّة للعاملين الفاعلين في مجال الاستجابة والذين يعملون في الصّفوف الأماميّة وعلى صلة مُباشرة مع المُهاجرين الضّعفاء والذين انقطعت بهم السّبل، وذلك من كلّ من الحكومات والمجتمع المدنيّ، بغرض مُواصلة دعم الحكومات في إصلاحاتها القطريّة المُتعلّقة بالهجرة. أمّا في الأردن، فقد قدمت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) جلسات لزيادة الوعي، خصّت الجلسات 290 من المُمثّلين عن منظّمات المُجتمع المدنيّ ورجال الدّين وطواقم وكالات التّوظيف. وقد كانت إحدى هذه الفعاليّات هي الافتتاحيّة، التي قدّمتها صاحبة السّموّ الملكيّ، الأميرة بسمة. لقد واصلت المنظمة

الدولية للهجرة (IOM) دعمَها لعددٍ من البلدان (المغرب وتونس والسّودان واليمن) في وضعها لتشريعات وطنيّة لمُكافحة الاتجار بالبشر. أمّا في مصر، فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم فرص لإقامة الدورات وبناء القدرات، لكلّ من المؤسّسات الحكوميّة والمُجتمع المدنيّ، وذلك بغرض دعم وتحسين حماية المُهاجرين الضّعفاء، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر والقُصَّر غير المصحوبين.

3. تقديمُ استراتيجيّات ابتكاريّة لسبل العيش البديلة وزيادة الوعي بين المُجتمعات المُعرّضة للخطر والمُجتمعات المحليّة، بهدف منع الاستغلال في البداية أو المُمارسات التعسّفيّة من قبل المُجتمعات المحليّة

إنّ الوقاية غالبًا ما تُعتبرُ أفضل من عمليّات المُعالجة. فخلال العام 2013، قامت مكاتب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمُواصلة العمل على التّرويج إلى هجرة آمنة والبدائل التي تنوب عن مُمارسات الهجرة غير النّظاميّة والخطيرة، وذلك من خلال زيادة الوعي بطرقٍ ابتكاريّة. ففي السّودان واليمن، على سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالعمل معًا مع الأطراف الفاعلة الحكوميّة ومن المُجتمع المدنيّ، بغرض العمل على زيادة الوعي لدى المُهاجرين في أثناء العبور وفي انتظار العودة في مُواجهة عمليّات الاستغلال والانتهاكات على امتداد مسارات الهجرة انطلاقًا من هناك. فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في السّودان بتصميم وصنع ملصقاتٍ ومنشوراتٍ، وقامت بنشرها وتوزيعها في المُخيّمات في شرقي السّودان، وفي مراكز الاستقبال الحدوديّة. أمّا في مصر، فقد عقدت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عددًا من عروض الدّمى المتحرّكة، كانت هذه العروض قد خصّت الشّباب، بهدف زيادة الوعي حول حقوق المُهاجرين.
تيسير الحوار والتّعاون ضمن وبين البلدان الواقعة على امتداد طُرق الهجرة التي تنقطع فيها السّبل بالمُهاجرين:

إنّ الأسباب الكامنة وراء اتخاذ الناس للقرار بالتحرّك بشكلٍ غير نظاميّ، أو الظّروف التي تؤدّي بالمُهاجرين ليصبحوا عالقين في وضعيّات العبور، مُتعدّدة الجوانب؛ وعلى نحوٍ مُماثلٍ تكون الاستجابات المطلوبة لمُواجهة هذه الحالات والأطراف الفاعلة المُساهمة في هذه الاستجابات. ويتوجّب على أيّة إجراءات تهدف إلى مُعالجة محنة المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل أن تشتمل على بلدان الأصل والعبور والمقصد. فخلال العام 2013، قامت مكاتب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بالعمل على تعزيز الحوار والتعاون ضمن وبين البلدان الواقعة في طُرق الهجرة التي تنقطع فيها السّبل بالمُهاجرين. على سبيل المثال، تمّ إجراء عددٍ من الجولات الدراسيّة ضمن الأقاليم وفيما بينها، وكانت هذه الجولات ناجحة، وتمّ إجراؤها بغرض تعزيز تبادل أفضل المُمارسات، بما في ذلك بدائل مراكز الاحتجاز. وفي حالات أخرى، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتسهيل تبادل المُدرِّبين بين البلدان، والغرض من ذلك هو جعل الأطراف الفاعلة على دراية بالسّياقات الإقليميّة الأخرى. وأخيرًا وليس آخرًا، فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بدعم عددٍ من العمليّات، بما في ذلك المُؤتمر الإقليميّ حول اللّجوء والهجرة من منطقة القرن الإفريقيّ إلى اليمن، والذي استمرّ لمدّة ثلاثة أيّامٍ، وأدّى في نهاية المطاف إلى اعتماد إعلان صنعاء والحوار حول مُعالجة تدفّقات الهجرة المُعقّدة والعمل على حماية والمُحافظة على حقوق المُهاجرين على امتداد طريق الهجرة المتوسّطيّة الوسطى. يُرجى الرّجوع إلى قسم ثمانية.

دليل المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج (AVRR)

استجابةً للحاجة المُتزايدة والمُتنامية إلى تسهيل ومُساعدة العودة الطوعيّة وإعادة الاندماج للمُهاجرين الضّعفاء والذين انقطعت بهم السّبل في شمال إفريقيا، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في مصر بإصدار دليل المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج (AVRR)، وذلك لمنطقة شمال إفريقيا. ومن الممكن الاستفادة من هذا الدليل واستخدامه كأداة لبناء قدرات الحكومات والمنظّمات غير الحكوميّة والمُنظّمات الدوليّة وغيرها من الأطراف والشّركاء الفاعلين في شمال إفريقيا، لاستحداث برامج المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج، تكون فعّالة، وبما يتماشى مع معايير المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) والمعايير الدوليّة. إنّ المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج، هي جزءٌ لا يتجزّأ من نهج المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) الشّامل لحوكَمَة الهجرة، والذي يدعمُ بدوره العودة وإعادة الإدماج، للمُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل أو أولئك غير القادرين أو غير الرّاغبين بالبقاء في البلدان المُضيفة ويريدون العودة بشكل طوعيّ إلى بلدان الأصل، على نحوٍ إنسانيّ ومُنتظم.

ويتمحورُ هذا الدّليل في قسمين أساسيّين. القسم الأوّل من الدّليل، يتم من خلاله استعراض مُقدّمة للمُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج ضمن سياق شمال إفريقيا، ويقوم بتوصيف سياسات المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) العالميّة والإقليميّة فيما يتعلّق بالمُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج. في حين أنّ القسم الثّاني من الدّليل يُقدّم مبادئ توجيهيّة وأفضل المُمارسات ونصائح ودراسات الحالات وتوصياتٍ فيما يتعلّق بمُختلف مراحل عمليّة المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج.

لقد كان إنتاج هذا الدّليل هدفًا رئيسيًّا في إطار البرنامج الإقليميّ للمُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج للمُهاجرين العالقين في مصر وليبيا (RAVEL)، وهو برنامجٌ مُمَوَّلٌ من قبل الاتّحاد الأوروبيّ، ومُموّلٌ بشكلٍ مُشتركٍ من قبل الحكومة الإيطاليّة.

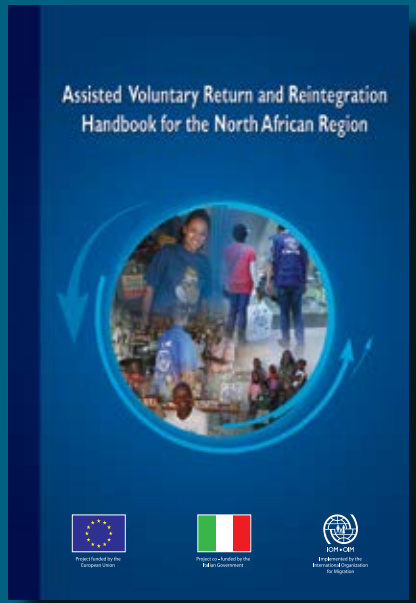

ومن المُمكن تحميل الدّليل من خلال الرّابط التّالي: http://publications.iom.int/bookstore/index.php?main_page=product_info&cPath=47&products_id=1064

المُقارنة، من حيث الفوائد، بين تطبيق سياسة بابٍ مفتوح وتطبيق سياسة باب مُغلقٍ في مركزٍ للمُهاجرين تُشرفُ الحكومةُ على إدارته في صنعاء، اليمن.

إنّ مجمّع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة في صنعاء، اليمن، يشتمل في داخله على مركز احتجازٍ حكوميٍّ تُشرف على إدارته وزارة الداخليّة اليمنيّة. وعلى هذا النّحو، فإنّ الحكومة اليمنيّة، كانت قد قامت من خلال مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة باحتجاز المُهاجرين غير النّظاميّين في مركز الاحتجاز هذا، وقامت بتطبيق سياسة بابٍ مُغلق.

من حيثيّة أخرى، وخلال أزمة شهر نيسان، أبريل، من العام 2013، (عندما تصاعدت أعداد المواطنين غير اليمنيّين الذين انقطعت بهم السّبل في اليمن، وذلك بسبب عمليّات الفحص والتّدقيق الصّارمة من حيث الهجرة التي تمّ تطبيقها في المملكة العربيّة السعوديّة)، بدأت المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالعمل ضمن مجمّع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة، وذلك بعد المُفاوضات التي دارت مع الحكومة اليمنيّة حول شروط الانخراط، على وجه التّحديد، أنّ المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) ستقوم بتقديم مُساعدات المياه والصّرف الصحي والنّظافة والمواد غير الغذائيّة والمواد الغذائيّة إذا ما قامت الحكومة اليمنيّة بتطبيق سياسة باب مفتوح. وقد أدى هذا الأمر إلى تمكين الحكومة اليمنيّة من استيعاب الأعداد المُتزايدة والكبيرة من المُهاجرين الذين يتمّ الإفراج عنهم من مُخيّمات المُهرّبين، وكذا أن تقوم بتقديم المُساعدة على العودة الطوعيّة (AVR) إلى المُهاجرين الأكثر ضعفًا، في الحين الذي بدأت فيه الحكومة اليمنيّة بتفعيل عمليّات العودة إلى إثيوبيا. وعندما انخفضت أعداد المُهاجرين داخل مجمّع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة نحو أواخر العام، واصلت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) دعمها لسياسة الباب المفتوح، حيث كان هناك الكثير من المُهاجرين غير النّظاميّين والذين لايزالون في حاجة إلى المُساعدات الإنسانيّة والممرّ إلى الوطن.
لقد أثارت سياسة الباب المفتوح طوابير طويلة من المُهاجرين الذين لم تكن لديهم أيّة خيارات إلّا السّعي وراء المُساعدات الإنسانيّة والعودة إلى الوطن من خلال مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة. كما أنّ محدوديّة التّمويلات المُخصّصة من قبل الحكومة اليمنيّة لعمليّات الترحيل، تعني أنّ المركز لا يُمكن إخلاؤه بمُعدّل يقارب معدّل المُهاجرين القادمين إلى المركز. لقد كانت عمليّة العودة الطّوعيّة التي تقوم بتنفيذها المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) عمليّةً مطوّلة، لاسيّما عندما كان يتعلّق الأمر بالقُصّر، وذلك نظرًا إلى الالتزام بالتّنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى.

وعلى العكس، فقد كان مسموحًا للمُهاجرين غير النّظاميّين (ذوي الحالات غير الجنائيّة) بمُغادرة مركز مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة خلال مُعظم أوقات السّنة، ولكن للمُفارقة، لم تُغادر إلّا قلّة قليلة من المركز من تلقاء نفسها، إذ أنّهم كانوا أصلًا قد دخلوا إلى المركز بملء إرادتهم، ومع رغبة بالعودة إلى أوطانهم، وذلك بأسرع السّبل وبأسرع وقتٍ ممكنٍ، سواء كانت تلك العودة عن طريق التّرحيل أو العودة الطوعيّة.

فوائد سياسة الباب المفتوح:

- تجعلُ مهمّة حماية المبادئ الإنسانيّة بالنّسبة للوكالات الفاعلة في الميدان الإنسانيّ أسهل في مراكز الاحتجاز؛
- تُقدّم تلقائيًّا للحكومة اليمنيّة فرصة بناء القدرات في مركز مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيّة، حول أفضل المُمارسات في العودة والاحتجاز؛
- تكون البيئة بالنسبة للمُهاجرين بيئة أكثر أمانًا؛
- يتمّ تزويد المُهاجرين بإمكانيّة الوصول إلى العودة (سواء كانت ترحيلًا أم من خلال مُساعدة العودة الطوعيّة للمنظمة الدوليّة للهجرة) وإجراءاتها من خلال مجمّع واحد؛
- تتمّ من خلالها المُحافظة على طوعيّة الخيار، ويُصبح التّرحيل أكثر إنسانيّة حيث تُصبح سمة الإكراه لا معنى ولا نفع لها

توزيع المواد الغذائيّة في مجمّع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في صنعاء. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

المآخذ على سياسة الباب المفتوح:

- من الممكن أن تتزايد أعداد المُهاجرين لتتعدّى قدرات وموارد الحكومة اليمنيّة، الأمر الذي يجعلها بالتّالي معتمدة بشكل كبير على المُساعدات الدوليّة؛
- من الصّعب التمييز بين حالات المعوزة الحقيقيّة وبين حالات الاحتيال التي يكون فيها الأشخاص عبارة عن «ركّاب بالمجّان»؛
- إنّ الرّوادع في وجه تكرار الهجرة غير النّظاميّة هي أقلّ بكثير؛
- إنّ استدامة هكذا نهج هي دائمًا مُعضلةٌ، ومن دون ضمانات طويلة الأمد للحصول على المُساعدات الدوليّة.

نظرًا لمحدوديّة قدرات الحكومة اليمنيّة في دعم أعدادٍ ضخمة كهذه من المُهاجرين، الذين يتمّ استيعابهم في منشآتها، فإنّ سياسة الباب المفتوح برمّتها تُصبح موضع تساؤل.

توزيع عدّة مُستلزمات النّظافة مجمّع مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في صنعاء. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

توزيع الموادّ الغذائيّة، وعيادة صحيّة تابعة للمنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) عند معبر الطوال الحدوديّ بين اليمن والمملكة العربيّة السّعوديّة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

إعادة هيكلة سوق العمل في المملكة العربيّة السّعوديّة

في العام 2013، قامت المملكة العربية السّعودية بتطبيق تغييرات لنظام ناطقات الخاصّ بسوق العمل، الأمر الذي أدّى بثلثي المُهاجرين الموجودين في المملكة العربيّة السّعوديّة ليصبحوا غيرَ نظاميّين بين ليلة وضحاها. وقد تبعت إصدار قرارات التّغيير تلك عمليّاتُ تهجيرٍ للمُهاجرين، الذين سُرعان ما وجدوا أنفسهم في حالات غير نظاميّة، وأخيرًا في مُواجهة حملة ترحيل مُمَنهَجة، تقوم بها سلطات المملكة العربيّة السّعوديّة، وقد بدأت هذه الحملة في الأوّل من شهر نيسان، أبريل. وقد كانت عمليّات الطّرد الواسعة للعُمّال المُهاجرين اليمنيّين تتمّ عبر ثلاثة معابر حدوديّة رئيسيّة هي: الطّوال في منطقة حرض في محافظة حجة ومنفذ عِلب في محافظة صعدة، وأخيرًا منفذ البقع بين محافظتي صعدة والجوف، وعلى امتداد الطريق الرّئيسيّ الذي يربط صنعاء بالمملكة العربيّة السّعوديّة، وكذا عن طريق مطار صنعاء.

التأثيرات على المُهاجرين الدوليّين في اليمن

لقد أدّى بدء تطبيق العمل بنظام ناطقات إلى إيقاف تدفّقات المُهاجرين الدوليّين الذين يعبرون من خلال اليمن بطُرقٍ غير نظاميّةٍ في طريقهم إلى المملكة العربية السعوديّة. وفي الموازاة مع ذلك، كانت الحكومة اليمنيّة في نيسان، أبريل، 2013، قد سعت وحاولت باضطرابٍ لاحتواء ومُكافحة المُهرّبين من خلال مُداهمة مخيّمات المعرّبين، بغرض إطلاق سراح المُهاجرين الدوليّين الذين كانوا قد أُخذوا كرهائن لدى هؤلاء المُهرّبين. وقد أدّت الجهود المُشتركة لكلّ من الإجراءات المُتّخذة في كِلا البلدين إلى موجة من المُهاجرين الدوليّين

الذين انقطعت بهم السّبل في حرض وعلقوا فيها، غير قادرين على عبور الحدود اليمنيّة–السّعوديّة، والذين ليس لديهم أيّ مكان آخر ليذهبوا إليه.
وفي استجابة لهذه الأزمة، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم مُساعدات حالات الطّوارئ، بما يتضمّن على توفير المأوى للمُهاجرين الدّوليّين الذين انقطعت بهم السّبل، وكذا مُساعدة العودة الطوعيّة، وذلك خلال أشهر الذروة. حيث قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، على امتداد العام 2013، بتقديم مُساعدة العودة الطوعيّة لقرابة 2000 مُهاجر، في الحين الذي قامت فيه بتوفير المأوى ومُساعدات مصيريّة لعدد آخر لا يُحصى من المُهاجرين.

التأثيرات على المُهاجرين اليمنيّين في المملكة العربيّة السّعوديّة

بفضل مقربة اليمن، تمكّنت المملكة العربيّة السّعودية من طرد مئات الآلاف من المُهاجرين اليمنيّين، إلى بلادهم، وذلك عبر المعابر الحدوديّة. ومنذ شهر تشرين الأوّل، أكتوبر، 2013، كانت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) قادرةً على مُراقبة التدفّقات اليوميّة للمُهاجرين اليمنيّين الذين يصلون ويُنزَلون في مركز الطّوال الحدوديّ، وذلك من خلال موظفيها العاملين في التّعداد والإحصاء. وفي شهر تشرين الأوّل، أكتوبر، 2013، تمّ عدّ 27500 مُهاجر يمنيّ، أما في شهر تشرين الثّاني، نوفمبر، فقد تمّ إحصاء 44579، ولكنّ هذه الأرقام انخفضت بعد ذلك في شهر كانون الأوّل، ديسمبر، من العام 2013، لتصبح 37122 شخصًا. وبعيدًا عن تقديم مياه الشّرب لكلّ العائدين بسبب حالات نقص المياه والطبيعة القاسية في الطوال، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتحديد أولويّات الطوارئ من طعام ورعاية صحيّة والدعم المادّي لهؤلاء المُهاجرين اليمنيّين الذين يحتاجون بشكلٍ فوريٍّ إلى هذا الدّعم، في الحين الذي يتمّ فيه قياس مدى تأثير الحوّالات الماديّة التي تمّت خسارتها على توفير الخدمات المحليّة.

عمليّات المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مركز الاستجابة للمُهاجرين في حرض، في مُحافظة حجّة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

5. تحسين النّظرة إلى المُهاجرين

إنّ ديناميّات الهجرة، في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي ديناميّاتٌ فريدة من نوعها ومُعقّدة. ففي المنطقة بعض من البلدان التي تُعتبر من أكثر البلدان استقبالًا لليد العاملة الأجنبيّة، وكذا وفي نفس الوقت بعض من البلدان التي تُعتبر من أكثر البلدان إرسالًا لليد العاملة والمُهاجرين، وبشكلٍ مُتزايدٍ تُصبح مُعظم بلدان المنطقة من بلدان العبور أيضًا. إلّا أنّه، على الرّغم من التواجد المُتزايد للمُهاجرين والدور الهام جدًّا والإيجابيّ لأبعد الحدود الذي يلعبونه في المنطقة، مازال التصوّر العامّ المأخوذ من قبل الناس عن المُهاجرين في المنطقة وكذا تمثيلُ هؤلاء المُهاجرين، كما هو الحال في أنحاء كثيرة في العالم، يميلان إلى عدم التّوازن، وغالبًا ما يتّصفان بالسّلبيّة؛ وغالبًا ما يكون هذا التصوّر قائمًا على افتراضاتٍ غير مستنيرةٍ وجاهلة وكذا على صورٍ نمطيّةٍ، في الحين الذي تكون فيه مُساهماتُ المُهاجرين في كلّ من أوطانهم والبلدان والمُجتمعات التي يعيشون فيها، مجهولة وغير مُحدّدة إلى حدّ كبير، ولا يتمّ تمثيلها بشكل جيّد أبدًا.

في الحقيقة، إنّ المُهاجرين يستطيعون –بل ويقومون أساسًا بـ– بناء جسورٍ بين البلدان التي أتوا منها؛ بلدان المنشأ، وبلدان العبور وبلدان المقصد، أي التي يعيشون فيها؛ إنّهم قناة من الأفكار الابتكاريّة والمعلومات والتّبادل الثّقافيّ والإسهامات إلى كلّ من التنمية الاقتصاديّة والبشريّة. وبالتالي، فتقوم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالسّعي إلى تعزيز الجهود المتضافرة والرامية إلى الاعتراف بالدور الإيجابيّ للمُهاجرين في عالمنا هذا، وكذا تعمل المنظمة بدأبٍ لضمانِ أن تكون حقوق كلّ المُهاجرين مصونة، وأن يتمّ احترامها، لكي يتمكّنوا من العيش بكرامة، وكذا ليقوموا بالإسهام بأكمل طاقاتهم في مُجتمعاتهم.

إنّ تقدير ثمن مُساهمات المُهاجرين في جميع المُجتمعات سيؤدّي إلى قطع شوطٍ طويلٍ نحو تخفيف التوتّرات والحساسيّات الاجتماعيّة، وسيسهّل الأمر أمام الحكومات والمُجتمعات والمُهاجرين، كلّهم على حدّ سواء، بغرض جني الإمكانات الإيجابيّة الكامنة في الهجرة الدوليّة.

وتقوم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالمُساعدة على تحسين وجهات النّظر والتصوّرات المأخوذة عن المُهاجرين من خلال ما يلي:

مُكافحة كراهية الأجانب والتمييز والتّهميش الاجتماعيّ، من خلال زيادة الوعي وتعزيز الحوار وتطوير قدرات الأطراف الفاعلة من حكومات ومجتمع مدنيّ

تهدفُ أنشطة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في المنطقة إلى رفع الوعي حول المُساهمات التي يمكن للمُهاجرين تقديمها، بل ويقومون بتقديمها، لمُجتمعاتهم الأصليّة وكذا للمُجتمعات التي يعيشون فيها، أي المُستقبلة، وكذا حول المصاعب التي غالبًا ما تواجههم في تجارب الهجرة الخاصّة بهم، وكذا حول حقوقهم، على اعتبارهم بشرًا وعلى اعتبارهم مُهاجرين، على حدّ سواء. كما وتُساعد المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المُهاجرين على فهم التزاماتهم القانونيّة أمام الدّول التي تمنحهم أذن الدّخول.

إنّ مشروع العمل على حماية الفئات الضّعيفة والمُستَغلّة من العمّال المُهاجرين في منطقة الشّرق وشمال إفريقيا (PAVE)، المُموّل من قبل الاتّحاد الأوروبيّ، والذي تمّ إطلاقه في العام 2013، سيتمّ من خلاله استحداث وإطلاق برامج في

صاحبة السّمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال (الرّابعة من اليسار) ومسؤولون من الأردن والمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في حفل إطلاق الحملة الخاصّة بمُكافحة الاتجار بالبشر، «كلّنا عمّال، لدينا حقوقٌ وواجباتٌ». © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

كلّ من مصر والعراق والأردن والمملكة العربيّة السّعودية ولبنان، تهدف هذه البرامج إلى بناء قدرات الحكومات، لترتقي إلى معايير حقوق الإنسان، بهدف مُساعدة وتمكين العمّال المُهاجرين، وكذا للحدّ من التّمييز وكراهية الأجانب المُمارسة ضدّهم.

في الأردن، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مع شركائها المحليّين والدوليّين، بإطلاق حملة توعية إعلاميّة المُعنونة «كُلّنا عُمّالٌ»، والتي كان الهدف منها هو مُكافحة الاتجار بالبشر وحماية عُمّال المنازل. وتهدفُ هذه الحملة، التي بدأت في نيسان، أبريل، 2013، إلى لفت أنظار الأردنيّين إلى المحن التي يعيشُها المُهاجرون الذين يعملون في المنازل، من انتهاكات وسوء معاملة واستغلالٍ، بالإضافة إلى السّعي إلى الحدّ من حالات سوء الفهم بين الثّقافات المُختلفة، وكذا الحد من التمييز وكراهية الأجانب. إنّ هذه الحملة التي تمّت تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال، تعتمدُ على البرامج الإذاعيّة والتلفزيونيّة والمُلصقات والمنشورات والنّشرات والمواقعِ الإلكترونيّة، وذلك جنبًا إلى جنبٍ مع تدريب أصحاب المصلحة المعنيّين.

إنّ أنشطة زيادة الوعي التي تقوم بها المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، في أطر برامجها الأخرى، تهدف أيضًا إلى تسليط الضّوء على إسهامات المُهاجرين في مُجتمعاتهم التي يعيشون فيها، وذلك بما يتماشى مع الحملة العالميّة للمعلومات، التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمُعنونة «يا له من مُذهلٍ ما يجلبُه المُهاجرون»، وسيتمّ بدء العمل بها في المنطقة في العام 2014.
إنّ هناك مشروع تجريبيّ يتمّ الآن تنفيذه في مصر، هذا المشروع مُموّل من قبل صندوق المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) الخاصّ بالتّنمية؛ يهدفُ هذا المشروع إلى تعزيز استطاعة الحكومة على اعتماد نهج أكثر شمولًا وحصريّة ومُشاركة للتعامل مع التخطيط المحليّ والتنمية المجتمعيّة، مع الأخذ بالحسبان كلّا من المجتمع المصريّ ومُجتمعات المُهاجرين. ويتمّ تحقيق ذلك من خلال تحديد أفضل المُمارسات وتقديم الدّعم التّقني للحكومات. ويخصّ هذا المشروع «الكيلو أربعة ونصّ»، وهي منطقة حضريّة سكنيّة مُزدحمة جدًّا، في ضواحي القاهرة؛ وهي منطقة تعيشُ فيها كتلة سكّانيّة مصريّة ضعيفة الحال لأبعد الحدود جنبًا إلى جنبٍ مع مجتمع سودانيّ كبير. وعلى الرّغم من أنّ المجموعتين السّكانيّتين تعيشان متاعب ومشاكل مُتشابهة –مُرتبطة بالافتقار إلى التعليم الجيّد، وعدم كفاية مرافق الصّرف الصّحيّ والأوضاع الصّحيّة التّعيسة– فقد أثارت هذه الحالة مشاعر الاستياء والشكوك، الأمر الذي أدى إلى درجة عالية من العزل والتوتّر الاجتماعي. وفي هذا الصّدد، تعملُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مع وزارة التربية والتعليم المصريّة والمجتمع المدني والمجتمعات المُقيمة في منطقة «الكيلو أربعة ونصّ»، بغرض تعزيز التلاحم الاجتماعي من خلال بناء القدرات المؤسّساتيّة والمجتمعيّة القُطريّة والمحليّة، بهدف الوصول معًا إلى تحسين الأوضاع المعيشيّة، بما في ذلك التعليم والنّظافة والصحّة البيئيّة والرّعاية الصّحيّة والرّعاية الصّحيّة الرّئيسيّة للمُجتمعات المصريّة ومُجتمعات المُهاجرين.

وبغرض تعزيز التّلاحم الاجتماعي، قامت أيضًا المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء مُبادراتٍ هدفت إلى تشجيع المُساءلة وروح المسؤوليّة ضمن المؤسّسات تجاه كلّ المُجتمعات، بالإضافة إلى تعزيز علاقات الشّراكة بين الأجهزة العاملة في إنفاذ القانون ومُجتمعات المُهاجرين. فعلى سبيل المثال، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بدعم الحوار حول الشّرطة المجتمعيّة كوسيلة لزيادة الوعي حول مواطن الضعف والتطلّعات لدى المُجتمعات التي تعيش على الحدود أو بالقرب منها، بما في ذلك مجتمعات المُهاجرين، وكذا إتاحة المجال أمام وضع السّياسات لتتناول ذلك بشكل أفضل. في العام 2013، واصلت

المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) دعمَها للحوار بغرض تعزيز الثّقة والتّعاون بين الأجهزة العاملة في إنفاذ القانون وفرق الإدارة المُجتمعيّة والمجموعات المعنيّة بتمكين المرأة، بغرض التّشغيل الفعّال للشرطة المجتمعيّة في العراق. كما قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم دورات تدريبيّة فيما يتعلّق بالشّرطة المُجتمعيّة لمسؤولين من وزارة الداخليّة المصريّة. وبالتّعاون مع كلٍّ من منظمة العمل الدوليّة والأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنتدى الدوليّ والأوروبيّ لبحوث الهجرة، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتنظيم دورة تدريبيّة إقليميّة بشأن «مبادئ الشّرطة المُجتمعيّة»، تم إجراؤها في الكويت، بحضور 26 من كبار ضبّاط الشّرطة من كلّ من البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة.

تسهيل اندماج المُهاجرين في بيئاتهم الجديدة

تقوم المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بدعم التنمية وتطبيق سياسات واستراتيجيّات لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصاديّ والثّقافي للمُهاجرين في بيئاتهم الجديدة في بُلدان المقصد، الأمر الذي يعزّز بدوره الآثار الإيجابيّة للهجرة. كما وتسعى برامج المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) إلى تحسين التعاون بين كلّ من بلدان المقصد والمنشأ، بما في ذلك إشراك مُجتمعات الغربة في العمليّة لدعم إدماج المُهاجرين الجدُد في بلد المقصد، إذ أنّ فاعليّة الاندماج من الممكن أن يتمّ تعزيزُها وتقويتها إن بدأت أصلًا في بلدان المنشأ، أي قبلَ الشّروع بالهجرة، وإن تم الاستمرار في سير هذه العمليّة في البلدان المُضيفة.

لقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء الأنشطة التالية بغرض تمكين كلّ من المُهاجرين المتواجدين في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا المُهاجرين العرب:

- نشر المعلومات في كلّ من البلدان الأم والبُلدان المُضيفة حول حقوق وواجبات المُهاجرين وتقديم التوجيه الثّقافي ودورات اللغة ما قبل المُغادرة. ففي العام 2013، على سبيل المثال، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) باستحداث ثلاثة مراكز لموارد المُهاجرين في تونس، وذلك بالتعاون مع الحكومة التّونسيّة، بغرض تقديم المعلومات المهمّة وذات الصّلة للمُهاجرين المُحتملين، بالإضافة إلى تقديم الدعم للتّونسيّين العائدين لإعادة إدماجهم في سوق العمل المحليّة. كما تواصل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مواصلة تقديم الدعم للحكومة المصريّة، لبناء قدراتها من حيث توفير خدمات المعلومات والتوجيه الثّقافي ما قبل المغادرة ودورات التدريب المهنيّة للمصريّين المتوجّهين للعمل في الخارج. وعلى نحوٍ مُماثلٍ، تقوم المنظمة

لقطة من شريط الفيديو الهادف للتّوعية الإعلاميّة بعنوان «قصّة فاطمة». التي تجدُ عملًا عن طريق شبكة الإنترنت، وحين وصولها إلى وجهة سفرها، حيث ستعمل، يتمّ استقبالها من قبل رجلٍ يأخذ لاحقًا جواز سفرها منها. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

الدوليّة للهجرة (IOM) في العراق بدعم إعادة الإدماج الاقتصاديّ للمُهاجرين غير النظاميّين العائدين من أوروبا، وذلك من خلال إيجاد فرصٍ للعمل وكذلك استضافة معارض للتوظيف. ومن هنا، فإنّ روح برنامج ماغنيت، هي الترويج لإعادة إدماج المُهاجرين العائدين من خلال الترويج لاستثمار جهودهم، في الحين الذي تتمّ فيه الاستفادة من مهاراتهم المُكتَسَبة في الخارج. وفي العام 2013، واصلت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تقديمَها للتوجيه الثّقافي وتوجيه ما قبل المُغادرة للّاجئين السّوريّين والعراقيّين المقبولين لبرامج إعادة التوطين إلى كلّ من أستراليا وفنلندا وألمانيا وهولندا والنّرويج والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأميركيّة. إنّ هذه البرامج المُصمّمة خصّيصًا لمُساعدة اللّاجئين على تكوين توقّعات واقعيّة وعقلانيّة ولتجهيزهم ليُصبحوا قادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتيّ، فإنّ هذه البرامج تُركّز على السّفر والمُساعدات التي يتمّ تقديمها عند الوصول، وكذا مُراقبة والتحكم بالتوقّعات الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة. ومن بين المواضيع المُشتملة نذكر الإسكان والصّحّة وإدارة الأموال ودور مُقدّمي خدمات التوطين والاستقرار والثّقافة والتعليم والتكيّف الثّقافي، بالإضافة إلى الحقوق والمسؤوليّات، إلخ.

- تقديم النّصيحة والمشورة المُتعلّقة بالخدمات المُتاحة بالنّسبة للمُهاجرين في البلدان المُضيفة. فقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مصر بإطلاق منصّة «بوصلة» على شبكة الإنترنت (www.bosla-egypt.info)، والتي تخدم كمخزن للمعلومات فيما يتعلّق بالخدمات المُتاحة للمُهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في مصر. كما وتتضمّن المنصّة على دليل على شبكة الإنترنت حول المُنظّمات التي تقوم بتقديم الخدمات أو بتنظيم الأنشطة لمنفعة مُجتمعات المُهاجرين.
- دعم وضع وتطوير السّياسات ووضع البرامج. حيث تعملُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مع الشّركاء، من حكومات ومجتمع مدنيّ، لمُواجهة التّحدّيات المُحدّدة المُتعلّقة بالاندماج، ودعم وضع وتطوير سياسات وبرامج في مناطق مختلفة، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان للمُهاجرين وتكافؤ الفرص والتوظيف والتماسك الاجتماعي وتوفير المسكن والصحّة العامّة والتعليم. فعلى سبيل المثال، تعملُ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في المغرب مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة لتسهيل الحوار فيما يتعلّق بالسّياسات التي تخصّ الإدماج النّاجح للمُهاجرين في المغرب، والعمل على وضع هذه السّياسات. إنّ مُبادرات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تهدف إلى دعم جهود الحكومة المغربيّة الرّامية إلى تنفيذ سياسات هجرة جديدة، تتضمّنُ هذه السّياسات، من بين عددٍ من الأهداف، على تنظيم أوضاع مُختلف فئات المُهاجرين الموجودين في المغرب. وقد بدأت الحكومة المغربيّة بإدخال هذه السّياسة كاستجابةٍ للتّقرير المواضيعيّ الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب الخاصّ بأوضاع المُهاجرين واللّاجئين في المغرب، والذي تم إصداره في شهر أيلول، سبتمبر، من العام 2013، وكذا كجزءٍ من التوجيهات الاستراتيجيّة للملك محمّد الخامس الخاصّة بتحسين أوضاع المُهاجرين غير المُوثّقين في المغرب.

«يا له من مُذهلٍ ما يجلبُه المُهاجرون»

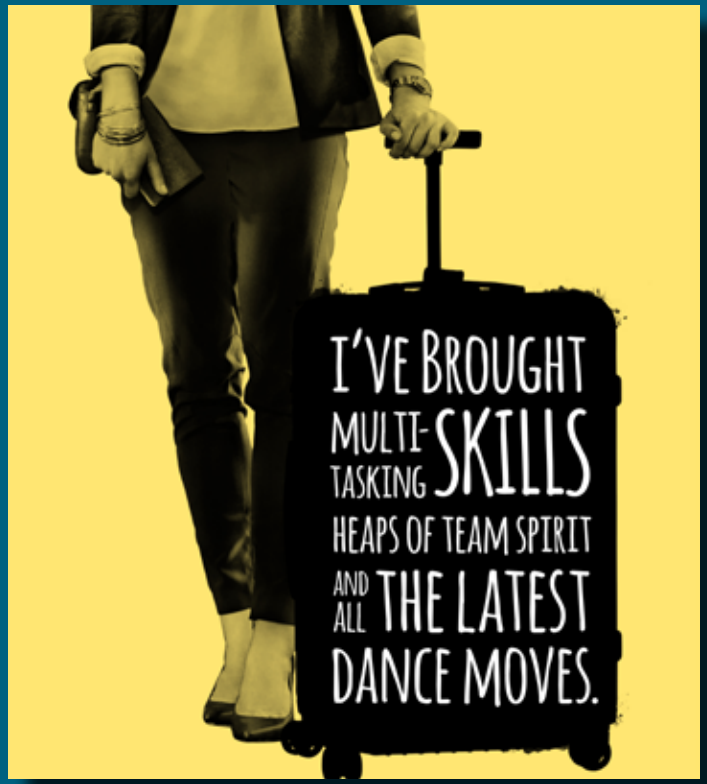

في العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإطلاق حملة واسعة النّطاق بعنوان «يا له من مُذهلٍ ما يجلبُه المُهاجرون»؛ تقوم هذه الحملة بتسليط الضّوء على الإسهامات التي يقدّمها المُهاجرون في مُجتمعاتهم الأصليّة ومُجتمعاتهم المُضيفة، وكذا الدور البنّاء والمُفيد جدًّا الذي يلعبه هؤلاء المُهاجرون. ويُقصد بالحملة أيضًا العمل على تبديد التشويهات والتحريفات الشّائعة حول الهجرة، والعمل على سدّ الثّغرات لكي تتمكّن الحكومات والمُجتمعات، بالإضافة إلى المُهاجرين، من فهم والاستفادة من الإمكانات الإيجابيّة الكبيرة الكامنة في الهجرة الدوليّة. كما وتسعى الحملة إلى تعزيز حماية حقوق المُهاجرين.

كلّ ذلك فضلًا عن أنّ الحملة تهدف إلى تسليط الضّوء على مهارات المُهاجرين ووجهات نظرهم وتصميمهم، بالإضافة إلى عرض الإسهامات الإيجابيّة التي يقوم بها المُهاجرون في مختلف أنحاء العالم. تقوم هذه الحملة بتصوير المُهاجرين الذين لا يأتون مع مجرّد حقيبة، ويُسافرون بقصد صنع تغيير وأثر في مُجتمعاتهم.

ويتمّ العمل بهذه الحملة حاليًا في كلٍّ من السّويد وبلجيكا والولايات المتحدة الأميركيّة، وسيتم إطلاقُها في أكثر من خمسين بلد في الفترة المُنحصرة ما بين الثّلاث إلى خمس سنوات القادمة.

لمعرفة المزيد عن الحملة، الرّجاء زيارة الموقع التّالي: http://www.migrantscontribute.com

6. دمجُ الهجرة ضمن جدول أعمال التّنمية

لقد شهدت السّنوات الأخيرة تزايُدًا للاهتمام السّياسيّ والعامّ في الصّلة ما بين الهجرة والتنمية – والتي هي مجموعة الرّوابط الداخليّة فيما بين التنمية والهجرة، وكيف يمكن تسخير الهجرة لدعم وخدمة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ومع تراكم الأدلّة التي يتمّ جمعُها من خلال الأبحاث التي يتمّ إجراؤها حول آثار كلّ من الحوّالات الماليّة ونقل المهارات وتدعيم شبكة العلاقات المهنيّة والاجتماعيّة عبر الوطنيّة، وكذلك عن طريق نتائج المُبادرات صغيرة الحجم وكبيرة الحجم أيضًا، والتي خدمت في عمليّة تدعيم قاعدة المعلومات حول هذا الموضوع، فإنّ الكثير من الأطراف المعنيّة، من حكومات وأصحاب المصلحة المعنيّين، تسعى، وبشكلٍ مُتزايدٍ، إلى بناء قدراتها واستحداث برامج للانخراط بشكلٍ فاعلٍ مع مواطنيها أبناء المجموعات السّكانيّة المُغتربة، وكذلك استحداث شبكات علاقات عابرة للحدود الوطنيّة من أجل المنفعة المُتبادلة. وقد كان العام 2013، عامًا بارزًا بالنّسبة للمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في ميدان الهجرة والتنمية، بعد أن أخذت دورًا طليعيًّا في الفترة السّابقة للحوار الثّاني رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتّنمية التي تمّ فيها تطوير الحوار، والذي تمّ إجراؤه في مدينة نيويورك في أيلول، سبتمبر، 2013. وما هو أبعد من هذا الحدث بالغ الأهميّة، واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) للانخراط بطُرقٍ فعّالة بغية بناء قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيّين الآخرين، بهدف استحداث وتعزيز الرّوابط بين مُجتمعات المُغتربين ومُجتمعات الأصل، وكذلك العمل مع مُجتمعات الغربة لبناء الأدوات واستحداث المشاريع التي تدعم زيادة مُشاركتهم في تنمية بلدانهم الأمّ.

جعلُ الهجرة مُفيدة للتّنمية

في شهر تشرين الثّاني، نوفمبر، أنهت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) العمل على دليل المُدرّب حول الهجرة والتّنمية؛ علمًا أنّ هذا الدّليل يجمع في داخله المعرفة والموادّ وأفضل المُمارسات من مُختلف المصادر في برنامج دورة تدريبيّة تفاعليّة لمدّة أربعة أيّام حول الهجرة والتّنمية. هذا وقد تم استخدام المواد النّهائيّة لأوّل مرّة في ورشة عمل تدريبيّة إقليميّة تمّ إجراؤها في العاصمة المغربيّة، الرّباط، في شهر تشرين الثّاني، نوفمبر، لتجمع عددًا من المسؤولين الحكوميّين من شمال وغرب إفريقيا، وكذلك من العراق ولبنان. كما وقد تمّ استخدام هذه المواد الجديدة في أربيل، في العراق، لتكون أولّ عملٍ تفاعليٍّ بين المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مع الحكومة المركزيّة وحكومة إقليم كردستان، فيما يتعلّق بهذا الموضوع. علمًا أنّ النّسخة العربيّة من دليل المدرّب هذا، من المُتَوَقّع أن يتمّ إصدارُها ونشرُها في العام 2014، وبالتّعاون مع لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا وجامعة الدّول العربيّة، فإنّ هذه المواد الجديدة سيستمرّ العمل بها في مُختلف أنحاء المنطقة من خلال ثلاث ورشات عمل إقليميّة في هذا العام، 2014.

إضافة إلى ما سبق، لقد شهد العام 2013 انطلاق المرحلة الثّانية من المُبادرة المُشتركة للهجرة والتّنمية في المغرب؛ وهي مُبادرة يتمحور تركيزُها على بناء التّعاون المحلّي–محلّي غير المركزيّ بين مؤسّسات وهيئات المُغتربين ومُجتمعاتهم في بلدانهم الأصليّة. وفي تونس، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإطلاق مشروع تعميم منظور الهجرة ضمن التنمية، هذا المشروع الذي تمّ تمويله من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ وهو مشروعٌ

مركز الدّعم النّفس-اجتماعيّ التابع للمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، أبوسليم، ليبيا. © ستيفانو فوسارو 2013

المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في المغرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنظيمُ جلسة خاصّة كجزءٍ من المُشاورات القطريّة بشأن أجندة التّنمية للأمم المُتّحدة لما بعد العام 2015 – والتي أتاحت المجال للمغاربة المُقيمين في الخارج للمُساهمة في هذه العمليّة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) 2013

سيعملُ لعدّة سنواتٍ يهدف إلى تشكيل وبناء الوعي والقدرات والتعاون بين الهيئات الحكوميّة وغيرها من أصحاب المصلحة الرّئيسيّين والفاعلين، بغرض ضمان أن تكون الهجرة وآثارُها (سواءً تلك الموجودة أصلًا، أو تلك المُحتملة) مضمومةً بشكل شاملٍ وفاعلٍ في مُخطّطات التنمية على مُستوى السّياسات الكلّيّة، بما في ذلك كلٌّ من التّخفيف من الآثار السّلبيّة المُحتملة للهجرة على التّنمية، وكذلك الاستراتيجيّات المعنيّة بتسخير مُشاركة مُجتمعات الغربة في مُبادرات التنمية. كما وسيتمّ إطلاق المشروع وبدء العمل به في المملكة المغربيّة في العام 2014.

وأخيرًا، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، بالتّعاون مع المركز الدوليّ لتطوير سياسات الهجرة، بتنظيم سلسلة من تبادلات الخبرات الجنوبيّة–جنوبيّة، والتي كان الهدف منها هو بناء القدرات المؤسّساتيّة للسّلطات الوطنيّة المسؤولة عن سياسات الهجرة والتّنمية، وذلك بغرض تسخير مُساهمات مُجتمعات الغربة على أكمل وجه، وكذلك لتعزيز التّعاون بين الشّمال والجنوب من خلال عمليّات تبادل المعارف والمعلومات وتعزيز الحوار المؤسّساتيّ. وفي العام 2013، ومن خلال مشروع تعزيز سياسات مُجتمعات الهجرة في إفريقيا والشّرق الأوسط من خلال التبادل الجنوبيّ–جنوبيّ (AMEDIP)، حيث تمّ الترتيب لزيارات التبادل بين مسؤولين من كلّ من لبنان والمغرب وتونس، بهدف تبادل التجارب والخبرات وأفضل المُمارسات في ميدان مُشاركة مُجتمعات الغربة.

إشراك مُجتمعات الغربة في مُبادرات التنمية

بالإضافة إلى العمل مع المسؤولين الحكوميّين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيّين في بلدان المقصد حيال بناء القدرات في ميدان الهجرة والتّنمية، تُواصل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أيضًا العمل، بشكلٍ مُباشرٍ، مع جمعيّات المُغتربين وتطوير أدواتٍ لتعزيز الفرص التي يجبُ عليهم إشراكُها في مُبادرات التّنمية في بلدانهم الأصليّة. فعلى سبيل المثال، تعملُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مع جمعيّات المغتربين المصريّة وأصحاب الأعمال بغرض تطوير ووضع برامج تبادل، تُتيحُ هذه البرامج للشباب المصريّ فرصة السّفر إلى إيطاليا للخضوع إلى دورات تدريبيّة وفترات تمرينٍ عمليّ قبل العودة إلى مصر؛ في الحين الذي قامت به المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في المغرب، بإتاحة الفرص أمام تنفيذ برنامج تعبئة المغاربة المُقيمين في بلجيكا بهدف تنمية المملكة المغربيّة (MEDMA2)، وهو برنامج يهدف إلى تقديم الدعم المالي والتقنيّ للمواطنين المغاربة المُقيمين في بلجيكا، وذلك تطلّعًا إلى استحداث مشاريع صغيرة في المُجتمعات الأم لهذه المجموعات المُغتربة. وكجزءٍ من هذا المشروع، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مؤخّرًا بتولّي إدارة الموقع المغربيّ «دليل المشاريع التجاريّة» أو «Guide Entreprise»؛ وهو موقع يُعتبر أداة على شبكة الإنترنت تقدم معلومات سهلة الاستخدام ومُباشرة حول الخطوات المطلوبة للبدء بإنشاء مشروع تجاريّ في المغرب.

وعلى امتداد العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء مشروع بحثيّ ابتكاريّ عمد إلى إشراك مُجتمعات الغربة العربيّة في مدن في كلّ من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا والكويت والولايات المتحدة الأميركية وكندا. وقد تضمّن هذا البحث الابتكاريّ على مجموعات التّركيز والدراسات الاستقصائيّة والمُقابلات المتعمّقة مع القادة المجتمعات، وذلك بهدف قياس مدى انخراط المُغتربين العرب حاليًّا في مُجتمعاتهم الأصليّة، وكيف يودّون المُشاركة؛ وعلى وجه التحديد البحث في جدوى تطوير وإنشاء أدوات على شبكة الإنترنت بغرض التّمويل الجماعي، الأمر الذي يُمكن اعتباره أداة للمُغتربين يُمكنهم من خلالها القيام بالمُشاركة أكثر في مُبادرات التنمية. وتُقدّم نتائج الدراسة البحثيّة معلوماتٍ شاملة للحكومات حول كيفيّة مُشاركة مُجتمعات الغربة وكيف يُمكن جعل السّياسات الحكوميّة تعمل بشكلٍ يُعزّز ويبني على أساس مُشاركة مُجتمعات الغربة هذه. كما ويتمّ استخدام البحث للإبلاغ عن إنشاء وتطوير موقع إلكترونيّ للتمويل الجماعي، سيُتيح هذا الموقع الفرصة أمام المُغتربين العرب للمُساهمة من خلال تقديم القروض الصّغيرة إلى أصحاب المَشاريع الصّغيرة ومُبادرات التوظيف الذّاتي في العالم العربيّ؛ علمًا أنّ الموقع الإلكترونيّ «نروي» سيتمّ إطلاقه في العام 2014.

إشراك مُجتمعات الغُربة في مُبادرات إعادة الإعمار والمُبادرات الإنسانيّة

إنّ لدى المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تاريخٌ عامرٌ في العمل مع مُجتمعات الغربة بغرض دعم الجهود المبذولة في الشّأن الإنسانيّ وفي إعادة الإعمار، وذلك بعد مراحل الأزمات (سواءً كانت هذه الأزمات ناجمة عن أسباب طبيعيّة أو من صنع الإنسان). إنّ برامج العودة المؤقّتة للمواطنين المؤهّلين كانت قد لعبت دورًا كبيرًا ومهمًّا في تعزيز انخراط المُغتربين في إعادة تنمية كلّ من العراق وأفغانستان وغيرهما. وانطلاقًا من الاعتراف بالقيمة التي من الممكن أن يجلبها المُغتربون ذوي المهارات العالية، على المدى القصير والمدى الطّويل، إلى إعادة الإعمار والجهود المبذولة في إعادة البناء سوسيو–اقتصاديًّا، فإنّ المنظّمة الدولية للهجرة (IOM) كانت ولاتزالُ مُنخرطة في العمل مع عددٍ من مُنظّمات المُغتربين العرب والسّوريّين بغرض بناء التعاون في الجهود المبذولة في الشّأن الإنسانيّ والتي تُفيد السّوريّين والمُجتمعات المُضيفة في البلدان المُجاورة؛ إنّ المُبادرات المعروضة لتركيز التعاون حول الرّعاية الصحيّة ووضع البرامج النّفس–اجتماعيّة ومُبادرات سبل العيش وبناء القدرات في تطوير المهارات والقيادة وتعزيز روح المُبادرة لدى أصحاب المَشاريع الصّغيرة.

يهدفُ التّعاون مع هذه الجمعيّات إلى تناول ومُعالجة الاحتياجات الفوريّة على الأرض في البلدان المُضيفة، وكذلك إلى تمهيد الطّريق ووضع الأسس إلى تعاونٍ على نطاقٍ أوسع في إعادة إعمار سوريا عندما يسمحُ الوقت. وتُشكّل هذه المُبادرة جزءًا من إطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة للمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، الذي يُعتبر نهجًا شاملًا لفهم ديناميّات الهجرة في حالات الأزمات والاستجابة لها.

ومع انطلاق عددٍ من مُبادرات الهجرة والتنمية الجديدة في المنطقة، في العام 2013، ستركّز المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) جهودَها، في العام 2014، على تعزيز جهود هذا العمل وترسيخ هذه المُبادرات في المنطقة من خلال إطلاق منصّة الموقع الإلكترونيّ «نروي»، وكذلك على زيادة انخراط جمعيّات المُغتربين العرب والسّوريّين ذات الصّلة والبدء بتداول دليل المُدرّب حول الهجرة والتّنمية، وأخيرًا وليس آخرًا، بناء قدرات الحكومات المركزيّة والمحليّة لإشراك المُغتربين في مُبادرات التنمية.

7. تعزيزُ قاعدة الأدلّة الخاصّة بالهجرة

إنّ واحدةً من المصاعب الرّئيسيّة التي تتمّ مُواجهتها، عندما يتعلّق الأمر بالاستجابة إلى التحدّيات التي تفرضها الهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي النّدرة النّسبيّة للمعلومات والبيانات المُتعلّقة بالهجرة والتي يُمكنُ الاعتماد عليها. وجزء من السّبب الكامن وراء هذا الأمر، هو أنّ تدفّقات الهجرة في المنطقة مُعقّدة بطبيعتها، وتحتاجُ إلى استجاباتٍ مُختلفة من قبل مُختلف الشّركاء الفاعلين. ولذلك فإنّ عمليّة جمع وتخزين المعلومات تكون أحيانًا مُجزّأة. وغالبًا ما تكون تدفّقات الهجرة المُعقّدة هذه بشكلٍ جزئيٍّ عبارة عن هجرة غير نظاميّة صعبة المُراقبة جوهريًّا، إذ أنّ كلّ المُنخرطين في مُمارسات الهجرة غير النظاميّة يهدفون إلى تجنّب الانكشاف. إنّ برامج ونُظم جمع بيانات الهجرة في المنطقة غالبًا ما تُعاني من نقصٍ في الموارد، أو أنّها لا تعمل على أساسٍ مُنتظمٍ. كما أنّ هناك حاجة إلى تحسين عمليّات تبادل البيانات والمعلومات المُتعلّقة بالهجرة، سواءً كان ذلك على مُستوى التّعاون بين الوكالات وأصحاب المصلحة المعنيّين على المُستوى الدّوليّ، أو تبادل المعلومات بين مُختلف الهيئات الحدوديّة، أو التّعاون الثّنائي بين الدّول.

وبناءً على ما ذُكر، فإنّ العمل على تعزيز قاعدة الأدلّة الخاصّة بالهجرة هو أمرٌ ضروريّ جدًّا في المنطقة، بغرض تحسين تسهيل حَوْكَمة الهجرة قائمة على الأدلّة، بما في ذلك صنع السّياسات ووضع وتطوير التّشريعات، بالإضافة إلى تشكيل استجابة إنسانيّة ووضع البرامج الخاصّة بالهجرة على نحوٍ أفضل. وتحقيقًا لذلك، تقوم المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالمُساعدة على إنتاج بياناتٍ أوليّةٍ؛ وبناء القدرات من حيث نُظم إدارة البيانات وجمعها؛ والعمل على تعزيز عمليّات تبادل المعلومات والبيانات، وفائدة ذلك في وضع وتطوير السّياسات؛ بالإضافة إلى إجراء الأبحاث المُوجّهة لتناول فجوات مُحدّدة والعمل على سدّ هذه الثّغرات في قاعدة الأدلّة الخاصّة بالهجرة.

تسهيلُ عمليّات جمع البيانات الأوليّة وبناء القدرات لمكاتب الإحصاء المركزيّة

في العام 2013، قامت المُنظّمة الدّوليّة للهجرة (IOM) بالمُشاركة، باعتبارها شريكًا رئيسيًّا، في الدّراسة الاستقصائيّة للهجرة الدوليّة للأسر المُتوسّطيّة (MED HIMS)؛ وهذه الدّراسة هي عبارة عن برنامج إقليميٍّ قائم على دراسات الهجرة الدوليّة المُنسّقة بطلبٍ من مكاتب الإحصاء القُطريّة لمُعظم البُلدان الواقعة جنوب وشرق منطقة البحر الأبيض المُتوسّط. علمًا أنّ هذا المشروع الذي يعود منشأه إلى برنامج الاتّحاد الأوروبيّ ميدستات الثّاني، (MEDSTAT II)، من العام 2008، يتمّ إجراؤه الآن في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس. وتهدفُ المُبادرة إلى دراسة الاتّجاهات الأخيرة والأسباب والمُحدّدات والديناميّات والعواقب المُترتّبة على الهجرة الدوليّة والتنقّلات، فضلًا عن الترابط بين الهجرة والتّنمية. وستُساعد هذه البيانات في استكشاف السّيناريوهات المُمكنة للتعاون الوثيق في مجال الهجرة والتنمية، وذلك بين بلدان المنطقة وغيرها من الدّول المُستقبلة، وخاصّة تلك منها في الاتّحاد الأوروبيّ. كما ويشملُ البرنامج على دورات تدريبيّة والدعم التقنيّ لطواقم الموظّفين في مكاتب الإحصاء القُطريّة. فقد تمّ في السّنة المُنصرمة، على سبيل المثال لا الحصر، إجراءُ عمليّة لجمع البيانات في مصر، قام بإجرائها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS)، وفي الأردنّ بدأت عمليّة مُماثلة تقوم بإجرائها دائرة الإحصاءات العامة (DoS). وهناك خطط لإجراء عمليّات جمع البيانات في بلدانٍ أخرى في الفترة ما بين العام 2014 و2015.

أمثلة عن الأبحاث المُوجّهة

«التنمية في الحركة: تعميم منظور الهجرة والتّنمية في مصر»

إنّ هذه الدّراسة مُوجّهة لتعميم منظور دراسة الهجرة ضمن وعبر مُختلف القطاعات الاقتصاديّة والتّنمويّة المصريّة، وذلك عبر تحليل إطار المُساعدة الإنمائيّة للأمم المُتّحدة والتي تخصّ البلد للفترة ما بين العامين 2013 و2017. ومن خلال القيام بذلك، تسعى الدّراسة إلى خلق قيمة في ثلاثة أبعادٍ رئيسيّة للتخطيط الإنمائيّ. أولًا، قامت بتحديد المجالات التي تُمكّن الأمم المتحدة، وغيرها من الوكالات، من تطبيق تحليلات الهجرة والتّنمية في مصر إلى عملها؛ ثانيا، قدّمت الدّراسة أساسًا لإدراج القضايا المُتعلّقة بالهجرة في تطوير استراتيجيّات الحكومة المصريّة، بما في ذلك استراتيجيّات الاقتصاد الكليّ وتنمية رأس المال البشريّ والتّصنيع؛ وثالثًا، وأخيرًا، في سياق الحوار رفيع المُستوى، والمُشاورات القُطريّة بشأن أجندة التّنمية لما بعد العام 2015، وكذلك إنشاء فرق العمل المواضيعيّة الإقليميّة للدّول العربيّة بشأن الهجرة الدوليّة، كانت هذه الورقة قد أفادت وغذّت النّقاشات الدائرة حول استراتيجيّات الهجرة والتّنمية على المُستوى الإقليميّ، وكذلك على مُستوى ممرّ الهجرة بهدف المُساهمة في المُواءمة بين سياسات الدّول المُتعلّقة بالهجرة.

«دراسة خطّ الأساس حول الاتجار بالبشر في تونس: تقييم النّطاق والتجلّيات»

لقد كانت دراسة خطّ الأساس حول الاتجار بالأشخاص في تونس أولّ دراسة تُعنى بهذه المسألة في البلاد، وهدفت إلى تقديم أساسٍ لدعم العمل الذي تقوم به كلّ الجهات الفاعلة في مُكافحة الاتجار بالبشر. وقد بحثت هذه الدّراسة، واستكشفت معالم وأوضاع الاتجار بالبشر في تونس، والسّياق الذي تحصل ضمنه. كما وقد فحصت الإجراءات المعمول بها في البلاد للتمكّن من تحقيق الأسس الأربعة لمُكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي: الوقاية والحماية والمُلاحقة القضائيّة والشّراكات. وعلى أساس هذا الفحص، تتمّ من خلال التقرير صياغة التّوصيات العمليّة للجهات الفاعلة الرّئيسيّة التي تعملُ في مجال مُكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الاتجار في تونس.

تركيزٌ على النّوع الاجتماعيّ في القاهرة»

تقرير الهجرة الدوليّة للعام 2013: أوضاع المُهاجرين والتّنمية – وهو التقرير السّابع من سلسلة تقارير الهجرة الدوليّة التي تقوم بإصدارها المُنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) – يُركّز هذا التقرير حول المُهاجرين، مُستكشفًا الآثار السّلبيّة وتلك الإيجابيّة أيضًا للهجرة على أوضاع الأفراد. ومن خلال دراسة تأثير الهجرة على أوضاع الأفراد، يهدف التقرير إلى المُضيّ إلى ما وراء التحليلات التقليديّة التي تُركّز على التنمية الاقتصاديّة، وبشكلٍ أكثر تحديدًا، على أثر الحوّالات الماليّة. بالمُقابل، إنّ التّقرير من خلال البحث في كيفيّة تأثير الهجرة على التّنمية البشريّة، يُقدّم صورة أكثر شموليّة للتنمية. وقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بتقديم ورقة معلومات أساسيّة إقليميّة للتّقرير؛ قامت هذه الورقة ببحث مسألة النّوع الاجتماعيّ باعتبارها موضوعًا ذا أهميّة خاصّة شاملة لعدّة قطاعات، وتؤثّر هذه المسألة في أوضاع المُهاجرين القادمين من مجموعة واسعة من الخلفيّات الاجتماعيّة. وقد قامت دراسةُ حالةٍ للمُهاجرين في وسط القاهرة وفي القاهرة الكبرى بتشكيل محور تركيز هذه الدّراسة، كما واشتملت على تحليل بياناتٍ أساسيّة مُعمّقة حول نوعيّة أوضاع المُهاجرين، تمّ جمع هذه البيانات من 560 مُهاجرًا. وقد تمّ العثور على تباينات كبيرةٍ بين الجنسين عبر قرابة كلّ مؤشّرات أوضاع المُهاجرين المُستخدَمة. وأخيرًا، بحثت الورقة أيضًا كيف أنّ العلاقات بين النّوع الاجتماعيّ وأوضاع المُهاجرين في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي علاقاتٌ مُرتبطة بنتائج التّنمية، وقدّمت توصيات بشأن السّياسات على هذا الأساس.

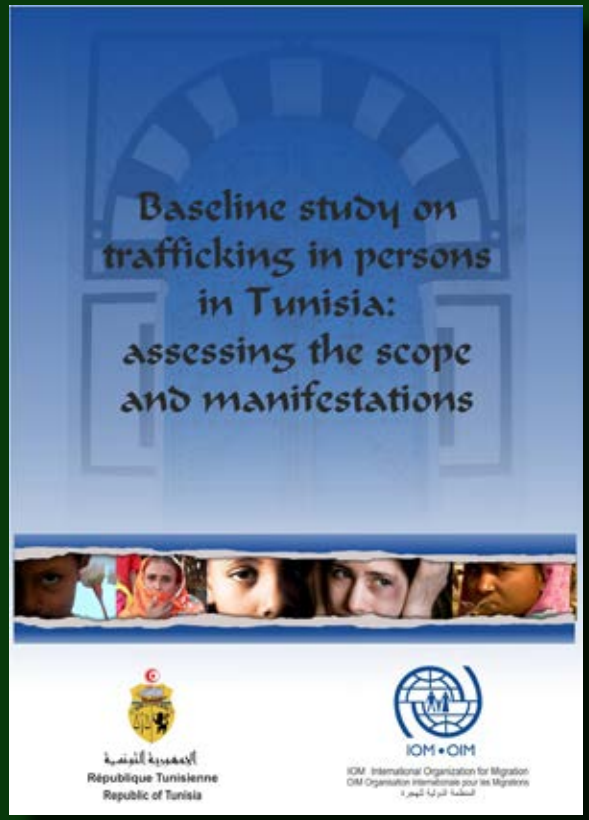

«وجهات النّظر بشأن الهجرة من العراق: دراسة استقصائيّة حول المُهاجرين والمُهاجرين المُحتَمَلين في كلّ من العراق والمملكة المُتّحدة»

في كانون الثّاني، يناير، 2013، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، بالتعاون مع الحكومة البريطانيّة، ببدء العمل نحو الإجابة عن سؤالٍ مهمّ جدًّا: ما هي آراء الشّباب العراقي فيما يتعلّق بالهجرة؟
لقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، بدعمٍ من مكتب الخارجيّة والكومونولث في المملكة المتّحدة، بإجراءِ دراسة استقصائيّة شملت قرابة 3000 مُهاجرٍ مُحتملٍ ومُهاجرين غير نظاميّين ولاجئين من العراق، بالإضافة إلى نسبة صغيرة من المُهاجرين العراقيّين غير النّظاميّين الذين يعيشون في المملكة المتّحدة. قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالتّركيز على الذّكور، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، وشكّلت صورة عن آراء الشّباب بشأن الهجرة في العراق. لقد أفادت الغالبيّة العُظمى من المُشاركين في هذه الدراسة الاستقصائيّة في الجّنوب (99%)، ونسبة كبيرة جدًّا من أولئك الموجودين في إقليم كردستان (75%)، بأنّها سبق وأن بحثت في موضوع الهجرة بشكلٍ جدّيّ. ومع ذلك، فقد كانت هناك فجوة كبيرة ما بين الرّغبة بالهجرة واتّخاذ الخطوات الحقيقيّة نحو تنفيذ تلك الرّغبة. إنّ معرفة الشّباب بشأن الهجرة مُقتصرة في أغلبها على القصص والحكايات الفرديّة– الكثيرُ منهم يعرفون شخصًا ما سبق وأن هاجر أو حاول الهجرة غير النّظاميّة، ولكن ليسوا مطّلعين على أي خلاف لذلك.

«تقييمات الأطفال المُهاجرين غير المصحوبين في مصر»

لقد هدف هذا التّقرير إلى تقييم أوضاع واحتياجات الأطفال المُهاجرين غير المصحوبين في مصر، مع التّركيز على الفجوات الرّئيسيّة في مجال حماية الأطفال، تم بحثها في ضوء المعايير الدوليّة والمعايير القُطريّة. وقد تناول التّقرير الأسئلة التّالية: من هم الأطفال المُهاجرون غير المصحوبين

THE SITUATION & NEEDS OF **LEBANESE RETURNEES FROM SYRIA**

December 2013

في مصر؟ ما هي الثّغرات الموجودة في النّظم الهادفة إلى حماية الأطفال المُهاجرين غير المصحوبين في مصر؟ ما هي المُسبّبات لهذه الثّغرات في مجال الحماية، والعواقب المُترتّبة على ذلك، والتي يتحمّل أعباءها الأطفال غير المصحوبين؟ ما هي سُبل معالجة الثّغرات التي يتمّ تحديدُها؟ على يد من، وكيف؟ كما وقد قام التقرير بتقديم توصياتٍ بالأنشطة والخدمات التي تهدف إلى تحسين أوضاع الأطفال المُهاجرين غير المصحوبين في مصر، في ضوء القضايا التي يتمّ تناولها.

«وضع واحتياجات العائدين اللبنانيّين من سوريا»

إنّ حجم الأزمة في البلدان المُجاورة لسوريا ليس بأيّ شكلٍ من الأشكال أكبر منه في لبنان. وبين الأعداد الكبيرة جدًّا للأشخاص النّازحين ضعيفي الحال في البلاد، يحتلّ العائدون اللبنانيّون كُتلة مهمّة جدًّا لم تشملها المُساعدات إلّا بشكلٍ شحيح. إنّ العائلات اللّبنانيّة العائدة هذه التي كان يعيش أغلبها في سوريا لعقودٍ طويلة، بدأت بالعودة إلى لبنان، بأعداد كبيرة جدًّا في العام 2011، كنتيجة للصّراع. وفي شهر تمّوز، يوليو، من العام 2013، قامت كلّ من الهيئة العليا للإغاثة في لبنان، جنبًا إلى جنبٍ مع المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، بإطلاق مشروع، تمّ دعمهُ من قبل صندوق الأمم المتّحدة للاستجابة لحالات الطّوارئ؛ الغرضُ من هذا المشروع هو تسجيلُ العائدين اللّبنانيّين وإنشاء ملفّات تفصيليّة حول أماكن تواجدهم وأوضاعهم واحتياجاتهم. كما وقد قدّم التّقرير فرصة مهمّة للجهات المانحة والأطراف الفاعلة في الشّؤون الإنسانيّة للاستجابة للاحتياجات المُحدّدة ومواطن الضّعف لدى هؤلاء العائدين اللّبنانيّين بطُرق هادفة وفعّالة. كما وقد أكّدت الدّراسة أنّ أوضاع أسر العائدين اللّبنانيّين هي مُشابهة إلى حدّ كبيرٍ لأوضاع اللّاجئين السّوريّين: حيث جاء أغلبُهم من دون حاجيّاتهم ومتاعهم وكانوا عاطلين عن العمل وكانوا إمّا يستأجرون أماكن سكنهم أو يتمّ استقبالهم من قبل عائلات لبنانيّة، في الحين الذين كان يعيش فيه البعضُ في مراكز جماعيّة وفي الخيام. علمًا أنّ أولويّات هؤلاء العائدين، كانت في كثيرٍ من الأحيان مُرتّبة على نحوٍ انطوت فيه على الغذاء والصحّة والمأوى والحصول على عمل، الأمور التي كانت إمّا درجة أولى أو ثانية من الأهميّة.

«تقييماتُ سوق العمل في مصر»

سعيًا منها لتسهيل استحداث مكاتب خدمات الإحالة وتقديم المشورة والمعلومات، وعمليّاتها الفعّالة في كلّ من محافظات المنوفيّة والقليوبيّة والفيّوم والمنيا، قام مكتبُ المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مصر بإجراء تقييمين لسوق العمل في مصر في العام 2013. وكانت أهداف هذين التّقييمين هي كالآتي: أوّلًا، فهم وتقديم تحليلاتٍ لاحتياجات سوق العمل من خلال تحديد الأولويّات والقطاعات الاقتصاديّة الصّاعدة؛ ثانيًا، فهمُ وتقديم تحليلاتٍ للفجوات الموجودة بين احتياجات الباحثين عن عمل، واحتياجات الأشخاص المُوظّفين (أصحاب العمل)، وذلك ضمن وفي جميع أنحاء المُحافظات، مع التّركيز على القطاعات الاقتصاديّة الصّاعدة والبارزة والواعدة التي تنطوي على الشّركات الصّغيرة والشّركات بالغة الصّغر؛ وثالثًا، العمل على صياغة توصياتٍ لتعزيز مواءمات الوظائف ذات الفاعليّة والكفاءة، وكذلك العمل على تشجيع التّوظيف الذاتيّ. وقد كانت نتائجُ هذه التّقييمات عبارة عن توصياتٍ، والتي كانت منها مثلًا، الحاجة المُلحّة لما يلي: أوّلًا، العمل على ضمان تغطية جغرافيّة واسعة لخدمات الإحالة وتقديم المشورة والمعلومات لتشمل على كلّ المراكز الإداريّة؛ ثانيًا، العمل بشكل وثيق، عن كثب، والتعاون مع المُنظّمات غير الحكوميّة؛ وثالثًا، العمل على بناء قدرات وأخلاقيّات العمل لدى المُوظّفين (أصحاب العمل) والمُوَظَّفين (الباحثين عن عمل)؛ ورابعًا، وأخيرًا، ضمان تقديم الخدمات على نحوٍ مهنيٍّ للأشخاص الباحثين عن عمل.

8. تعزيز علاقات الشّراكة والتّعاون في مجال الهجرة

إنّ الهجرة الدوليّة هي ظاهرة عابرة للحدود؛ وانطلاقًا من ذلك، فإنّ أيّ تحليلٍ للهجرة يجب أن يوضع ضمن سياقات أوسع من التّعاون الإقليميّ ووضع وتطوير السّياسات الإقليميّة. إنّ التّزايد في عمليّات التّعاون بين الدّول والحوار المُستدام في العقدين المُنصرمين، على المُستوى الإقليميّ على وجه التّحديد، ومؤخّرًا جدًّا، على المُستوى البين–أقاليميّ والمُستوى العالميّ، هو دليلٌ واضحٌ يُشيرُ إلى أنّ الحكومات تُدركُ الآن بأنّ المواقف والسّياسات المُنفردة حيال الهجرة، ليست بخيارٍ في عالمنا هذا. وبالتّالي، فإنّ جزءًا جوهريًّا جدًّا من استراتيجيّة المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في المنطقة هو مواصلة العمل على المُستوى مُتعدّد الأطراف، سعيًا لتشكيل منصّة مُشتركة للتّعاون والاستجابة، وذلك بين الشّركاء والحكومات في كلّ من بلدان المقصد والأصل والعبور، بغرض مواجهة التّحدّيات التي تفرزها ظاهرة الهجرة.

وفي العام 2013، واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) عملها على تيسير مُشاركة الدّول والمُنظّمات الدوليّة والمجتمع المدنيّ في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في المُنتديات العالميّة بشأن الهجرة، كالحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدّوليّة والتّنمية، والذي تمت إقامته في مدينة نيويورك، في يومي 3 و4 تشرين الأوّل، أكتوبر، 2013، وكذلك في التّحضيرات إلى أجندة التّنمية لما بعد العام 2015. هذا، وتعملُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) على ضمان أن تتمّ ترجمة توصيات ونتائج هذه المحافل والمؤتمرات إلى تدابير عمليّة ضمن المنطقة.

وفي شهر حزيران، يونيو، من العام 2013، قامت كلّ من المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدّول العربيّة بإجراء «اجتماعٍ تشاوريٍّ إقليميٍّ بشأن الهجرة الدّوليّة والتنمية في المنطقة العربيّة». وقد كان الغرض من إقامة هذا الحدث، الذي حضره ما يزيد عن 70 مُشاركًا، بما في ذلك من مُمثّلين عن 15 بلدًا عربيًّا، كان هو تجهيزُ المسؤولين الحكوميّين من المنطقة لحضور الحوار رفيع المُستوى، وكذلك للعمل تجاه الوصول إلى فهمٍ مُشتركٍ لتحدّيات وفرص الهجرة والتّنمية الحاليّة والمُستقبليّة للمنطقة، بالإضافة إلى التّدابير المطلوبة على المُستويات القُطريّة والإقليميّة والعالميّة، بغرض تعظيم الفوائد وتقليل الآثار السّلبيّة المُحتملة للهجرة. وقد أكّدت الدّول العربيّة مرّة أخرى على مُواصلة التزامها للعمل معًا لمُواجهة التّحدّيات المُشتركة واستغلال الفرص المُتعلّقة بالهجرة والتنمية في المنطقة. هذا وقد عبّرت الدّول العربيّة عن رغبتها باستحداث عمليّة تشاوريّة إقليميّة غير مُلزمة، لتكون بمثابة مُنتدى لعمليّات تبادل المعلومات المُستمرّة والحوار والتّعاون بشأن القضايا المُتعلّقة بكلّ من الهجرة والتّنمية، وذلك ضمن إطار جامعة الدّول العربيّة، وبدعمٍ من المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM).

كما قد واصلت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) عملها مع دول مجلس التّعاون الخليجي، وذلك كجزءٍ من حوار أبوظبي –وهو عمليّة للتّعاون بشأن هجرة اليد العاملة ما بين دول الخليج العربيّ وإحدى عشرة دولة من الدّول المُرسلة لليد العاملة من آسيا– وكذلك، على أساسٍ ثنائيٍّ، بهدف بناء القدرات وتقديم النّصح في ما يخصّ الإدارة الفعّالة لهجرة اليد العاملة، انطلاقًا من عمليّة التعيين ووصولًا إلى التّوظيف؛ والعمل على مُكافحة الاتجار بالبشر وغيرها من المُمارسات المُنتهكة للحقوق؛ فضلًا عن عمليّات العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج النّاجحة للعمّال الذين يحتاجون إلى المُساعدة والرّاغبين بالعودة إلى ديارهم. كما أنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تحتلّ مكانًا في «عمليّة بالي»، وهي عمليّة ساعية إلى مُكافحة الاتجار بالبشر وتهريب

تيسير الأعمال التحضيريّة للحوار رفيع المُستوى الثّاني بشأن الهجرة الدوليّة والتّنمية. قيام كلّ من المُنظّمة الدوليّة للهجرة والإسكوا وجامعة الدّول العربيّة بعقد اجتماع تشاوريّ إقليميّ للمنطقة العربيّة. © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

الأشخاص. وتُشاركُ في هذه العمليّة أيضًا بلدانٌ كسوريا، والعراق والأردن.

وفي العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) أيضًا بمُواصلة دعمها للحوار والتّعاون الثّنائي، بالإضافة إلى تبادل ومُشاركة أفضل المُمارسات، من خلال تنظيم ورشات عملٍ ومؤتمرات؛ والقيام بتسهيل إقامة الشّراكات فيما يتعلّق بهجرة اليد العاملة؛ وتنظيم زيارات وجولاتٍ دراسيّة لكبار المسؤولين الحكوميّين، بغرض استعراض نُظم إدارة الهجرة المعمول بها في البلدان الأخرى، بما في ذلك بعض البلدان من خارج منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. فعلى سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بين يومي 9 و13 كانون الأوّل، سبتمبر، من العام 2013، وذلك بالاشتراك مع جامعة الدّول العربيّة والمفوضيّة السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين، بتنظيم «ورشة عمل للدّول الأعضاء في جامعة الدّول العربيّة، في مجالات الهجرة الدّوليّة واللّاجئين والنّزوح البشريّ»؛ ومن خلال جمع هذا الحشد من المُمثّلين الحكوميّين من كلّ من مصر والعراق ولبنان وفلسطين والسّودان والصّومال واليمن، قدّمت هذه الدّورة التدريبيّة التي استمرّت لثلاثة أيّام فرصة لهذه البلدان لمُشاركة وتبادل والبناء على خبراتهم المُختلفة في إدارة الهجرة في المنطقة.

وفي جهودٍ ساعية منها لتحسين التعاون ما بين الوكالات، وكذلك لتنسيق الجهود المبذولة بين المُنظّمات والوكالات الإقليميّة والدوليّة التي تعملُ في مُختلف ميادين وجوانب الهجرة، فإنّ كلًّا من المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) وجامعة الدّول العربيّة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، قامت معًا بإنشاء فريق عمل تنسيق الهجرة لطريق الهجرة الشّرق إفريقية وشمال إفريقيا (MTF-NOAH). إنّ آليّة التّنسيق المُشتركة بين الوكالات، بقيادة كلّ من المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين والأمانة الإقليمية للهجرة المختلطة والمجلس الدنماركي للاجئين، سيتمّ من خلالها العمل بشكلٍ وثيقٍ وعن قرب مع الشّركاء المعنيّين بالشّؤون الإنسانيّة والسّلطات الحكوميّة في جميع أنحاء المنطقة، وذلك على المُستويات المركزيّة والمحليّة والإقليميّة، بغرض الترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان، بهدف ضمان حماية الناس المُتنقّلين ضمن تدفّقاتٍ مُعقّدةٍ ومُختلطةٍ على امتداد طريق الهجرة في شمال شرقي إفريقيا وفي شمال إفريقيا. ومن خلال هذه الجهود المُنسّقة، ستتضمّن المُخرَجات الرّئيسيّة العمل على وضع وتطوير سياساتٍ وبرامج ومعارف جديدة.

كما واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، لعبها لدور رئيسيّ في دعم علاقات الشّراكة ووسائل وسبل التّعاون على المُستويين القُطريّ والإقليميّ، بهدف الوصول إلى إدارة هجرة أفضل وأكثر فاعليّة. كما تقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإشراك مُختلف أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المجتمع المدنيّ والمُهاجرين، على اعتبار الجميع مخصوصين بالهجرة ووكلاء عاملين فيها أيضًا. وفي عملها على المُساعدة في تطوير وتعزيز علاقات الشّراكة المُتعلّقة بالهجرة، تقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم المُساعدات الفنيّة والتنظيميّة والخبراء للحكومات وغيرها من المؤسّسات الأخرى المعنيّة. كما أنّ أنواع علاقات الشّراكة الواردة في الفصل السّادس من هذا التقرير، والتي تسعى المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) وتُساعد في إقامتها بين مُجتمعات المُغتربين العرب وبلدانهم الأصليّة لأغراض التنمية السّوسيو-اقتصاديّة، هي مثالٌ جيّدٌ جدًّا عن هذا العمل المذكور ههنا.

السيّد مجاهد القهالي، وزير شؤون المغتربين اليمنيين، في كلمته أمام أوّل اجتماعٍ عالميّ للوزارات الحكوميّة المعنيّة بمُجتمعات الغربة، والذي تمّ تنظيمُه من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، في إطار سلسلةٍ من الحوارات الدوليّة بشأن الهجرة التي تمّت في شهر حزيران، يونيو، 2013. © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

إنّ كلًّا من المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) ومُنظّمات المُجتمع المدنيّ، تتعاون مع بعضها البعض في طيف واسع من قضايا الهجرة. ويشمل الشّركاءُ في المنطقة على كلّ من مُنظّمات المُجتمع المدنيّ، بما في ذلك المُنظّمات غير الحكوميّة؛ ومجموعات الحماية ومُنظّمات المُهاجرين والنّقابات والاتحادات المهنيّة؛ والمؤسّسات الإعلاميّة؛ ومراكز الأبحاث والجامعات، فضلًا عن المؤسّسات الخيريّة. فعلى سبيل المثال، تقوم المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مرارًا وتكرارًا بالتعاون مع الخبراء والباحثين في شؤون الهجرة، بغرض إنتاج بحوثٍ شاملة ومُتطوّرة، وكذلك بغرض التشجيع على تبادل المعلومات بين كل الأطراف والأشخاص الفاعلين والعاملين في مجال الهجرة.

إنّ لدى القطاع الخاصّ دور كبير وذو قيمة عظيمة ليلعبه من حيث تحقيق الفوائد الإيجابيّة للهجرة والتقليل من تكاليفها. ولذا فإنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) تُقيمُ الشّراكات مع الأطراف الفاعلة ضمن القطاعات الخاصّة، وذلك في المجالات ذات الاهتمام المُشترك، وكذلك بالجمع بين الموارد القيّمة والخبرات والمعارف والمهارات. علمًا أن علاقات الشّراكات النّاجحة تشملُ على عمليّات تبادل المعلومات فيما يتعلّق بأفضل المُمارسات والمُساهمات العينيّة والدّعم المالي المُباشر. فعلى سبيل المثال، تُواصل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بناءها على أساس شراكتها مع «في إف إس غلوبال» بغرض استحداث مراكز طلب التّأشيرة للحكومة الكنديّة. وفي العام 2013، تم إعداد وتجهيز 133 مركزًا لطلب التّأشيرة، مع عدد وصل إلى 45 من تلك المراكز تمّ إطلاقها وتشغيلُها من قبل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM). وقد تمّ إنشاء ثلاثة من مراكز طلب التّأشيرة هذه في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، في كلٍّ من تونس وعمّان وطرابلس. وقد تمّت من خلال مراكز طلب التّأشيرة الثّلاثة هذه، مُناولة ما يزيد عن 7000 طلب من طلبات التّأشيرة، وذلك في العام 2013، وبدأت المراكز تجميع البيانات الحيويّة بدءًا من شهر أيلول، سبتمبر، من العام ذاته.

مُعالجة تدفّقات الهجرة المُعقّدة وصون حقوق المُهاجرين على امتداد الطريق المتوسّطيّ المركزيّ

إنّ الحوادث المأساويّة التي وقعت في شهر تشرين الأوّل، أكتوبر، من العام 2013، في المياه بين كلّ من ليبيا ومالطا وإيطاليا، جدّدت ولفتت الانتباه إلى المحن التي يعيشُها المُهاجرون –بمن فيهم من لاجئين وطالبي اللّجوء وضحايا الاتجار بالبشر والأطفال المهاجرين غير المصحوبين– إذ يغرقون في مياه البحر الأبيض المُتوسّط، أثناء سعيهم للوصول إلى الشّواطئ الأوروبيّة، على متنِ سُفنٍ غير صالحة للملاحة البحريّة تُديرُها عصاباتٌ من المُهرّبين والمُتجرين بالبشر. تعصف هكذا مآسي ضمن تحدّياتٍ أوسع نطاقًا، تُواجه إدارة الهجرة، والتي تتطلّبُ حلولًا مُعقّدة تحتاجُ إلى مُشاركة وتعاون بين مُختلف أصحاب المصلحة المعنيّين.

إنّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) مُلتزمةٌ بحزمٍ بدعمِ الاتّحاد الأوروبيّ والدّول الأعضاء في الاتحاد وبلدان المقصد والعبور في تطوير استجاباتٍ قائمة على حقوق الإنسان لمُعالجة تدفّقات الهجرة المُعقّدة هذه على امتداد الطريق المُتوسّطيّ المركزيّ.

وفي العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتحديد مجالي أولويّات سياساتيّةٍ محدّدين على المدى البعيد فيما يتعلّق بهذه المسألة، وهُما:

- تشكيل منصّة مُشتركة للتّعاون بين بلدان المقصد في الاتّحاد الأوروبيّ وبلدان العبور والمنشأ في منطقة جنوب البحر الأبيض المُتوسّط: على الرّغم من وجود هياكل الحوار الإقليميّ بشأن الهجرة ضمن منطقة حوض البحر الأبيض المُتوسّط، إلّا أنّ الجهود المُتزايدة مَطلوبةٌ على المديين المُتوسّط والبعيد، بغرض بناء الثّقة بين الشّركاء، وكذلك لتحقيق التّوازن الصّحيح بين الإجراءات الخاصّة بإنفاذ القانون والاستجابة للأسباب الجذريّة والرّئيسيّة التي تؤدّي إلى الهجرة. إنّ هناك حاجة إلى تحوّل في الخطاب العامّ والسّياسيّ فيما يتعلّق بالهجرة، ليعترف بأنّ الهجرة هي عمليّة تحتاج إلى الإدارة السّليمة، وليست مُشكلة تحتاج إلى الحلول؛ وهو تحوّل ضروريّ جدًّا لتحقيق هذه الغاية. كما أنّ هناك مسؤوليّة أساسيّةٌ تقع على عاتق كلّ من الدّول ووسائل الإعلام والقاع الخاصّ والمُجتمع المدنيّ والمُهاجرين على حدّ سواء، لتوليد خطابٍ دقيقٍ وبنّاءٍ فيما يتعلّق بالهجرة، يتم من خلال هذا الخطاب تناول المفاهيم الخاطئة وتفكيكها. كما يجب أن تكون هناك أطر عملٍ سياساتيّةٍ وتشريعيّة، على امتداد طريق الهجرة، بغرض تحسين تنظيم وإدارة الهجرة، وكذلك لضمان توفير صون حقوق الإنسان للمُهاجرين ولتطوير آليّاتٍ للمُساعدة القُنصليّة، وأخيرًا وليس آخرًا، لاستحداث التخطيط لحالات الطّوارئ للأزمات.

- جعلُ الهجرة مُفيدة للتنمية البشريّة وتعزيز والتّرويج للبدائل لأولئك الذين يواجهون رحلاتٍ محفوفة بالمخاطر ويفتقرون إلى الفرص في مناطقهم الأصليّة: إنّ هناك حاجة ماسّة إلى تنسيق الجهود أيضًا، لجعل الهجرة مُفيدة للتنمية البشريّة وكذلك لتعزيز والتّرويج للبدائل للأشخاص الذين يواجهون رحلاتٍ محفوفة بالمخاطر ويفتقرون إلى الفرص في مناطق نشأتهم. إنّ تعميم منظور الهجرة وإدماجه في مُخطّطات الحد من الفقر والتنمية الوطنيّة، ومُعالجة كلّ من الأسباب الجوهريّة الرّئيسيّة التي تدفع إلى حصول الهجرة وكذلك الإجراءات الخاصّة بإعادة الإدماج للمُهاجرين العائدين، أصبحت أمورًا حتميّة ولا مهرب منها. إنّ الحلول طويلة الأمد للمُهاجرين في بلدان العبور والمقصد من الممكن أن تتضمّن على سياسات العودة لإعادة الإدماج،

بالإضافة إلى تسوية الأوضاع والإدماج. ويتوجّب على البرامج ذات الصّلة أن تأخذ بالحسبان الاحتياجات الخاصّة بالمُهاجرين الضّعفاء على وجه التّحديد، وأن تقوم بتقديم الحل الفعّال والمصمّم خصّيصًا لهذا الغرض. كما أنّ هناك حاجةٌ إلى المُبادرات الرّامية إلى تحسين وزيادة الفرص الاقتصاديّة والخدمات الاجتماعيّة والبنية التحتيّة المُجتمعيّة، وذلك في المناطق التي تُعتبر عرضة للهجرة الناجمة عن أسبابٍ اقتصاديّة.

وأخيرًا وليس آخرًا، يجب وضعُ وتطوير المزيد من البرامج والسّياسات التي تُسهّل اتّباع المزيد من السّبل من أجل هجرة آمنة ونظاميّة في جميع مُستويات المهارة، بهدف الاستجابة لواقع سوق العمل، وكذلك لتقوم بتقديم البدائل التي تعوض عن الهجرة غير النّظاميّة. إنّ هكذا برامج يجب أن تقوم أيضًا بتقديم بناء القدرات، وغيرها من أنواع الدعم التّقنيّ، بهدف تحسين النتائج التعليميّة لتتمكّن من تلبية الطلب في السوق العمل الدوليّ؛ لتحسين المُواءمة بين العُمّال والمُوظّفين (أصحاب العمل) على مُختلف المُستويات المحليّة والدوليّة؛ ولتحسين السّلامة في سلال التّوظيف الدوليّة؛ ولتطوير القدرات الحكوميّة في إدارة هجرة اليد العاملة؛ وأخيرًا، لتشجيع انتقال اليد العاملة داخل الأقاليم.

السّفينة «مارين 1» التي كانت تنقل 369 مُهاجرًا غير مُسجّل من الذّكور الآسيويّين والإفريقيّين، والتي كانت مُتّجهة إلى جزر الكناري الإسبانيّة، والتي عندها واجهت عطلًا في المحرّك. © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2007

إعلانُ صنعاء

في كُلّ سنة، يقوم آلافُ المُهاجرين الإثيوبيّين والصّوماليّين، وغيرهم من طالبي اللّجوء واللّاجئين، يبدؤون رحلتهم انطلاقًا من القرن الإفريقيّ ومرورًا بخليج عدن المحفوف بالمخاطر، وكذلك من بحر العرب والبحر الأحمر، ويواجهون ظروفًا خطيرة جدًّا ومخاطر حقيقيّة للتّعرض للانتهاكات والاستغلال، الأمر الذي يؤول بالآلاف منهم إلى أوضاع يكونون فيها عالقين ومعوزين ومرضى ومُصابين وفي أيدي مُتجري البشر الدوليّين. كما أنهم يقصدون اليمن على أنّه معبرٌ لهم إلى بلدان الخليج العربيّ وما بعد ذلك، بحثًا عن الفرص الجديدة، أو هربًا من الاضطهاد.

في الفترة ما بين يومي 11 و13 تشرين الثّاني، نوفمبر، من العام 2013، قامت كلّ من المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين معًا، بدعم قيام وزارة الخارجيّة اليمنيّة بتنظيم مؤتمر إقليميّ لمدّة ثلاثة أيّامٍ تناول اللّجوء والهجرة من القرن الإفريقيّ إلى اليمن. وقد جمع هذا المؤتمرُ عددًا من المُمثّلين من كلّ من البحرين وجيبوتي وإرتيريا وإثيوبيا والكويت وعمان وقطر والمملكة العربيّة السّعوديّة والصّومال واليمن والإمارات العربيّة المُتّحدة، فضلًا عن كلّ من مجلس التّعاون الخليجيّ وجامعة الدّول العربيّة والمنظمة الدوليّة للهجرة والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، بغرض استعراض التقدّم المُحرَز والتحدّيات التي تمّ تحقيقُها ومُواجهتها، إلى الآن، من قبل كلّ بلدٍ من البلدان المُشاركة، من حيث إدارة تدفّقات الهجرة المُعقّدة من القرن الإفريقيّ إلى اليمن وعبره.

وقد قامت الدّول المُشاركة في المؤتمر الإقليميّ، آنف الذّكر، بتبنّي إعلان صنعاء، الذي تضمّن على التّوصيات التالية: مُعالجة الأسباب الجوهريّة الرّئيسيّة للّجوء والهجرة؛ وتعزيز إنفاذ القانون في الحالات المُتعلّقة بالهجرة غير النّظاميّة؛ وزيادة الدّعم الذي يتمّ تقديمه للبرامج الخاصّة بعودة المُهاجرين غير النّظاميين؛ وكذلك العمل على تعزيز التّعاون بغرض خلق فرص للتّوظيف؛ وزيادة الوعي حيال مخاطر الهجرة غير النّظاميّة؛ وتعزيز نُظم الحماية؛ وكذلك تعزيز التّعاون على المُستويين الإقليميّ والدّوليّ فيما يخصّ قضايا الهجرة واللّجوء؛ وأخيرًا، جمع وتحليل البيانات الخاصّة باللّاجئين والمُهاجرين.

وستواصل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تعاونها ودعمها للأطراف المُشاركة في إعلان صنعاء، وذلك في تنفيذها لتوصيات الإعلان، بغرض مُعالجة الجذور الرئيسيّة للهجرة غير النّظاميّة من القرن الإفريقيّ، وعبر خليج عدن والبحر الأحمر، ووصولا إلى شبه الجزيرة العربيّة وما وراءها، وكذلك التصدّي للتحدّيات الآنيّة وطويلة الأمد التي تفرضُها تدفّقات الهجرة المُعقّدة هذه في المنطقة.

إنّ أوّل اجتماعٍ عالميٍّ للوزارات الحكوميّة المعنيّة بمُجتمعات الغربة كان قد تمّ تنظيمُه من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، في إطار سلسلةِ الحوارات الدوليّة بشأن الهجرة التي تمّت في شهر حزيران، يونيو. وقد حضر الاجتماع ما يزيدُ عن 500 من المندوبين، من أكثر من 143 بلدًا، كما وقد قام أكثر من 55 من المسؤولين الحكوميّين رفيعي المُستوى بإلقاء كلماتٍ أمام الحضور، شاركوا من خلالها وقاموا بتبادل خبراتهم وأفضل المُمارسات، من حيث إشراك مُجتمعات الهجرة في تنمية بلدانهم الأمّ وبلدان المقصد على حدّ سواء.

وقد قام مكتبُ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في اليمن بمُرافقة مجاهد القهالي، وزير شؤون المغتربين اليمنيين، إلى المؤتمر، حيث ألقى كلمة تناولت موضوع «المُغتربين والتنمية في الجمهوريّة اليمنيّة». وقد قال القهالي في كلمته التي ألقاها أنّ «الهجرة ظاهرةٌ قديمة كلّ القِدم، أسهمت هذه الظّاهرة على امتداد الزّمن بخلط الثّقافات وتحقيق التقارب بين الأمم، وكذلك في انصهار الهويّات والأعراق في بوتقة واحدة في البُلدان المُستقبلة». وتابع حديثه، ليتناول إمكانات المُساهمات التي من شأن الهجرة اليمنيّة أن تقدّمها إلى التنمية الاقتصاديّة والأمن المحلّي في اليمن، في الحين الذي أشار فيه أيضًا إلى المخاوف الجديّة بشأن أوضاع وشؤون المُهاجرين اليمنيّين.

وعلى هامش هذا المؤتمر، قام مكتبُ المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بترتيب حفنة من الاجتماعات الثّنائيّة للوفد اليمنيّ مع نظرائهم من بلدان المنطقة، الذين كان منهم كلّ من المملكة العربيّة السّعوديّة وقطر. وقد تركّزت محاور المُناقشات حول الوسائل لتحسين التعاون والتنسيق وإمكانيّة زيادة المرونة في القوانين والإجراءات الخاصّة بحَوْكَمَة هجرة اليد العامِلة اليمنيّة.
وقد انبثقت خمسُ نتائج وتوصيات من هذا المؤتمر، وهي:

1. اعترافُ المُشاركين بقدرات المُغتربين في بناء جسورٍ للتّواصل بين الدول وبين المُجتمعات، والدعوة إلى تصميم ووضع استراتيجيّاتٍ محليّة وعالميّة ترمي إلى تسخير هذه الإمكانات والقدرات.
2. أكّد المُشاركون على أنّ التّواصل والتّوعية هي المفاتيح الرّئيسيّة إلى تصميم ووضع وتنفيذ السّياسات والبرامج ذات الصّلة بمُشاركة مُجتمعات الغربة.
3. سلّط المُشاركون الضّوء على أهميّة وجود بيئة مواتية في كلّ من بلدان الأصل وبلدان المقصد، بهدف تعظيم إمكانات إشراك المُغتربين.
4. أكّد المُشاركون على الأهميّة الكبيرة لعلاقات الشّراكة الاستراتيجيّة بين الدّول والمنظّمات الدوليّة والمُجتمع المدنيّ والقطاع الخاص، بغرض إنشاء إطارٍ يتمكّن المُغتربون من خلاله من المُشاركة، وبالتّالي، يُمَكّنهم من تبادل ونقل مواردهم.
5. وأخيرًا، اعترف المُشاركون بالدّور الذي يُمكن للمُغتربين لعبه في حالات الأزمات، وذلك في مرحلتي أثناء الأزمة وما بعدها. ومن شأن أطر العمل والهياكل المُناسبة أن تُعزّز مُشاركة المُغتربين في دعم عمليّات التّعافي ما بعد الأزمات.

من الوقاية من الصراعات والكوارث إلى الاستجابة لحالات الطّوارئ والحلول طويلة الأمد: نهجُ المنظّمة الدوليّة للهجرة التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة

إنّ السّياق الدّيموغرافيّ والمُتعلّق بالهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تشهدُ في السّنوات الأخيرة تغيّرات غير عاديّة، هو سياقٌ يؤكّد على الحاجة إلى تحليل حالات الأزمات المُمكنة والأزمات الجارية وكذا الحالات في ما بعد الأزمات في المنطقة، وذلك من منظور الهجرة، وذلك من أجل تحديد أولويّات قطاعات الأنشطة على نحوٍ مُناسبٍ وكذا تحسين مستوى الجاهزيّة لحالات الأزمات والاستجابات في المنطقة. وفي الحين الذي يأملُ فيه الكثيرون بتغيير مسارٍ إيجابيٍّ وطويل الأمد في المنطقة، فإنّ الفترة الانتقاليّة تُواصل وضعها العديد من المُجتمعات تحت ضغط كبيرٍ، بما في ذلك تلك التي تتحرّك في سياقات الأزمة.

وتُعتبر منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقةً شاهدة على تدفّقات الهجرة المُعقّدة وواسعة النّطاق، وذلك إمّا باعتبارها منطقة المنشأ أو العبور أو المنطقة التي تقصدها هذه الهجرة. وغالبًا ما تشتملُ التدفّقات في المنطقة على المُهاجرين ذوي الاحتياجات ومواطن الضّعف الكبيرة والمُختلفة، كأولئك الذين يفرّون بسبب المصاعب الاقتصاديّة الشّديدة والمجاعات والجفاف والفيضانات؛ وضحايا الاستغلال والاتجار؛ والقُصَّر غير المصحوبين؛ أو أولئك الذين انقطعت بهم السُّبل وأصبحوا عالقين. وقد أدّت موجات الصّراعات المُسلّحة التي اندلعت في البلدان العربيّة، والتي كانت آخرها في سوريا، ولكن أيضًا في العراق وليبيا والسّودان واليمن، إلى عمليّات نزوح سكّانيّة ولجوءٍ كبيرة جدًّا. ذلك بالإضافة إلى أنّ حالة الطّوارئ المُمتدّة في السّودان مُستمرّة، مع وجود 6.1 مليون شخص واقعين في الحاجة، علمًا أن 2.4 مليون شخص منهم هم الآن أشخاصٌ نازحون داخليًّا. إنّ بلدان المنطقة كانت دائما ولاتزال سخيّة جدًّا من حيث فتح حدودها وسماحها بدخول

© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

مركز الدّعم النّفس–اجتماعيّ التابع للمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، أبوسليم، ليبيا. © ستيفانو فوسارو 2013

المجموعات السّكانيّة، التي تحتاج إلى الحماية، إلى أراضيها. كما أنّ المنطقة تُعتبر فريدة من حيث أنّها تحتوي على بعض من البلدان الأكثر تصديرًا لليد العاملة الأجنبيّة، بالإضافة إلى البلدان التي تُعتبر من أكثر البلدان استقبالًا لليد العاملة الأجنبيّة.

وبالتّالي فإنّ الأزمات في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل على عددٍ لا يُعدّ ولا يُحصى من القضايا المُتعلّقة بالهجرة المُعقّدة، وتُمثّل تحدّيات مُتنامية ومُستمرّة في وجه البلدان والمُجتمع الدّوليّ. وسعيًا منها لتحسين ومَنْهَجَة أسلوبها في دعم الدّول الأعضاء والشّركاء للاستجابة بشكلٍ أفضل لأزمات الهجرة، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بوضع وتطوير إطار عملها التّشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة (MCOF). وتقوم ضمن هذا الإطار بإدماج عددٍ من أطر العمل التنمويّة والمُتعلّقة بإدارة الهجرة ضمنَ الجاهزيّة للأزمات والاستجابة والتخفيف، وذلك بغرض استكمال أنشطة الاستجابة الإنسانيّة التقليديّة للوصول إلى نهجٍ أكثر شموليّة يتناول التنقّلات البشريّة في حالات الأزمات. ويشملُ إطارُ العمل هذا على أنشطة، كالوقاية ما قبل الأزمات من الهجرة القسريّة والاستعداديّة، فضلًا عن المُبادرات الانتقاليّة والتّعافي، وذلك بهدف التخفيف من ومُعالجة الآثار قصيرة الأمد وطويلة الأمد لأزمات الهجرة.

وعلى مدار العام 2013، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء عدد من الأنشطة التنفيذيّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغرض المُساعدة بشكل مُمَنهجٍ على دمج إطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة ليُصبح جزءًا من وِصَاية وعمليّات المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، وكذا لتشجيع الدول على استخدام إطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة ليكون جزءًا من التخطيط لحالات الطوارئ لديها والاستعداديّة. إنّ أنشطة التطبيق الداخليّة والخارجيّة شملت على ورشات العمل القُطريّة والإقليميّة، بالإضافة إلى

العروض التّقديميّة التمهيديّة للحكومات والهيئات الإقليميّة، كجامعة الدّول العربيّة وعلاقات المُشاورات الثّنائيّة.

بالإضافة إلى أنّه، وبما يتماشى مع المراحل المذكورة أعلاه للأزمة، تقوم المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالتركيز على بناء القدرات ورفع مُستوى الوعي لدى الدّول بغرض الوقاية من أو التخفيف من أثر الأزمات، وذلك من خلال تقديم الدعم العمليّاتيّ في الوقت المُناسب عند وقوع حالات الطّوارئ والتحوّل إلى الاستقرار المُجتمعيّ خلال المرحلة الانتقاليّة ومرحلة ما بعد الأزمة. وترد أدناه بعض من الأنشطة الرّئيسيّة التي تمّ تنفيذُها وفقًا لإطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة في العام 2013 في المنطقة، وهي: إنّ الأقسام الفرعيّة التالية توضّح بشكلٍ موجزٍ عمل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكيف ينسجم هذا مع إطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة.

لاجئ سوريّ شابّ ينتظر في الحين الذي يتمّ فيه تسجيلُ حافلته من قبل موظّفي المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في دهوك، في 19 آب/ أغسطس. ©

مرحلة ما قبل الأزمة:

«إنّ تنفيذ أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث هو أمرٌ إجرائيّ غايةٌ في الأهميّة، وواجبٌ للحدّ من الهجرة القسريّة والنّزوح النّاجمة عن العوامل البيئيّة.» [6]

- إنّ جمهوريّة مصر العربيّة هي واحدة من بين البلدان السّاحليّة النامية العشرة الأكثر تأثّرًا في العالم، من حيث احتمالات حدوث عمليّات نزوح سكانيّة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر بمُعدّل متر كامل[7]. وعلى امتداد العام 2013، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالمُساهمة في بناء قدرات الحكومة المصريّة والمُجتمعات المحليّة بهدف زيادة الجاهزيّة لارتفاع منسوب مياه البحر، وغير ذلك من الكوارث الطبيعيّة المُحتملة. وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإنتاج شريط فيديو من الرّسوم المتحرّكة، لتستخدمه كأداة لزيادة الوعي، عُنوانه «قصّة مدينةٍ واحدةٍ»، للفت الانتباه إلى مدى خطورة هذه المُشكلة.

6 - إنّ هذا الاقتباس، وكلّ الاقتباسات التّالية، مأخوذةٌ من قطاعات المُساعدة الخمسة عشر لإطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة؛ ومن الممكن الحصول على الملفّ كاملًا من خلال الرّابط التّالي:
http://www.iom.int/files/live/sites/what-we-do/docs/IOM-MCOF-Infosheet/10March2013-page2.pdf

7 - تأثير ارتفاع نسوب ماء البحر على الدّول النّامية: دراسة تحليليّة مقارنة، تغيّر المناخ، 93 (4-3): 379-388. من عملّ كلّ من سوسميتا داسغوبتا، بينوا لابلانت، كريغ مايسنر، ديفد ويلر، وجيانبينغ يان، في العام 2009.

- وسعيًا لمنع والحدّ من حدوث المزيد من النّزوح بسبب ندرة المياه، أو بسبب الصّراعات أو الكوارث الطبيعيّة، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالتدخّل في السّودان لتقديم المعونة من حيث المياه والنّظافة والصّرف الصّحيّ، والتي تتضمّن أيضًا على بناء وإعادة تأهيل مراكز المياه وتدريب المُجتمعات والسّلطات المحليّة حيال إدارة النقاط المائيّة، وكذلك التّشجيع على مُمارسات النّظافة الصحّية للمجموعات النّازحة وضعيفة الحال والمجموعات السّكانيّة المُستقبلة، وكذلك للعائدين والبدو الرّحل ورعاة الماشية. هذا وقد تمّ إيلاء اهتمامٍ خاصٍّ للأطفال والنّساء، وكان الهدف من ذلك هو التصدّي للأمراض التي تنقلها المياه. كما وتُساعد المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) عمليّات تنمية القدرات من خلال العمل بشكلٍ وثيقٍ مع السّلطات الحكوميّة.
- في إطار مشروعٍ إقليميٍّ يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المُجتمعات المُهدّدة والمُعرَّضة للخطر، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتنفيذ سلسلة من ورشات العمل، كان عددُها خمس ورشاتٍ، في تونس، وكانت الغاية منها المُساعدة في تحسين الاستعداديّة الوطنيّة لحالات الطّوارئ من خلال تعزيز قدرات الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة في كلّ من الإدارة الفعّالة لحالات الأزمات ودراسة الفيضانات والزّلازل والتلوّث البحريّ وأزمات الهجرة وحرائق الغابات والبراري، على أنّها كلّها سيناريوهات مُحتملة للأزمات.

«خلال هذه المرحلة، من الأهميّة بمكان القيام بتجهيز مواد غير غذائيّة وموادّ للإيواء، وذلك بغرض إتاحة المجال أمام إجراء استجابات فعّالة وفي الوقت المُناسب خلال الأزمات، وفي نهاية المطاف لتحسين مُستوى عنصر إنقاذ الحيوات في هذه العمليّة.»

حملة التشجيع على النّظافة؛ المياه والنّظافة والصّرف الصّحيّ
© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2011

- أمّا في أربيل، العراق، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتحسين إدارة سلسلة التوريد لديها على نحوٍ ملحوظٍ جدًّا، وكان ذلك بفضل الخبرات اللوجستيّة التي قامت بتقديمها مؤسّسة كونيه (Kuehne). هذا وقد تمّ تخفيض قدرة المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) على الاستجابة السّريعة من 72 ساعة إلى 6 ساعات، كما وقد ازداد عدد الأنواع المُختلفة للمواد المُخزّنة من 14 إلى 2000. وسعيًا إلى تعزيز قدرات موظّفي المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) من أجل الاستجابة لحالات الأزمات وكذلك لتحسين نوعيّة الخدمات، قامت كلّ من المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في العراق

ومؤسّسة كونيه (Kuehne) باستحداث برنامج للدراسات العليا؛ وهو عبارة عن درجة ماجستير في الدراسات المتقدمة في العمليات الإنسانية وإدارة سلسلة التوريد (MASHOM)، وذلك في جامعة لوغانو، في سويسرا.

مرحلة الأزمة:

«أثناء قيام الأزمة، من المهمّ جدًّا دعم تقديم المُساعدات الإنسانيّة الهادفة، وكذلك تقديم خدمات الحماية من خلال إدارة المُخيّمات ورصد الاحتياجات وتتبّع التحرّكات السّكانيّة.»

- خلال العام 2013، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء تتبّع ورصد النّزوح (DTM)، وقد تضمّن ذلك على تتبّع التحرّكات السّكانيّة للأشخاص النّازحين داخليًّا والعائدين والمُهاجرين، وغيرهم من المجموعات السّكانيّة المُتحرّكة، وكذلك تسجيل والتحقّق من الأشخاص النّازحين داخليًّا و«التقييمات القرويّة» التي ساعدت بتقديم معلوماتٍ حيويّةٍ حول الاحتياجات والخدمات. وقد شاركت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) هذه البيانات التي حصلت عليها مع غيرها من الجهات الفاعلة في الشؤون الإنسانيّة، بهدف تقديم المُساعدات المُنقذة لحياة للأشخاص النّازحين المعوزين. واستجابةً للأمطار الغزيرة في جميع أنحاء البلاد، والتي بدأت في شهر آب، أغسطس، والفيضانات التي لحقت ذلك، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالإبلاغ السّريع حول العدد الذي بلغ 45.320 من الأشخاص الذين تضرّروا في شمال وجنوب دارفور، وكذلك قامت بالمُشاركة في تقييم مُشتركٍ بين الوكالات حول الفيضانات في «المناطق المفتوحة» في الخرطوم، والتي تستضيف مؤقّتًا الأشخاص المُتضرّرين، وقامت بتقييم المرافق العامّة المتضرّرة في شمال دارفور. وعلى أساس البيانات التي تمّ جمعها، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم المواد غير الغذائيّة لقرابة 400 عائلةٍ في ولاية الخرطوم و650 عائلةً في ولاية جنوب كردفان.

- لقد أدّت جهود إعادة هيكلة سوق العمل المحليّة في المملكة العربيّة السّعوديّة إلى حدوث عمليّات عودة واسعة النّطاق وكبيرة جدًّا، للعمّال الأجانب المُهاجرين، وذلك خلال العام 2013، معظمهم عادوا جوًّا. في حين أنّ أغلب المُهاجرين اليمنيّين تمّت إعادتهم عبر مركز العبور الحدوديّ البريّ قرابة شريط الطوال الحدوديّ، والذي يبعد قرابة 10 كيلومتراتٍ عن مدينة حرض، في مُحافظة حجّة. وقد قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) باستحداث نظامٍ مُكرّسٍ لإحصاء الأعداد ووضع الخرائط، وذلك على شريط الطوال الحدوديّ، وكان الهدف من ذلك إنشاء ملفّات بالعائدين اليمنيّين وتقديم المُساعدات لهم. وبين كلّ من شهر حزيران، يونيو، وشهر كانون الأوّل، ديسمبر، من العام 2013، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بعدّ قرابة 250.000 من العمّال المُهاجرين اليمنيّين الذين تمّ نقلهم ووضعهم على شريط الطوال الحدوديّ. كما وقد

قامت المنظّمة أيضًا بتقديم الأغذية المُخصّصة لحالات الطّوارئ (63.319) والرّعاية الصّحيّة (12.640) والدّعم الماديّ (4.287) للفئات الأكثر ضعفًا بين الناس الذين تمّ ترحيلهم.

- وفي كما وقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم المُساعدات والعون لمواطني البلدان الأخرى، الذين انقطعت بهم السّبل في اليمن، وذلك في موجة، لم يسبق لها مثيلٌ، من المُهاجرين غير النّظاميّين الذين انقطعت بهم السّبل وعلقوا في الشّريط الحدوديّ بين المملكة العربيّة السّعوديّة واليمن، الأمر الذي تسبّب في وضعهم لفترات طويلة عرضة للمُهرّبين الذين لا يعرفون الرّحمة، وكذلك لحرس الحدود. وقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم ما يزيد عن 40 ألف من الاستشارات الطبيّة للمُهاجرين في كلّ من صنعاء وعدن وحرض، ذلك بالإضافة إلى المواد غير الغذائيّة والمأوى والمُساعدات الغذائيّة.

- وفي الأيّام الأخيرة من العام 2013، كانت قد اندلعت أعمال العنف في مُحافظة الأنبار، في العراق، تركّزت في مدينة الفلوجة. وفي النّصف الأوّل من العام 2014، أدّت أعمال العنف تلك إلى أحداث النّزوح بأعداد كبيرة لما يزيد عن 450.000 من العراقيّين الفارّين من منازلهم، باحثين عن المأوى في المناطق المُجاورة للأنبار، في المُحافظات المُجاورة وكذلك في الشّمال. وعلى الفور، قام فريق التقييم والاستجابة الفوريّة التابع للمنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، بالاستجابة لهذه الأزمة التي بدأت في العام 2013، من خلال تقديم حزم المواد غير الغذائيّة، وكذلك من خلال إجراء تقييمات سريعة لمواقع التواجد ومواطن الضّعف، كان الغرض منها إبلاغ المُنظّمة وشركائها في عمليّات الاستجابة.

- أما في اليمن، فقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم الاستجابة في المناطق المُتضرّرة بسبب الصّراع في مُحافظة أبين، وذلك على امتداد العام 2013، من خلال مُساعدات حالات الطّوارئ من المياه والنّظافة والصّرف الصّحي، والتي غطّت قرابة 40.000

أطفالٌ سوريّون يشاركون في أنشطة تقوم بها وحدة الدّعم النّفس-اجتماعيّ المُتنقّلة التابعة للمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، في الصرفند، جنوب لبنان. © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

فرد، وكذلك أيضًا من خلال إعادة تأهيل 21 موقعًا من مواقع المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الفيضانات التي جرت في شهر آب، أغسطس، من العام 2013، تسبّبت في الدّمار الكامل للبنية التّحتيّة في كلّ مناطق الأحور وجيشان في مُحافظة أبين، بما في ذلك من الطّرق والمياه والنّظافة والصّرف الصّحي والمنازل السّكنيّة والأراضي الزّراعيّة. وقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم المأوى، وبتوزيع المواد غير الغذائيّة وحزم أدوات النّظافة لعدد من الأسر المُتأثّرة بلغ عددها 464 أسرةً، وكذلك تمّ توزيع لوازم تخزين المياه إلى 278 أسرةً، وذلك بين شهر أيلول، سبتمبر، وشهر تشرين الثّاني نوفمبر، من العام 2013. هذا فضلًا عن القيام بإصلاح أربع شبكات من شبكات إمدادات المياه.

- لقد انضمّ المُواطنون اللّبنانيّون، الذين يعيشون في سوريا، إلى الأعداد الهائلة من السّوريّين الهاربين بسبب الصّراع الدّائر في البلاد منذ العام 2011. وكجزءٍ من استجابتها للأزمة السّوريّة (انظر الصّندوق أدناه) قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بدعم الحكومة اللّبنانيّة في تسجيل وإنشاء ملفّات لعدد من العائدين اللّبنانيّين، بلغ 17.510 شخص، في العام 2013، تمّ من خلال هذه الملفّات أخذ فكرة عن أوضاعهم واحتياجاتهم. وقد تمّ نشر نتائج هذه العمليّة في تقريرٍ، ويتمّ على أساسها وضع الأسس للجهود الرّامية إلى توسيع نطاق المُساعدات للعائدين اللّبنانيّين –الذين يشكّلون مجموعة سكّانيّة غالبًا ما يتمّ إغفالُها من قبل الجهات الفاعلة في الشّؤون الإنسانيّة– وذلك بالتّنسيق مع المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين وغيرها من الشّركاء المعنيّين.

مرحلة ما بعد الأزمة:

«على اعتبار أنّ الأزمات من شأنها أن تترك تأثيرات نفس–اجتماعيّة على الأناس الذين قد تتشكّل لديهم مُضاعفاتٌ على المدى الطّويل، فمن المُستحسن أن يتمّ تصميم حلولٍ مُستدامةٍ طويلة الأجل، كإنشاء مراكز للترفيه وتقديم المشورة وبناء القدرات الوطنيّة للاستجابات المُستقبليّة، من خلال إجراء دوراتٍ أكاديميّة وعمليّةٍ.»

- لقد كان للأحداث في ليبيا آثار نفس–اجتماعيّة كبيرة على النّاس، حيث تركت الذين شهدوا الفظائع مُثقّلين بالضّغوط والاكتئاب ومشاعر عدم الأمان. ومن خلال وضع البرامج النّفس–اجتماعيّة في العام 2013، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإنشاء ثلاثة مراكز ترفيهيّة مُجتمعيّة، في كلّ من طرابلس وبنغازي ومصراته، والتي تمّ استخدامها على أنّها مراكز ميدانيّة لتقديم الدعم للمُجتمعات، قامت بتدريب 30 من الأخصّائيّين في علم النّفس بغرض ضمان الاستدامة، وذلك عبر بناء قدرات لدى المواطنين اللّيبيّين. واستكمالًا لهذا العمل، تمّ إجراء سلسلة من مُبادرات بناء القدرات للمُتخصّصين في مجالات التّحريك–المجتمعيّ والتعليم والصحّة والرّعاية الاجتماعيّة، بما يشمل أيضًا على استحداث برنامج جامعيّ يُعطي شهادة في الاستجابة النّفس–اجتماعيّة في حالات الطّوارئ، تمّ وضعه بالتّعاون مع جامعة

السّودان. © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2008

طرابلس، وذلك جنبًا إلى جنبٍ مع تقديم الدعم لآليّات التّنسيق الوطنيّة والدوليّة المُستَحدَثة مُسبَقًا في الميدان النّفس–اجتماعيّ.

«بعد الأزمات تقوم الأنشطة بالتّركيز على منع حدوث المزيد من حالات النّزوح، وكذلك مُعالجة حالات النّزوح عبر التّخفيف من حدّة الصّراعات وبناء السّلام ووضع برامج العدالة الانتقاليّة الرّامية إلى الحد من العنف إعادة تأسيس الهياكل المجتمعيّة وكذلك إلى تعزيز التّماسك الاجتماعيّ.».

- في العام 2013، المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بدعم ترسيخ عمليّة دَمَقرطة السّودان، وذلك من خلال بناء القدرات وتمكين المفوضيّة القوميّة للانتخابات، وكذلك هو الأمر من خلال تعزيز شموليّة المُشاركة الانتخابيّة، تحديدًا من خلال العمل على زيادة مُشاركة المجموعات السّكانيّة الرّعويّة. وقامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم 12 دورةً تدريبيّة للمسؤولين الحكوميّين وكذلك تزويدهم بالخبرات التقنيّة حول تسجيل النّاخبين وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وإشراك المُجتمعات الرّعويّة في العمليّات الانتخابيّة. وعلاوة على ذلك، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بدعم فوائد السّلام التي يتمّ السّعي إليها من أجل غايات تحقيق الاستقرار والتعايش السّلميّ في المجتمعات المخصوصة ضمن كلّ من ولاية جنوب كردفان وولاية النّيل الأزرق، وكذلك قامت بتوفير بنية تحتيّة أساسيّة والتي تم من خلالها الوصول إلى 67.800 فردا. كما وقد شملت تدخّلات المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) على بناء القدرات للمنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدني المجتمعيّة. وقد استفاد عدد وقدره 19.500 فرد من 19 من مشروعات بناء السّلام في الدّولتين.
- وفي إطار برنامج مُبادرة اليمن لتحقيق الاستقرار (YSI)، الذي يهدف إلى التشجيع على الحوار بين المُجتمعات الساخطة والإدارات المحليّة، لعبت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) دورًا أساسيًّا في استحداث عدد كبيرٍ من المشاريع الصّغيرة من المنافع العامّة والمُشاركة المدنيّة. وعلى وجه التّحديد، كانت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) قد لعبت دورًا هامًّا في المراحل التأسيسيّة والنّهائيّة لمؤتمر الحوار الوطنيّ في صنعاء، وكذلك في التّشجيع إلى المُشاركة الشّعبيّة من خلال إنشاء خيمات بنيت لهذا الغرض في جميع أنحاء البلاد.
- بالتّنسيق مع منظّمة الأغذية والزّراعة، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالمُساعدة في الاستعادة الأساسيّة للأصول الزراعية وأصول سبل العيش للعائدين اليمنيّين في مُحافظة أبين، والذين كانوا قد نزحوا بسبب الصّراع. وبين شهر نسيان، أبريل، وشهر كانون الأوّل، ديسمبر، من العام 2013، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم البذور والأدوات والأسمدة لقرابة 2000 من الأسر والفلّاحين، وكذلك قامت بتقديم العلف الحيوانيّ إلى 530 أسرة، بالإضافة إلى تقديم مُستلزمات الصّيد إلى 200 من صيّادي السّمك.

«لإنهاء حالات النّزوح للأشخاص أو المجموعات التي تعرّضت للنّزوح بسبب أزمة ما، من المهم جدًّا تقديمُ الدعم العمليّاتيّ والاستشاريّ والتقنيّ للسّلطات الوطنيّة في تصميم وتنفيذ استراتيجيّات التّعافي الشّامل والحلول الدائمة للنّازحين».

مركز الدّعم النّفس-اجتماعيّ التابع للمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، أبوسليم، ليبيا. © ستيفانو فوسارو 2013

- سعيًا منها إلى تتبّع الأشخاص النّازحين داخليًّا وتسهيل عودتهم إلى دارفور، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء تقييمات في أكثر من 7.700 من القرى والمناطق الرّيفيّة، بغية وضع خرائط للخدمات الأساسيّة المُتاحة، وكذلك بغية تحديد الاحتياجات في هذه القرى. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإنشاء ملفّاتٍ للأشخاص السّودانيّين الجنوبيّين العالقين في المناطق المفتوحة في الخرطوم، وذلك بهدف تقييم أعدادهم ونواياهم للعودة، وكذلك الأماكن التي سيعودون إليها، وفعلًا قامت المنظّمة بعد ذلك بتقديم المُساعدات إلى 709 من الأشخاص، للعودة إلى جنوب السّودان. وأخيرًا، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم مُساعدات العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج إلى 204 أشخاصٍ من العائدين السّودانيّين، من كلٍّ من ليبيا والنّرويج والسويد وإيطاليا وهولندا وتونس، وقامت كذلك المنظّمة بتقديم معونات الاستقبال إلى 249 من المواطنين السّودانيّين العائدين من سوريا.
- وفي إطار عمل برنامج تنشيط المُجتمع (CRP) قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم دعمٍ شاملٍ للمُجتمعات ضعيفة الحال في جميع أنحاء العراق، وذلك من خلال إقامة مشاريع على مُستوى الأفراد وعلى مُستوى الجماعات، كان الهدفُ منها هو ضمان الإدماج النّاجح للأشخاص النّازحين داخليًّا واللّاجئين في المُجتمعات المُتلقّية. وعلى مدار العام، بلغ عدد المُستفيدين بالمُجل 2.852 مُستفيدًا، تلقّى هؤلاء التدريبات والمنح العينيّة من أجل تسهيل التّوظيف الذّاتي، هذا وقد استفاد 61.074 مُستفيدًا من 58 من المشاريع المُجتمعيّة، وكذلك تمّ تعزيز قدرات 123 من المسؤولين العاملين في الحكومة العراقيّة.

توزيع المواد غير الغذائيّة في منطقة الرّياش، الرّقّة.
© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

الأزمة السّوريّة

تشيرُ التقديرات إلى أنّه منذ بدء الصّراع المُسلّح في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة كان قد نزح داخليًّا قرابة 6.5 مليون شخص، وأنّ هناك 9.3 مليون شخص في حاجة إلى المُساعدات الإنسانيّة. علمًا أنّ الكثير من السوريّين الآخرين كانوا قد فرّوا إلى البلدان المُجاورة، كلبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، حيث تم تسجيل 2.2 مليون سوريّ منذ اندلاع الأزمة السوريّة. إلّا أنّ مدى جسامة حالات النّزوح القسريّة بفعل الأزمة الممتدّة هذه يُقدّر بأنّه أكبر بكثير، نظرًا إلى أنّ هناك الكثير من السوريّين غير المُسجّلين، وكذلك نظرًا لتحرّكاتهم في جميع أنحاء المنطقة بأسرها وخارجها.

وتستمرّ المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في عملها على الاستجابة للاحتياجات الملحّة للمجموعات السّكانيّة المُتضرّرة بسبب الأزمة في كلّ من الجمهوريّة العربيّة السّوريّة والبلدان المُجاورة لها، وذلك من خلال تقديم الدعم والمُساعدات الإنسانيّة المُخصّصة وفي الوقت المُناسب، وكذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز آليّات التكيّف للّاجئين والمُجتمعات التي تستضيفهم.

الجمهوريّة العربيّة السّوريّة

في العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء عمليّات الإغاثة ضمن أراضي الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، وقامت من خلال هذه البرامج بمُساعدة قرابة مليون شخص، من الأشخاص المُتضرّرين بسبب الصّراع الدّائر داخل سوريا. وعلى وجه التّحديد، قامت المنظمة الدوليّة

توزيع المواد غير الغذائيّة في منطقة الرّياش، الرّقة.
© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

للهجرة (IOM) بتقديم المواد الأساسيّة المُنقذة للحياة (المواد غير الغذائيّة) لعدد بلغ 714.890 من الأشخاص النّازحين داخليًّا والأفراد المُتضرّرين، هذا وقامت بتأهيل 79 ملجأً جماعيًّا لتصل إلى 28.360 من الأشخاص النّازحين داخليًّا، وقامت بتقديم معدّات المأوى إلى 1.479 من الأشخاص النّازحين داخليًّا، وقامت ببدء عمليّات التدخّل لاستعادة آليّات التكيّف لأكثر المجموعات ضعفًا عبر تنفيذ أنشطة المال مُقابل العمل، فضلًا عن أنشطة التدريب على المهارات. بالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم العون لقرابة 189.217 من المُتضرّرين من الأطفال والشّباب وعائلاتهم، وذلك من حيث الصحّة النفسيّة والدعم النّفس–اجتماعيّ. وقامت كذلك المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتسهيل إمكانيّة الحصول على خدمات الرّعاية الصّحيّة لقرابة 17.262 من الأشخاص المُتضرّرين بسبب الأزمة. وعمومًا، لقد تمّ إجلاء 992 من المُهاجرين الذين انقطعت بهم السّبل وتم تقديم خدمات إعادة التّوطين إلى 5.856 من المواطنين اللّاجئين غير السّوريّين (كان أغلبهم من العراقيّين). وتواصل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) عملها في بناء قدرات الشّركاء من المنظّمات المحليّة غير الحكوميّة، حيث تمّ تدريب 67 مُنظّمة غير حكوميّة في ما يتعلّق بالمُساعدات الإنسانيّة وإدارة الملاجئ، وكذلك تمّ تدريب 38 من الأخصّائيّين الاجتماعيّين حول كيفيّة مُكافحة الاتجار بالبشر (بما في ذلك تحديدُ الضّحايا وجوانب الحماية والخدمات المتخصّصة اللّازمة للضّحايا).

لبنان

في لبنان، في العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بمُساعدة أكثر من 57.000 من الأفراد المُتضرّرين بسبب الصّراع السّوريّ الدّائر، بما في ذلك من اللّاجئين السّوريّين والعائدين اللّبنانيّين والمُجتمعات المُضيفة. وقد قامت المنظّمة بتزويد الأشخاص الأكثر عوزًا بالمواد غير الغذائيّة ومُساعدات المأوى والدّعم النّفس–اجتماعيّ (وذلك عبر فرق العمل المتنقّلة وكذلك في مركز داري في مدينة بعلبك). هذا وقد بدأت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بدعم ثلاثة من مراكز الرّعاية الصّحيّة الأوليّة، في جنوب لبنان، وقامت بتقديم مُساعدات بناء القدرات لوزارة الصحة العامة في برنامجها الوطنيّ لمكافحة السل. بالإضافة إلى ذلك، قامت بعثة المُنظّمة في لبنان بتقديم مُساعدات العبور ما قبل السّفر (التي غالبًا ما كانت دعمًا صحيًّا والتوجيهات الثّقافيّة) إلى 5.544 من اللّاجئين غير السّوريّين الذين تمّ قبولهم من أجل إعادة التوطين، وكذلك إلى 960 من رعايا البلدان الأخرى من الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، وإلى 803 من اللّاجئين السّوريّين المُتّجهين إلى ألمانيا في إطار برنامج قبول اللاجئين لاعتباراتٍ إنسانيّة.

العراق

على امتداد العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بدعم عشرات الآلاف من الأشخاص المُتضرّرين بسبب الصّراع السّوريّ. فقد قامت المنظّمة على وجه التحديد بمُساعدة اللّاجئين ضعيفي الحال والعائلات العراقيّة العائدة لبناء آليّات التكيّف لديها من خلال التّدريبات المهنيّة وبرامج مُساعدات سُبل العيش، فضلًا عن توزيع ما هو أساسيّ من حزم المواد غير الغذائيّة (للصّيف والشّتاء). وقد كان أكثر من 600 فردٍ من اللّاجئين السّوريّين مُستفيدين مُباشرين من مُساعدات سبل المعيشة التي قدّمتها المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في العام 2013، بالإضافة إلى أنّ 48.863 من اللّاجئين والعائدين، الذين يعيشون في كلّ من المخيّمات وضمن المُجتمعات المحليّة، كانوا جميعًا قد تلقّوا مُساعدات المواد الحيويّة غير الغذائيّة. ومنذ شهر تمّوز، يوليو، وحتّى نهاية العام، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتزويد 50.160 فردًا بمُساعدات النّقل، سواءً كان ذلك بين المخيّمات، ومن المنافذ الحدوديّة إلى مراكز الاستقبال والمخيّمات وأماكن تواجد اللّاجئين، وكذلك من المخيّمات إلى المنافذ الحدوديّة بالنّسبة للعائلات التي رغبت بالعودة إلى ديارهم في سوريا.

مخيّم دوميز.
© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تُقدّم مُساعدات النّقل للّاجئين السّوريّين إلى مُخيّم الزّعتري، الأردن. © المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

الأردن

خلال العام 2013، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بمُساعدة ما يزيد عن 360 ألف فردٍ من حيث المواصلات والصحّة ومُساعدات العودة إلى الوطن عبر عمليّات الإغاثة الجارية في الأردن. ونظرًا للوصول المُتواصل والبارز بأعداد كبيرة للمجموعات السكّانيّة إلى الحدود السّوريّة–الأردنيّة، تم توكيل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، على اعتبارها المُنظّمة الرئيسة المسؤولة عن ضمان النقل الآمن والمُنظّم من هناك، ووصولًا مخيّمات اللّاجئين المُختلفة.

تركيا

في العام 2013، تمكّنت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) من تقديم مُساعدات المواد غير الغذائيّة والمياه والنّظافة والصّرف الصّحي، وكذلك مُساعدات النّقل إلى 52.454 سوريًّا، وذلك بالتّعاون الوثيق مع رئاسة إدارة الكوارث (AFAD). هذا وتمكّنت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) أيضًا ضمن الفترة المشمولة بالتّقرير من إعادة 33 فردًا من مواطني الدّول الأخرى إلى بلدانهم الأمّ. بالإضافة إلى أنّه، سعيًا للمُحافظة على نظام تسجيل فعّال ومركزيّ، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتوفير معدّات المحطات ذات الفتحات الصغيرة جدًا (VSAT) ليتمّ تنصيبها في كلّ المخيّمات.

مصر

في شهر حزيران، يونيو، من العام 2013، قام مكتب المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) في مصر بالمُشاركة، للمرّة الأولى، في التخطيط المُنسّق بين الوكالات للاستجابة الإقليميّة حيال الأزمة السّوريّة. وقام المكتب القطريّ للمنظّمة بالتّخطيط للأنشطة في أطر الحماية والاحتياجات الأساسيّة والقطاعات الصّحيّة.

اسس الاطار العملي لمواجهة الازمات

- الاطار العملي لمواجهة الازمات يجمع بين نشاطات المنظمة الانسانية وخدمات ادارة الهجرة . حيث بالعادة لا تكون نشاطات ادارة الهجرة جزء من الاستجابة الانسانية ، ولكن يمكن ان تساعد في مواجهة تحديات الهجرة في حالات الازمات بشكل اكثر فاعلية

- الاطار العملي يقوم على قوانين حقوق الانسان الدولية والمبادئ الانسانية الدولية . وبالانسجام مع هذه الالتزامات ، الدول تكون مسؤولة عن حماية ومساعدة الاشخاص المتاثرين بالازمات والذين يقيمون داخل حدودها . وبالتالي من خلال الاطار العملي تقوم المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة الدول للقيام بهذه الالتزامات بناءا على طلبها وموافقتها.

- ان الاطار العملي لمواجهة الازمات يتمم الانظمة الدولية القائمة ؛ بشكل خاص ، تم تصميمه لكي يلائم النهج العنقودي فيما يخص اللجنة الدائمة بين المؤسسات ونظام حماية للاجئين. وهذا الاطار يحدد ايضا الفرص والتحديات ذات العلاقة بالهجرة في التهيئة وبناء قدرات التكيف ، بناء السلم ، اصلاح قطاع الامن وفي المرحلة الانتقالية بعد الازمة الى التنمية طويلة الامد.

الانظمة الدولية القائمة

Recommended

SYSTEMS
- Cluster System (OCHA)
- Refugee Regime(UNHCR)
- Development Actors (UNDP)
- Security and Peacebuilding Actors

CLUSTERS
- Camp Coordination & Camp Management
- Water, Sanitation and Hygiene
- Early Recovery
- Education
- Protection
- Logistics
- Emergency Telecommunications
- Health
- Food Security
- Shelter

OTHER CLUSTERS/SECTORS
- Housing, Land and Property Rights
- Gender-based Violence
- Coordination
- Rule of Law and Justice
- Mental Health & Psychosocial Support
- Safety and Security
- Environment
- Child Protection
- Agriculture

الاشخاص في وضع التنقل يعلمون افضل ما هي المشاكل . هذا القطاع يضمن ان هناك الجاهان لتبادل المعلومات بين المستجيب للحالة الانسانية والاشخاص المتاثرين

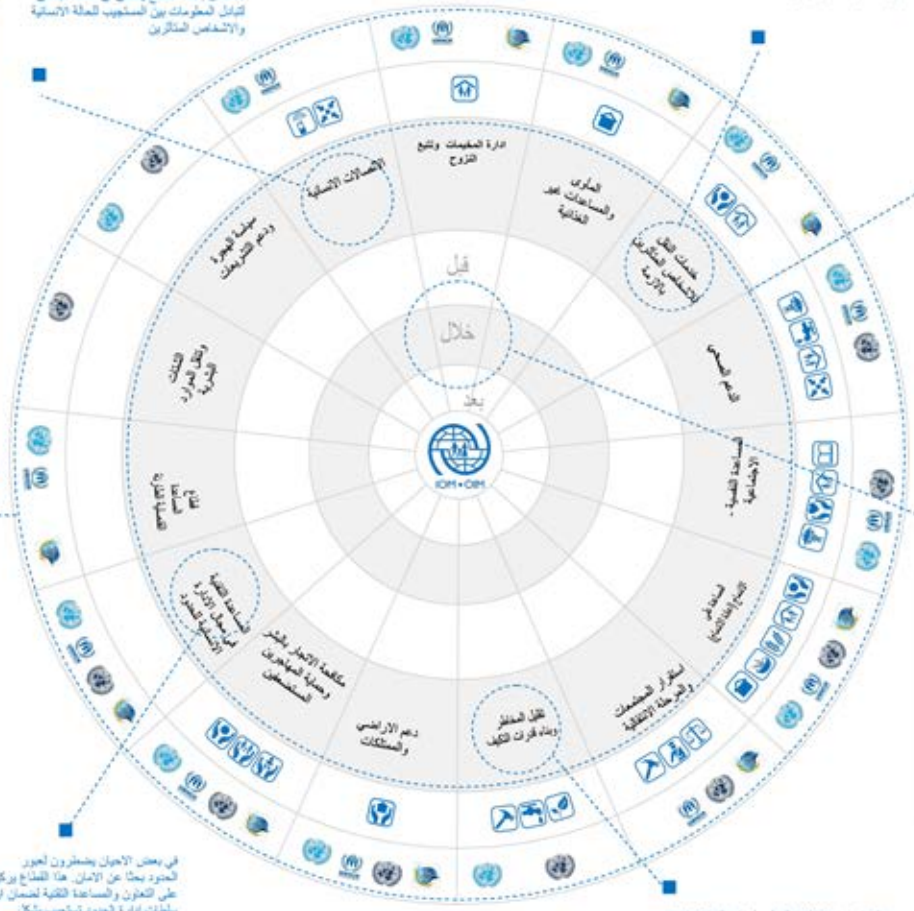

في بعض الاحيان ، افضل طريقة لان يكون الشخص في وضع امن هي ان يهرب من الوضع السيء . هذا القطاع يركز على المساعدة على التنقل ، ومن المتخصصة الاخلاء الدولي ، كطريقة لحماية ضحايا الازمات

قطاعات المساعدة

القطاعات الـ 15 للمساعدة تم وضعها على اساس النشاطات العالمية للمنظمة الدولية للهجرة والتي تأخذ بنظر الاعتبار مرجعية ونشاط المنظمة القائم على الخبرة لسنوات طويلة. لاجل الاطلاع على بعض الامثلة ، يرجى مراجعة الشرح التفسير لبعض القطاعات

كل ازمة مختلفة عن الاخرى . ليس كل قطاعات المساعدة سوف تطبق في كل الاوضاع . ان الاطار العملي لمواجهة الازمات يسمح للمنظمة القيام بتقييم افضل وتحديد الاولويات للنشاطات التي تعتبر ذات فائدة اكبر وهناك حاجة لها في الاوضاع الصعبة

المراحل

ان الاطار العملي لا يسلط الضوء فقط على مرحلة الاستجابة للازمة ، ولكن ايضا على مرحلة التهيئة للازمة ، وما بعد الازمة والتعافي

ان فهم تعاقب التنقلات قبل الازمة سوف يساعد على تناول ابعاد الهجرة في الازمة – على سبيل المثال ، اذا كان للاشخاص هواية في عبور حدود الدول المجاورة او الذهاب الى المدن القريبة للعمل ، ان جذور الهجرة هذه يمكن ان تستخدم ايضا خلال الازمة . كما ان فهم تعاقب التنقل بعد الازمة له علاقة ايضا بالتعافي واعادة البناء – على سبيل المثال ، كيفية ادارة العودة لاعداد كبيرة من الاشخاص المهجرين الى مناطق التعافي بعد الازمة

في بعض الاحيان يضطرون لعبور الحدود بحثا عن الامان. هذا القطاع يركز على التعاون والمساعدة الفنية لضمان ان سلطات ادارة الحدود تستجيب بشكل مناسب خلال الازمات ، وان مجموعة مختلفة من الاشخاص لها الحق في الوصول الى البيانات الحساسة

الهدف من الاطار العملي لمواجهة الازمات هو لتقليل الهجرة القسرية قدر الامكان . هذا القطاع يعمل على الوقاية من النزوح وايضا لتهيئة مجتمعات للكوارث ومساعدتهم في التعامل مع الصدمات

تعزيزُ حَوْكَمة الهجرة وإدارة الحدود الفعّالة والقائمة على الحقوق

في الاستجابة إلى تدفّقات الهجرة المُعقّدة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُواصل المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) العمل على دعم الحكومات في المنطقة، بغرض المُحافظة على حوكمة الهجرة بشكلٍ فعّالٍ وكذلك في تحسين نُظم إدارة الهجرة والحدود (IBM) الخاصّة بها. إذ أنّ برامج إدارة الهجرة والحدود الخاصّة بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تُروّج اتّباع نهجٍ قائمٍ على الحقوق في التّعامل مع قضايا وشؤون المُهاجرين النّظاميّين وغير النّظاميّين، وكذلك في الحفاظ على سلامة الحدود.

في العام 2013، واصلت برامجُ إدارة الهجرة والحدود (IBM) دعمَها للجهود المبذولة من قبل أجهزة وهيئات إنفاذ القانون، وذلك على امتداد المنطقة، بغرض ضمان الأداء عالي المُستوى وتحقيق النّتائج المُستدامة في التّعامل الفعّال مع تدفّقات الهجرة، وذلك في كلّ من أوقات الاستقرار، وكذلك في أوقات الأزمات. وقد دعمت هذه البرامج الحكومات، في تعزيز سيادة القانون لديها، من خلال استحداث أطر عمل تنظيميّة فعّالة للعمليّات الموحّدة على الحدود، وكذلك دعمتها من خلال تعزيز الشّفافيّة والمُساءلة بين هيئات وأجهزة إنفاذ القانون.

إنّ المكوّنات الرئيسيّة لعمليّات وضع برامج إدارة الهجرة والحدود الخاصّة بالمنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) هي: دعم تطوير واستحداث أطر عمل عمليّاتيّة وسياساتٍ قائمة على الأدلّة من خلال تحسين وجمع وتحليل البيانات المُتعلّقة بالهجرة، الأمر الذي يضمن بناء القدرات المُستدامة للهيئات والأجهزة العاملة في إنفاذ القانون؛ تعميم إدراج نهج لإدارة الهجرة والحدود قائم على الحقوق ضمنَ تطوير ووضع الاستراتيجيّات الخاصّة بالهجرة والسّياسات في جميع أنحاء المنطقة؛ والاستجابة إلى مطالب واحتياجات الحكومات من خلال تقديم الخدمات والدعم التقنيّ؛ وأخيرًا وليس آخرًا، من خلال تعزيز الإدارة المُتكاملة للحدود والإدارة الإنسانيّة للحدود.

دعمُ تطوير أطر العمل الإجراءاتيّة والسّياسات المبنيّة على الأدلّة، عبر تحسين جمع وتحليل بيانات الهجرة

قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، من خلال المُبادرات المُصمّمة، بتقديم الخبرات لدعم تطوير أطر العمل الإجراءاتيّة والسّياسات المبنيّة على الأدلّة، عبر تحسين جمع وتحليل بيانات الهجرة، بالإضافة إلى قيام المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بتقديم الدعم التقنيّ، عبر توفير المعدّات التي تكون هناك حاجة ماسّة لها، وتحسين وتدعيم البُنيات التحتيّة، فضلًا عن مُبادرات بناء القدرات لتعزيز المهارات والمعرفة لدى المسؤولين المعنيّين بالحدود.

وفي مُحاولة لتسهيل إنتاج بيانات هجرة يُمكن الاعتماد عليها، وفي الوقت المُناسب، واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تقديم العون للحكومة الليبيّة في تطوير نُظم جمع البيانات المُستخدمة، وذلك في 6 مراكز من أصل 19 مركز احتجاز للمُهاجرين غير النظاميّين، وهي المراكز التي تمكّنت المُنظّمات الدوليّة من الدخول إليها إلى الآن. وخلال العام 2013، تمّ إجراءُ تقييمات أوّليّة وتطوير البرمجيّات وتمّ تنصيبُها في المراكز الستّة. بالإضافة إلى أنّه تمّ تقديم دورات تدريبيّة للمُستخدمين، وكذلك تمّ العمل بنجاحٍ على تقديم المزيد من التّحسينات للوحدات البرمجيّة، وذلك بناءً على الخبراتِ التي تمّ تحصيلُها خلال المرحلة التجريبيّة التي تمّ فيها استخدامُ البرنامج لتسجيل

المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تُنظّم زيارة دراسيّة لكبار المسؤولين من وزارة الدّاخليّة التّونسيّة.
© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

المُهاجرين إبان وصولهم إلى المراكز. وفي نهاية المشروع فإنّ كلًّا من نظام تسجيل المعلومات الحيويّة للمُهاجرين وإدارة الحالات (BIMS) الذي تمّ إعدادُه وتطويره حديثًا، جنبًا إلى جنبٍ مع الإجراءات التّشغيليّة المعياريّة ذات الصّلة والخاصّة بالمسؤولين العاملين في إدارة وتشغيل المراكز، ستقوم بمُساعدة الحكومة الليبيّة في تحسين إدارتها لكامل دورة مُعاملات المُهاجرين غير النّظاميّين، الأمر الذي سيُتيح المجال أمام تحديد هؤلاء المُهاجرين والتعرّف عليهم وعلى احتياجاتهم ومواطن ضعفهم.

وبغية دعم وضع وتطوير السّياسات القائمة على الأدلّة والحَوْكَمة الفعّالة للهجرة، تواصل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) ترويجها لبرامج نُظم معلومات إدارة الحدود التي تمّ إعدادُها من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)؛ ونظام تحليل بيانات ومعلومات الهجرة (MIDAS). علمًا أنّ نظام تحليل بيانات ومعلومات الهجرة (MIDAS) كان قد تمّ تصميمُه بغرض دعم البلدان المُستفيدة في استرجاع بيانات الهجرة بالغة الأهميّة على الحدود، وذلك بهدف رصد وتحليل تدفّقات الهجرة، ولتقديم الإحصائيّات لصانعي السّياسات.

الإدارة المُتكاملة للحدود

يتمّ تعريفُ الإدارة المُتكاملة للحدود على أنّها التّنسيق والتّعاون على المُستويين القُطريّ والدوليّ بين كلّ السّلطات والوكالات المعنيّة والعاملة في مجال أمن الحدود وتسهيل التّجارة، بهدف استحداث نُظم لإدارة الحدود تكون مؤثّرة وفعّالة ومُتكاملة، وذلك بغرض تحقيق الغاية المرجوّة وهي حدودٌ مفتوحةٌ ولكن مُحكمة ومُؤمّنة على نحوٍ وثيقٍ. إنّ هذا النّهج ضروريّ جدًّا بالنّسبة إلى الإدارة الفعّالة لتدفّقات الهجرة المُختلطة في السّيناريوهات المُتغيّرة باستمرار. وخلال العام 2013، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء زياراتٍ ميدانيّة وتقييمات تقنيّة لدعم الحكومات في تحديد طرائق العمل التي ستُضفي على عمليّات الحدود أثرًا عظيمًا، وكذلك لتعزيز وتمكين عمليّات تبادل المعلومات والتّنسيق بين المراكز الحدوديّة والمقرّات، وكذلك بين الأجهزة المُختصّة بالحدود على المُستويات القُطريّة وعابرة الحدود والدوليّة.

أمّا في العراق فقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء زيارة تقنيّة في مركز الطريبيل الحدوديّ بين العراق والأردنّ، لبحث جدوى إنشاء آليّة إدارة مُتكاملة للحدود في مركز الطريبيل الحدوديّ. كما تمّ إجراء عمليّات تقييمٍ لوظائف المُراقبة الحدوديّة، بما يشمل على الجوانب التقنيّة والتّنظيميّة المُتعلّقة بالسّيطرة على الحدود والوقاية من جرائم مُحدّدة عابرة للحدود (والتي نذكر منها الاتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين والإرهاب)، وذلك في كلّ من تونس ولبنان.

وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) أيضًا بتنظيم ورشات عملٍ وزيارات دراسيّة للمسؤولين العاملين في الوكالات المعنيّة بالحدود من تونس، بغرض تشجيع التّعاون والتّنسيق بين الوكالات المعنيّة بالحدود على المُستويين القُطريّ والدّوليّ، وكذلك لتسهيل استجابة مُشتركة للتحدّيات التي تتمّ مُواجهتها في كلٍّ من الهجرة والحدود.

أمّا في الأردنّ، تمّ بفضل صندوق التنمية الخاصّ بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، تدريب عدد وقدره 186 من موظّفي وزارة الداخليّة، وذلك في دورات تدريبيّة حول قضايا كالهجرة وإدارة الحدود والاتجار بالبشر والتحقّق من

الوثائق واللّغة الإنكليزيّة ولُغة الإشارة. وقد تمّ من خلال المشروع بناء قدرات المسؤولين من وزارة الدّاخليّة، وفي المقام الأوّل من مديريّة الجنسيّة وشؤون العرب والأجانب، والتي تقوم بشكلٍ مُباشرٍ بإدارة تحرّكات الهجرة والجوازات وإصدار التّأشيرات وإدارة البيانات التي تتعلّق بالهجرة بوجهيها القادمة إلى البلد والمُغادرة منه.

لقد واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) إسهامها النّشيط في المحافل الدوليّة والحوار، بغرض استحداث وتعزيز أطر الحوكمة الفعّالة للهجرة، وذلك على المُستوى مُتعدّد الأطراف. ومن بين الأمثلة التي يُمكن طرحها نذكر مؤتمر البحر الميّت «التنقّلات غير النّظاميّة للناس في منطقة الشّرق الأوسط: التحديات والاستجابات»، وكذلك، «ورشة العمل الخاصّة بالاتحاد الإفريقيّ بشأن أمن الحدود»، وكذلك «ورشة عمل كبار المسؤولين من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربيّة في مجالات الهجرة الدوليّة واللّاجئين والنّزوح البشريّ». بالإضافة إلى ذلك، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، جنبًا إلى جنبٍ مع المُفوضيّة السّامية للأمم المُتّحدة لشؤون اللاجئين، بتقديم دعمٍ مُشتركٍ لمؤتمر إقليميّ استغرق ثلاثة أيّامٍ تناول مواضيع اللّجوء والهجرة من القرن الإفريقيّ إلى اليمن؛ وشارك في هذا المؤتمر كلّ من بلدان القرن الإفريقيّ وبلدان مجلس التّعاون الخليجيّ. الرّجاء الرّجوع إلى القسم الثّامن من التّقرير.

ضمان بناء القدرات المُستدامة لأجهزة إنفاذ القانون

إنّ التحرّكات واسعة النّطاق للبشر التي أخذت تنشب مؤخّرًا، كحركة النّاس الذين يفرّون من الصّراع الدائر في سوريا أو الثّورة اللّيبيّة، كانت قد أظهرت الحاجة المُتزايدة إلى نظم إدارة الهجرة والحدود، التي تضمن بدورها العمل على حماية كافّة المجموعات السّكانيّة ضعيفة الحال، ذلك بالإضافة إلى أمن البلدان والمُهاجرين أنفسهم.

وفي العام 2013، واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) تقديمها العون إلى الحكومات لاستحداث نظُم إدارة الهجرة والحدود المبنيّة على الحقوق، وذلك من خلال تعزيز المعرفة والمهارات للمسؤولين المُختصّين بالحدود، عبر تعزيز القدرات التدريبيّة للأجهزة الحدوديّة. ففي العراق، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) باستحداث ثلاثة مراكز تدريبيّة بشأن الهجرة، وكذلك قامت المنظّمة بإجراء تقييمات حول الاحتياجات التدريبيّة، وذلك بغرض وضع وتطوير المناهج التدريبيّة بما يعتمد على السّياق. وبالاعتماد على الأدلّة التي تمّ الحصول عليها عبر تقييمات حول الاحتياجات التدريبيّة، تمّ إجراؤها في الأردنّ، فقد تمّ تحديدُ حفنة من الأولويّات وتمّ إدماجُها إلى عمليّات وضع وتطوير الدورات التدريبيّة لمسؤولي الحدود الأردنيّين، ليتمّ بدء العمل بها في العام 2014 بتمويلٍ من الاتّحاد الأوروبيّ. وقد واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) العمل جنبًا إلى جنبٍ مع وزارة الدّاخليّة اليمنيّة، سعيًا إلى بناء القدرات للتمكّن من الإدارة بشكل أفضل وتسجيل وتقديم المُساعدات (الغذاء والصحّة) للمُهاجرين في قسم المُهاجرين في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اليمنيّة، في صنعاء.

وسعيًا منها لضمان استدامة أنشطتها التدريبيّة، تعتمدُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) نهجَ دورات تدريب المُدرِّبين (ToT)، الذي يتبع مبادئ تعليم البالغين، كما ويشتمل المُحتوى على تقنيّات لتعليم البالغين بهدف بناء كلّ

من المعارف والمهارات للمسؤولين المعنيّين بالحدود. وتُغطّي برامجُ الدورات التّدريبيّة الخاصّة بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) مواضيع كتلك التي تتناول أفضل المُمارسات المُتعلّقة بإدارة الهجرة والحدود والإجراءات الخاصّة بالتحقّق من جوازات السّفر وإدارة الهويّة ومبادئ الإدارة المُتكاملة للحدود والاتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين والإدارة الإنسانيّة للحدود.

وفي العام 2013، كانت الدّورات التدريبيّة التي أجرتها المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) قد أفادت المسؤولين الحكوميّين من كلّ من مصر والعراق وتونس. فعلى سبيل المثال، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء أربع دورات لتدريب المُدرّبين بشأن إدارة الهجرة والحدود وحول الإجراءات المُتقدّمة للتحقّق من جوازات السّفر، تمّ إجراء هذه الدّورات التدريبيّة في السّليمانيّة، في العراق، وقد استفاد من هذه الدّورة 77 مسؤولًا من مسؤولي الحدود العراقيّين، حيث قاموا بتعزيز معارفهم فيما يتعلّق بأفضل المُمارسات الدوليّة ليتمّ استخدامُها في السّياق العراقي، وكذلك الأدوات الحديثة لدعم التحقّق من الجوازات في المراكز الحدوديّة. وسيتمّ إجراء دورات تدريبيّة من قبل أولئك الذين خضعوا حديثًا لدورات تدريب المُدرّبين، وسيخضع للدورات الجديدة هذه مجموعة من حرس الحدود في مراكز تدريبات الهجرة التي تمّ إنشاؤها من قبل المنظّمة الدوليّة للهجرة. بالإضافة إلى أنّ المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) قامت بتقديم دوراتٍ تدريبيّة حول الاتجار بالبشر إلى مسؤولين تونسيّين. في حين في مصر، تمّ تدريب 15 مسؤولًا من مسؤولي الحدود حول إدارة الهويّة وأفضل المُمارسات المُتعلّقة بذلك. وخلال العام 2013، دارت النّقاشات مع السّلطات السّودانيّة للتّخطيط لدورة تدريبيّة حول إجراءات التحقّق من الجوازات، بالإضافة إلى التقييمات والزّيارات الدّراسيّة لكبار المسؤولين السّودانيّين، ليتمّ تنظيمها في بداية العام 2014.

تعميم إدماج منظور نهج إدارة الهجرة والحدود القائم على الحقوق إلى عمليّات وضع السّياسات وتطوير الاستراتيجيّات المُتعلّقة بالهجرة في مُختلف أنحاء المنطقة

تعملُ المنظّمة الدّوليّة للهجرة (IOM) على تعزيز ودعم إجراء الإصلاحات على الأطر التشريعيّة والتنظيميّة المعنيّة بحَوْكَمة الهجرة في المنطقة، وذلك بطرقٍ تتماشى مع القانون الدّوليّ وتُعنى بصون حقوق المُهاجرين وسلامة الحدود.

في العراق، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالعمل مع فريق العمل المُشترك بين الوزارات، الذي تمّ إنشاؤه لتعزيز التنسيق ضمن الوزارات وبينها فيما بين الأجهزة المعنيّة بالحدود بغرض وضع مشروع لاستراتيجيّة إدارة الحدود الوطنيّة العراقيّة. وعلى نحوٍ مُماثلٍ، في السّودان، تمّ وضعُ مشروعٍ لاستراتيجيّة وطنيّة شاملة، بالتّعاون مع المُفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، هدف المشروع إلى ضمان تضافر الجهود بين مُبادرات إدارة الهجرة والحدود وبرامج الحماية الدوليّة. كما وقد تمّ إنتاج استراتيجيّة لإدارة الحدود لمدّة خمس سنوات، بهدف دعم جهود الحكومة السّودانيّة لتعزيز نموذج إدارة الهجرة والحدود الخاصّ بها.

كما وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، في كلّ أنحاء المنطقة، ترويجها للشّرطة المُجتمعيّة، بهدف ضمان أن تأخذ سياسات الهجرة

بالحسبان احتياجات كلّ أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المُهاجرين والمُجتمعات المُضيفة. يُقدّم هذا النّهجُ وسيلة للاهتمامات الرّئيسيّة وتوقّعات المُجتمعات التي تعيش في المناطق القريبة من الحدود لكي يتمّ أخذها بعين الاعتبار من قبل صانعي السّياسات ليقوموا بتلبية احتياجاتهم. في العراق، قامت المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) ببدء الحوار لتعزيز الثّقة والحوار بين السلطات المعنيّة بإنفاذ القانون والأطراف الفاعلة في المجتمع المدنيّ، بهدف وضع الشرطة المجتمعيّة حيّز التّنفيذ على نحوٍ فعّالٍ. أمّا في مصر، فقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء دورة تدريبيّة حول الشّرطة المُجتمعيّة لوزارة الدّاخليّة المصريّة. وأخيرًا، في الكويت، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالتعاون مع منظمة العمل الدوليّة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفييري (FIERI)، بتنظيم دورة تدريبيّة إقليميّة حول «مبادئ الشّرطة المُجتمعيّة»، خضع لهذه الدّورة التّدريبيّة 26 من كبار مسؤولي الشّرطة من كلّ من البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربيّة المتّحدة.

الاستجابة لاحتياجات الحكومات من خلال تقديم الخدمات والدعم التقنيّ

عملُ المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) في تحسين إدارة الهجرة يتضمّن على تقديم حلولٍ مُصمّمة لإدارة الحدود وكذلك الخدمات للحكومات والمُهاجرين في المنطقة.

في العراق، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء دراسة حول جدوى تطوير نظام تأشيرات مركزيّ مع إضافة تكنولوجيا الرّمز الشّريطيّ، بما يتماشى مع المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للطيران المدنيّ. وقد تناولت الدّراسة بعناية شديدة كلّ مكوّنات نظام التّأشيرات من حيث معايير تكنولوجيا المعلومات والبنية التّحتيّة الضّروريّة لإنشاء نظام التّأشيرات الإلكترونيّة والمعدّات المطلوبة؛ وطاقم العمل والدّورات التدريبيّة المطلوبة؛ ودور الخدمات القنصليّة في الخارج؛ وكذلك عمليّات إدارة الحالات والأحكام القانونيّة المطلوبة. كما تمّ إجراءُ عمليّة تقييم لإدارة الهويّة في العراق، بغرض التحقّق والبحث في سلامة وثائق الهويّة في العراق، وتقديم النّصائح والتّوصيات حول كيفيّة تعزيز سلامة وأمن الوثائق الوطنيّة. إنّ وضع إجراءات للتحقّق من الوثائق من شأنه أن يزيد من دعم عمليّات إصدار الوثائق والتحقّق من الهويّة في العراق. أمّا في لبنان، فقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء زيارات تقنيّة وتقييمات الاحتياجات الفوريّة، وذلك في مطار بيروت الدّولي، وكذلك في مركز المَصنَع الحدوديّ بين سوريا ولبنان، الذي يُعتبرُ واحدًا من أهمّ المراكز الحدوديّة من حيث أعداد المُسافرين الذين يتمّ تسجيلُهم على نحوٍ يوميٍّ. وقد هدفت هذه الزّيارات التقنيّة إلى تحديد المعدّات التي هناك حاجة ماسّة لها وتدخّلات البنية التحتيّة المطلوبة للاستجابة السّريعة، بشكلٍ فعّالٍ، لتدفّقات المُهاجرين واللّاجئين القادمين من سوريا.

الإدارة الإنسانيّة للحدود

تهدف الإدارة الإنسانيّة للحدود إلى ضمان استجابات إدارة الحدود المُناسبة، وذلك في فترات الأزمات الإنسانيّة. ومن خلال تحليل العوامل المُسبّبة للأزمة المعنيّة وتحديد أنماط التّنقّلات المُحتملة وتطوير التّخطيط للطّوارئ على نحوٍ مُناسبٍ للسّياق وبناء القدرات للهيئات والسّلطات الحكوميّة ذات الصّلة والمعنية بالأزمة، تُمكّن الإدارة الإنسانيّة للحدود من تقديم حلولٍ واستعداديّة إنسانيّة من قبل الأجهزة العاملة في إدارة الحدود، وذلك لحماية الأشخاص الذين يعبرون الحدود في حالات الطّوارئ، وذلك في الحين الذي تُحافظ فيه على الإعدادات الأمنيّة المحليّة والوطنيّة وكذلك على سلامة الحدود.

في لبنان، وسعيًا لدعم الجهود الحكوميّة لضمان الأمن والاستقرار على امتداد الحدود، ولاسيّما عند الاستجابة إلى التنقّلات الهائلة للنّاس الذين يعبرون الحدود اللبنانيّة–السّوريّة، قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بإجراء زيارات دراسيّة تقنيّة إلى المراكز الحدوديّة، تلك البريّة وفي المطارات، بغرض تحديد احتياجات المعدّات والبنيات التحتيّة الأكثر اَضطراريّة، واللّازمة لتعزيز قدرات إدارة الهجرة والحدود للمراكز الحدوديّة تلك. إنّ المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) مُلتزمةٌ بتقديم الدعم المُصمّم بغرض مُساندة الحكومة في تنفيذ نهج للإدارة الإنسانيّة للحدود بغرض تحسين التعامل مع تدفّقات اللّاجئين اَلقادمين من سوريا.

حشد من اللّاجئين السّوريّين الأكراد، أثناء انتظارهم في معبر سهيلة الحدوديّ في 19 آب، أغسطس.
© المنظّمة الدوليّة للهجرة 2013

إدارة الهجرة والحدود في تونس

قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، في العام 2013، بالشّروع بالمُشاركة طويلة الأمد بهدف دعم الحكومة التونسيّة في تعزيز نظام إدارة الهجرة والحدود الخاصّ بها. وقد تمّ إجراء عمليّة تقييم مُشتركة للحدود التّونسيّة «إدارة الحدود: المُراقبة والرّصد وتزوير الوثائق وحماية المُهاجرين»، وذلك من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وذلك بدعمٍ من الاتّحاد الأوروبيّ، وكان الهدف من ذلك هو تدعيمُ تحديد الاحتياجات المؤسّساتيّة والإجراءاتيّة بهدف تعزيز نموذج حوكَمَة الهجرة، المعمول به حاليًّا، وكذلك لتعزيز عمليّات مُراقبة الحدود. وقد شملت عمليّة التقييم هذه على المراكز الحدوديّة سواءً البريّة والبحريّة، بالإضافة إلى تلك الموجودة في مطار تونس قرطاج الدوليّ.

كما وقد تمّ تقديم دورات لتدريب المُدرِّبين حول إدارة الهجرة بشكلٍ يعتمدُ على الحقوق، وكذلك حول إجراءات التحقّق من جوازات السّفر، من قبل خبراء المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، وقد عنت هذه الدّورات التّدريبيّة مجموعة من ضبّاط الشّرطة التّونسيّة والحرس الوطني التونسي، وهدفت إلى بناء القدرات لتمكينهم من التّمييز بشكلٍ ملائمٍ بين الفئات المُختلفة من المُهاجرين والتعرّف على ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا عمليّات التّهريب. كما وقد تمّ إطلاعُ مسؤولي الحدود حول كيفيّة استخدام مُكبّرات الرّؤية بشكلٍ صحيحٍ ومصابيح الأشعّة تحت الحمراء وفوق البنفسجيّة، لتدعيم إجراءات التحقّق من جوازات السّفر. وقد تمّ من خلال منهج دورات تدريب المُدرّبين والجلسات المخصوصة بالاتّصال وتقنيّات التّدريب، تأهيل مجموعة من المُدرِّبين القادرين والمؤهّلين لتدريب غيرهم من الضبّاط والمُوظّفين في جميع أنحاء البلد.

هذا وقد تمّ تنظيم زيارة دراسيّة إلى إيطاليا، سمحت هذه الزّيارة لوفد المسؤولين التونسيّين من تعلّم أفضل المُمارسات المعمول بها في ميدان الإدارة المُتكاملة للحدود، بهدف الاستجابة بشكلٍ أفضل للتحدّيات التي تفرضُها الهجرة غير النّظاميّة والجريمة العابرة للحدود. وخلال الزّيارة الميدانيّة إلى مركز التّعاون عبر–الحدوديّ بين الشّرطة والجمارك الذي تمّ إنشاؤه في مدينة فينتيميليا الإيطاليّة، والذي يقعُ على الحدود الإيطاليّة–الفرنسيّة، تعلّم المسؤولون الزوّار من مُمارسات التّعاون الملموس والبنّاء عبر الحدود. كما وقد أتاحت الزّيارة إلى مطار روما الدّوليّ الفرصة أمام وفد المسؤولين التّونسيّين لدراسة أفضل المُمارسات في جمع وإدارة وتحليل البيانات الخاصّة بالهجرة عبر المطار، وكذلك الإجراءات وأفضل المُمارسات المعمول بها من قبل الشّرطة الإيطاليّة، والهادفة إلى إدارة الهجرة ضمن المطارات بما يتماشى مع المعايير الدوليّة.

الإحصائيّات الرّئيسيّة لأنشطة المنظّمة الدوليّة للهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2013

Beneficiaries of IOM development and humanitarian assistance activities in 2013

Type of Programme	Number of Beneficiaries
Education	**575**
Financial support for micro-enterprises and small businesses (micro credit and small business loans and grants)	**678**
Assistance to victims of trafficking	**953**
Assistance to migrants in detention (excluding health care and AVRR)	**3,961**
Awareness-raising campaigns	**8,690**
Pre-departure orientation trainings	**10,055**
Provision of shelter assistance (through rental subsidy, management and/or rehabilitation of collective shelters)	**34,797**
Health screenings	**40,665**
Livelihoods and placement support (including the provision of livelihood counselling; vocational tools and equipment; vocational training; income generation initiatives; and, grants, incentives and other kinds of material support)	**85,859**
Registration and profiling of beneficiaries	**212,573**
All movements to and from MENA (migrants, IDPs, and refugees provided with movement assistance, including for return, resettlement, and repatriation assistance as well as within emergency, pre-and post-crisis contexts)	**341,250**
Health care	**639,586**
Water sanitation and hygeine (WASH) assistance	**958,650**
Provision of non-food items	**1,105,236**
Total	**3,443,528**

Nationality	Number of Beneficiaries
Other	2,570
Cameroonian	1,633
Eritrean	2,124
Ethiopian	38,430
Iraqi	93,863
Lebanese	25,071
Somali	3,194
Sudanese	1,367,088
Syrian	1,027,754
Yemeni	195,073

IOM standardised tents being prepared in Baharka camp in Erbil governorate.
© IOM 2013

Total beneficiaries of IOM development and humanitarian assistance activities in 2013: 3,443,528

Breakdown of total beneficiaries, by type of activity

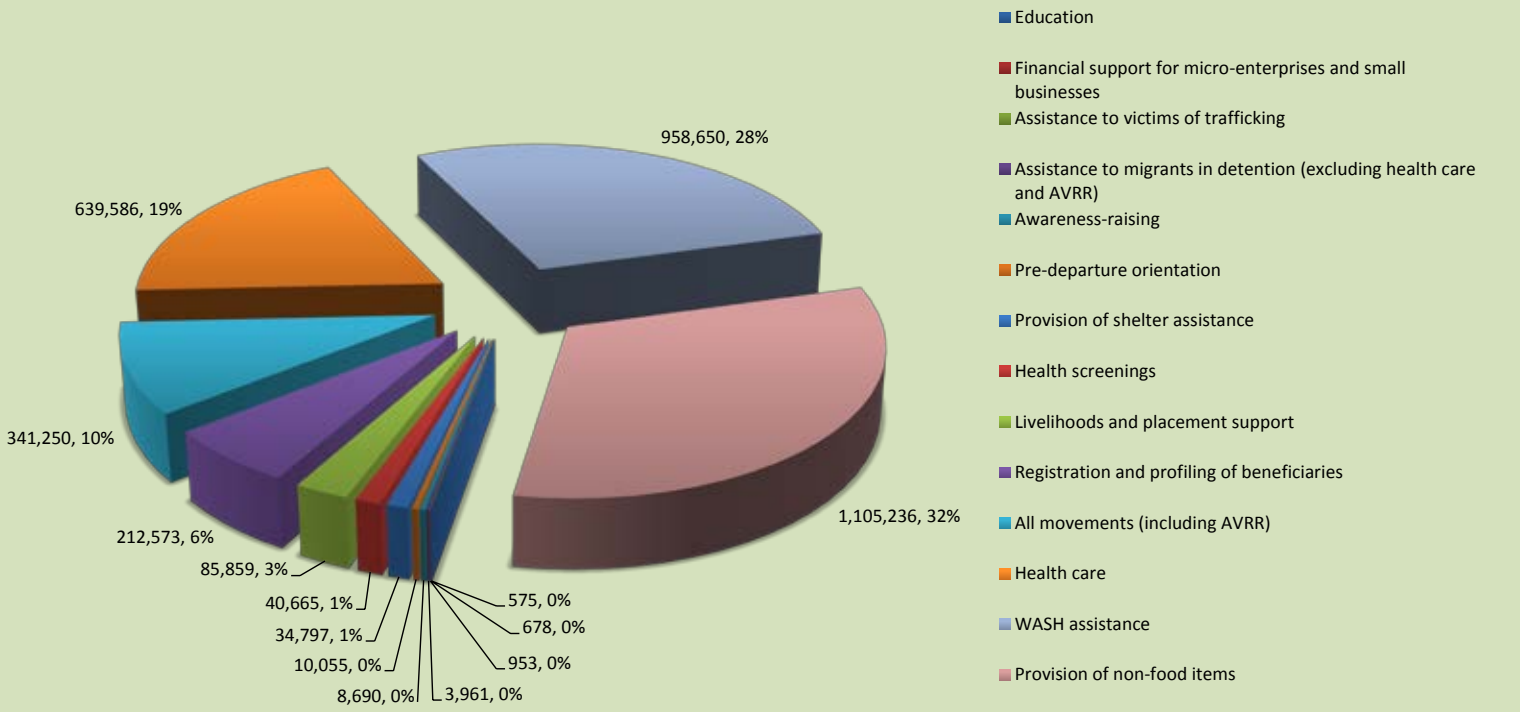

Breakdown of total beneficiaries, by country of implementation

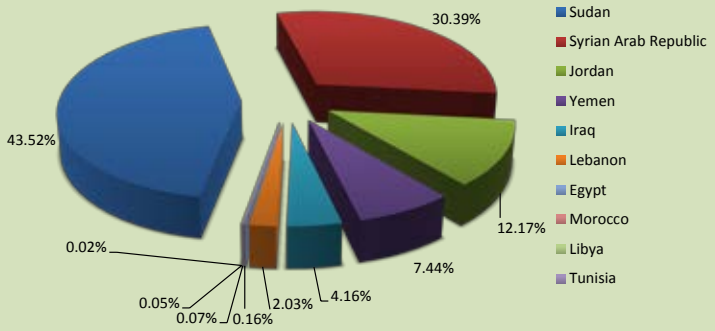

Estimated breakdown of total beneficiaries, by age

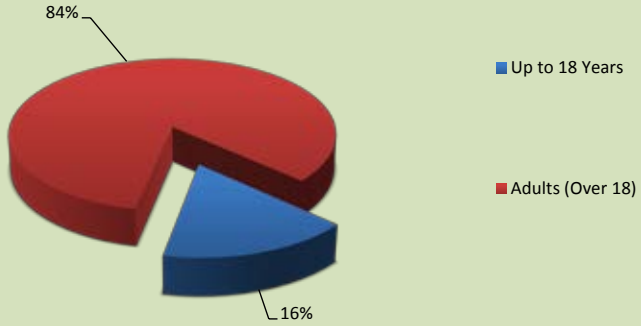

Estimated breakdown of total beneficiaries, by gender

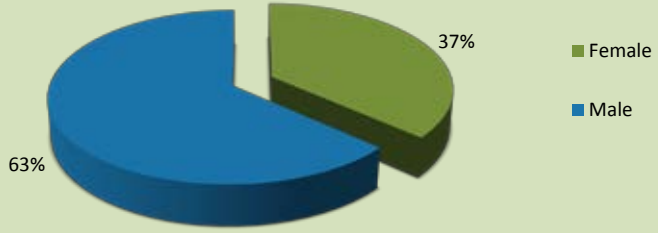

Estimated breakdown of total beneficiaries, by type of beneficiary

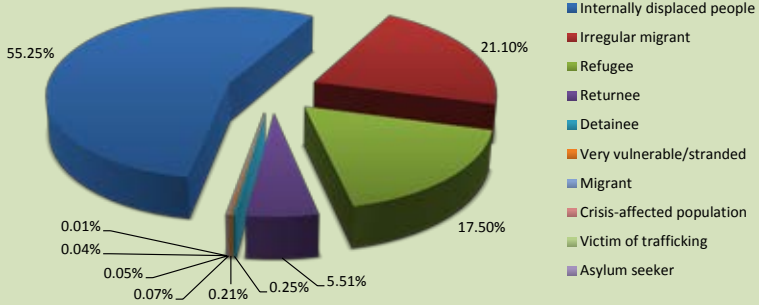

Beneficiaries of IOM movement assistance to and from the MENA region in 2013: 43,199

Total excludes movement assistance provided to 298,051 Syrian refugees from the Syrian-Jordanian border. The following movement data includes all other migrants, IDPs, and refugees provided with movement assistance, including for return, resettlement, and repatriation assistance as well as within emergency, pre-and post-crisis contexts.

Number of movements undertaken from top ten countries of departure in the MENA region in 2013

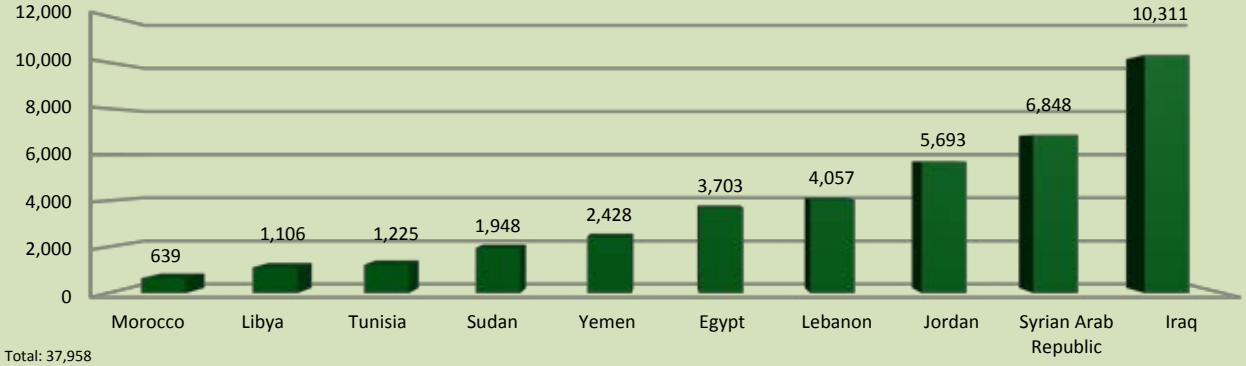

Total: 37,958

Number of movements undertaken to top ten countries of destination from the MENA region in 2013

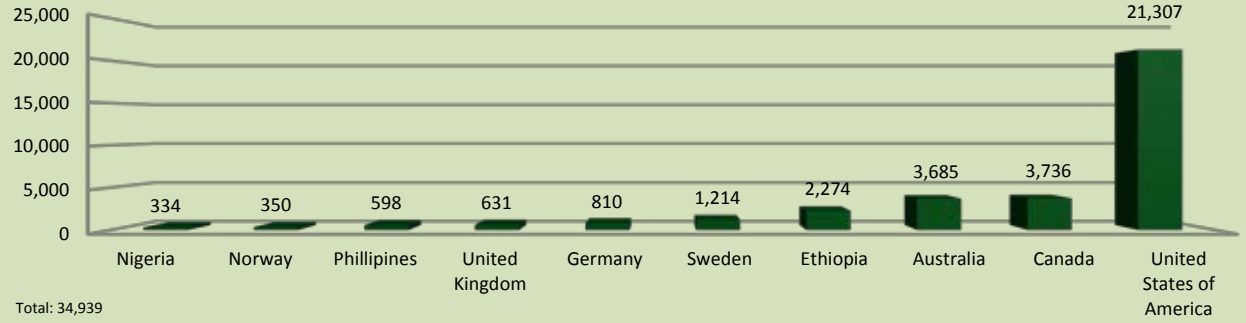

Total: 34,939

Total beneficiaries of assistance to victims of trafficking in 2013: 953

Breakdown of trafficked persons assisted, by gender

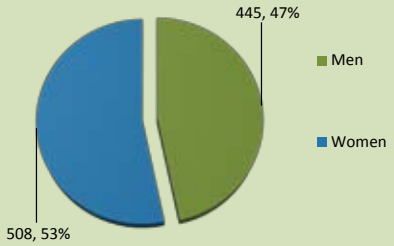

Breakdown of trafficked persons assisted, by age

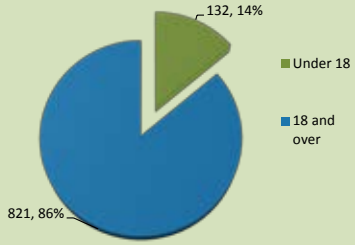

Total cases assisted in MENA, by nationality of victim

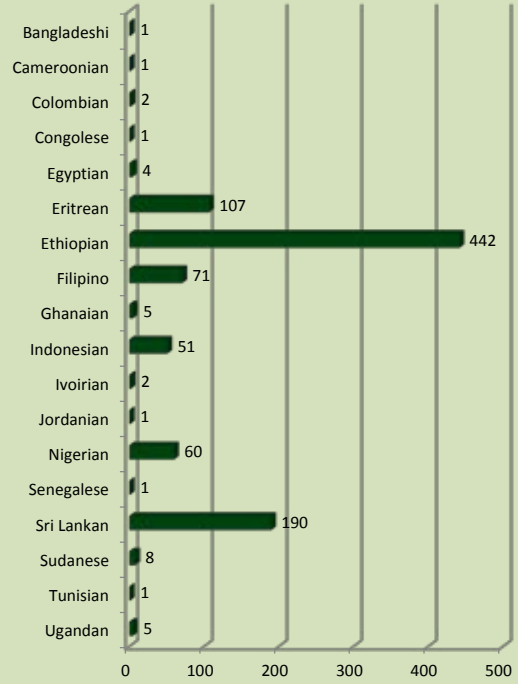

Total cases assisted globally who reported their destination as MENA, by country of reported destination

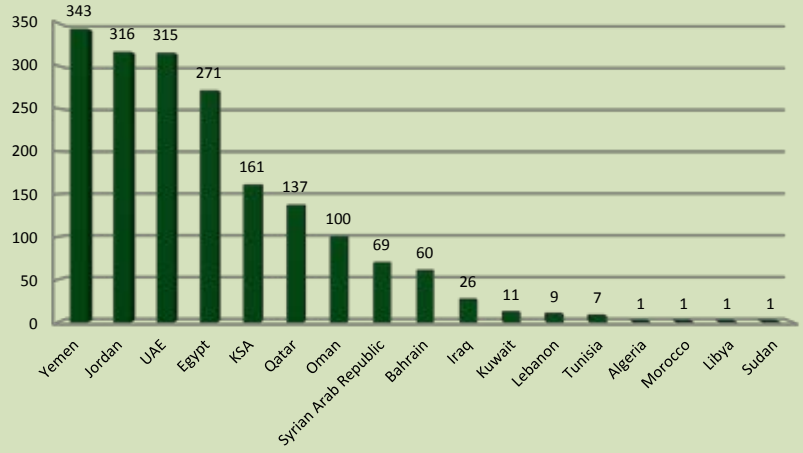

Total cases assisted in MENA, by country of assistance

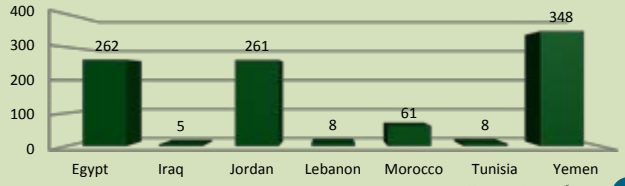

Total assisted voluntary return and reintegration beneficiaries in 2013: 6,124

Top five nationalitites requesting assisted voluntary return from the MENA region in 2013

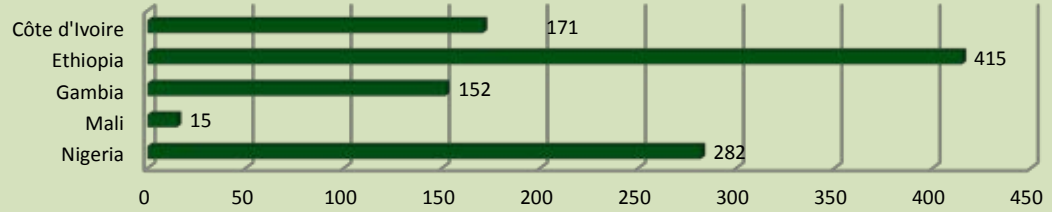

Top five nationalitites requesting assisted voluntary return to the MENA region in 2013

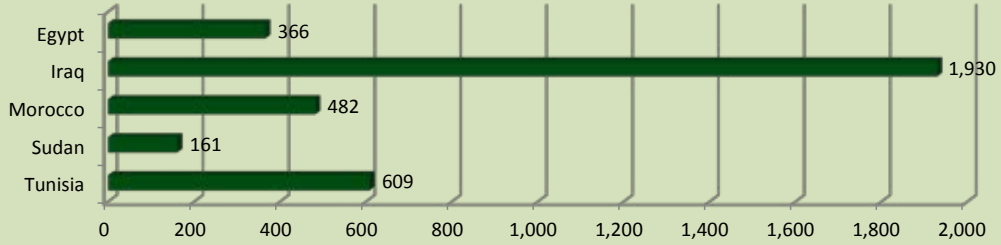

Top five host countries for assisted voluntary return requests from the MENA region

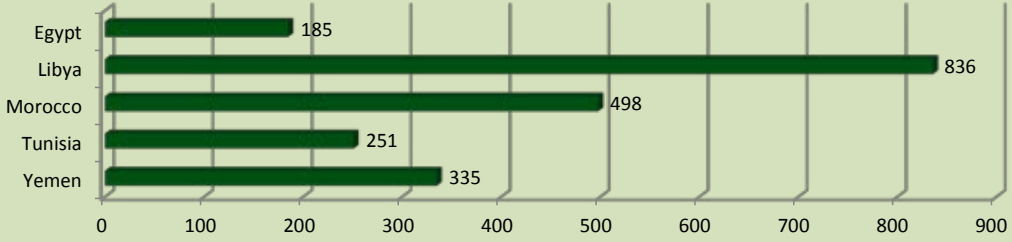

Estimated age breakdown of assisted voluntary return beneficies in 2013

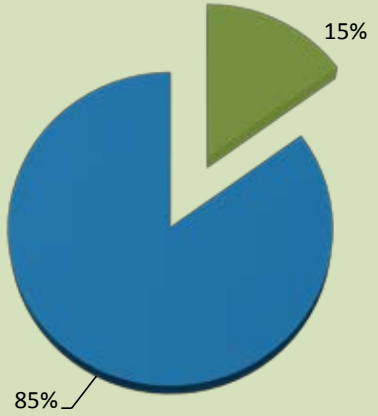

Total beneficiaries of migration health services in 2013: 621,779

Breakdown of health-care activities, by type of service

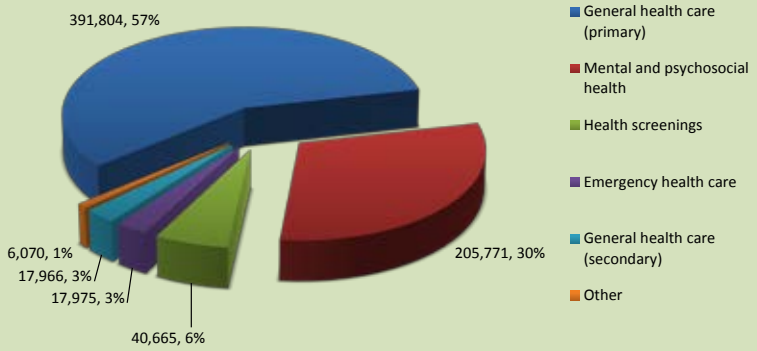

* Other health-care activites include: HIV/AIDS, Disease Outbreak Control, Supplementary and Therapeutic Feedings, Drugs Supply, Medical Tests and Screenings, Nutrition, Other Emergency Migration Health Assistance, and Reproductive Health.

** Beneficiaries may have received more than one kind of health service.

Estimated breakdown of health-care beneficiaries, by nationality

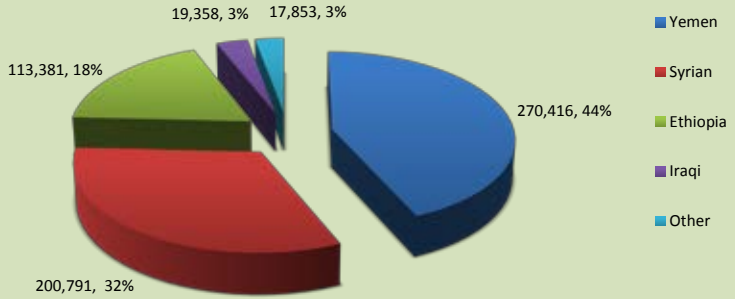

* Other nationalities include: Algerian, Bahraini, Cameroonian, Egyptian, Filipino, Guinean, Iranian, Jordanian, Lebanese, Malian, Moroccan, Omani, Saudi Arabian, Senegalese, Sudanese, Tunisian and Turkish.

Breakdown of health-care activities, by country of implementation

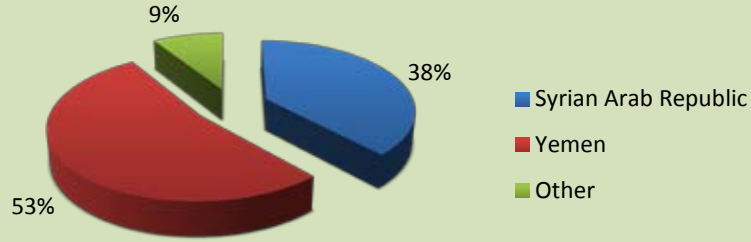

* Other countries include Algeria, Bahrain, Egypt, Islamic Republic of Iran, Iraq, Jordan, Lebanon, Morocco, Oman, Saudi Arabia, Sudan, Tunisia, Turkey.

Total beneficiaries of non-food items (NFI) in 2013: 1,105,236

Breakdown of NFI beneficiaries, by type of beneficiary

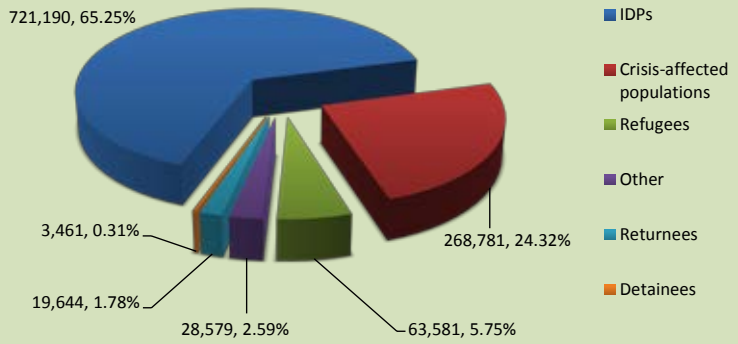

Breakdown of NFI beneficiaries, by gender

Estimated breakdown of NFI beneficiaries, by nationality

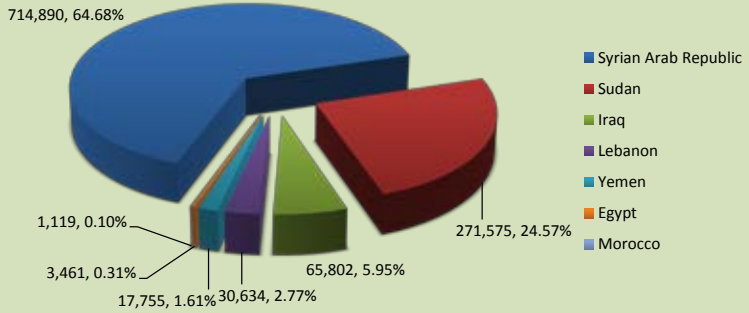

* Other includes Bangladeshi, Cameroonian, Egyptian, Eritrean, Ethiopian, Guinean, Lebanese, Libyan, Nigerian, Palestinian, Senegalese, and Somali.

Estimated breakdown of NFI beneficiaries, by age

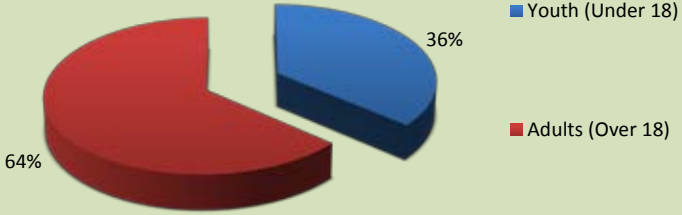

Breakdown of NFI beneficiaries, by country of implementation

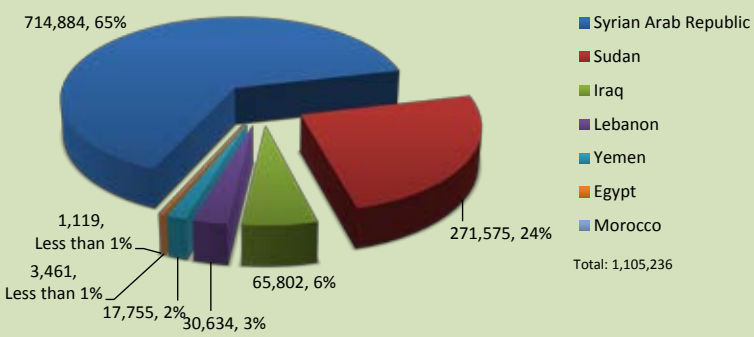

Breakdown of NFIs distributed to beneficiaries, by type of NFI

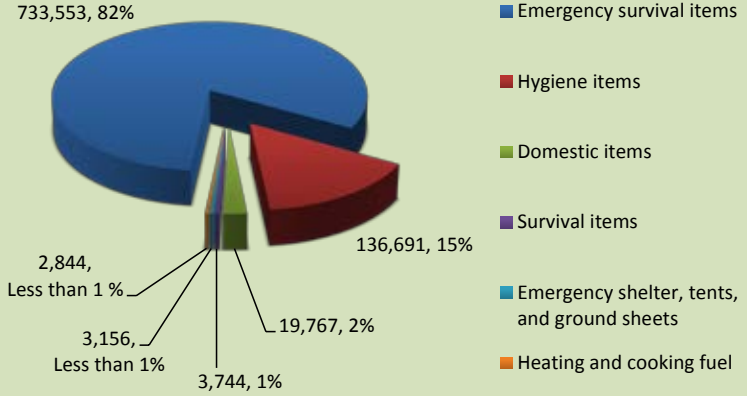

Total beneficiaries of livelihood and placement support and financial support for micro-enterprises and small businesses in 2013: 85,859

Breakdown of livelihood and placement support beneficiaries, by nationality and status

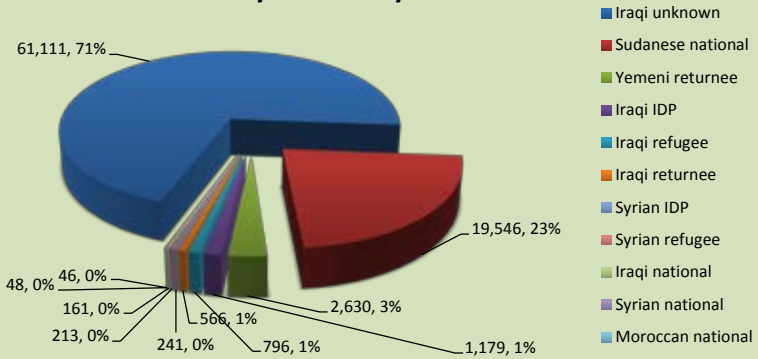

* Beneficiaries may have received more than one type of assistance.

Breakdown of livelihood and placement support beneficiaries, by gender

Breakdown of livelihood and placement support beneficiaries, by type of support received

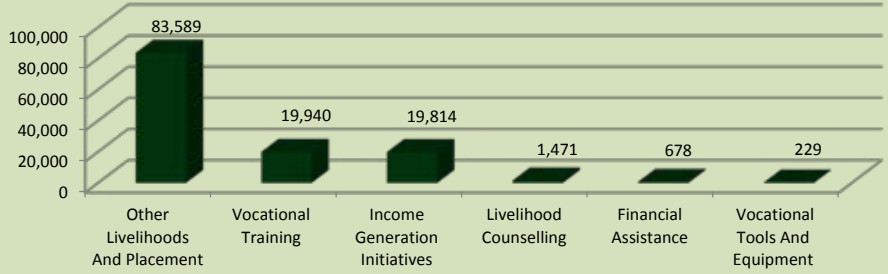

* Some beneficiaries may have recieved more than one kind of assistance.

Breakdown of beneficiaries of financial support for micro-enterprises and small businesses, by nationality and status

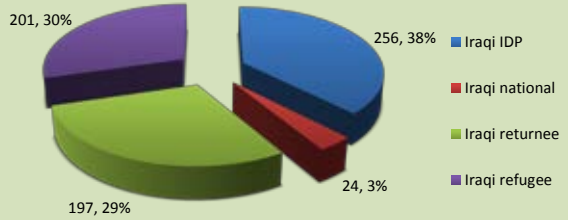

Total value: USD 865,114

Total beneficiaries of pre-departure programmes in 2013: 10,055

Total beneficiaries of pre-departure cultural orientation, by country of departure

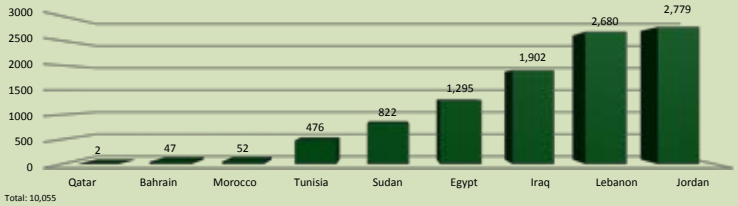

Title of programme	Number of beneficiaries
AUSCO (Australian Cultural Orientation)	1,221
COA (Canadian Orientation Abroad)	2,797
DECO (Cultural Orientation - Germany)	527
NLCO III (Netherlands Cultural Orientation)	16
NORCO (Norwegian Cultural Orientation)	157
PDO (Italy)	43
PDO (Tunisia-Canada)	22
PDO (Tunisia-Belgium)	41
USCO RSC Middle East and North Africa	5,231

Breakdown of beneficiaries of pre-departure cultural orientation, by gender

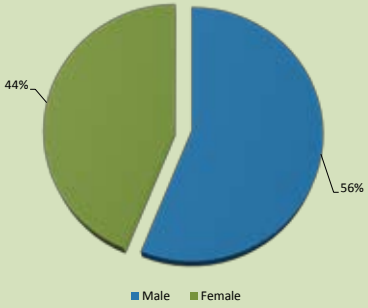

Total beneficiaries of registration and profiling (212,573) and water, sanitation and hygiene assistance (WASH) (958,650) in 2013

Breakdown of WASH assistance beneficiaries

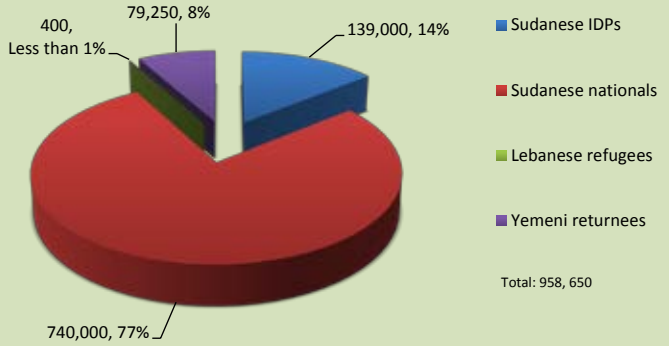

Breakdown of registration and profiling provided to beneficiaries, by nationality and status

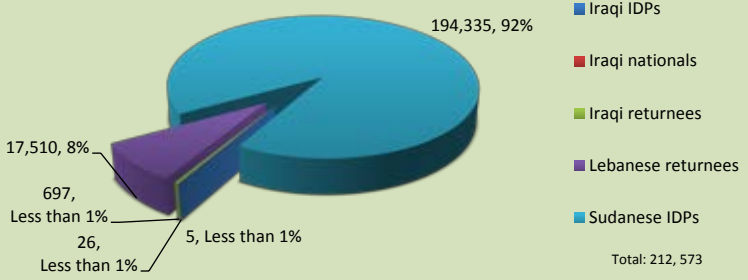

IOM capacity-building, technical support, conference and media activities in 2013

Total workshop participants in the Middle East and North Africa in 2013: 1,191

Distribution of workshop participants, by topic of workshop

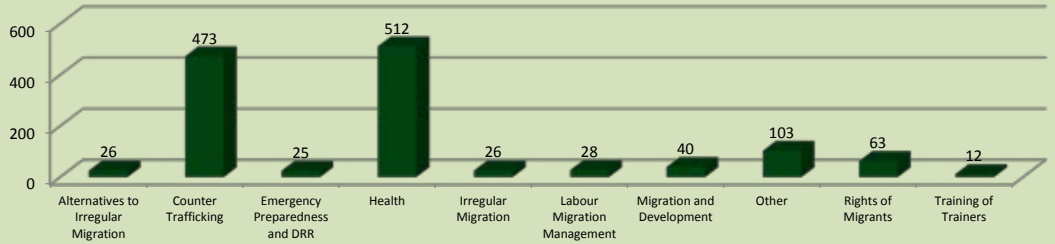

* Some participants may have participated in more than one workshop.

Estimated breakdown of workshop participants, by type of participant

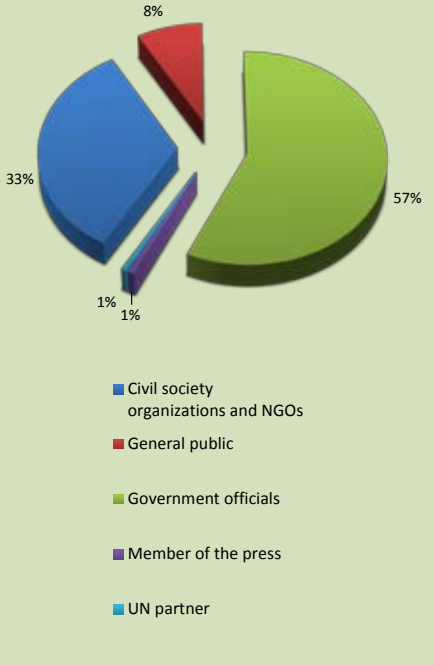

Estimated breakdown of workshop participants, by gender

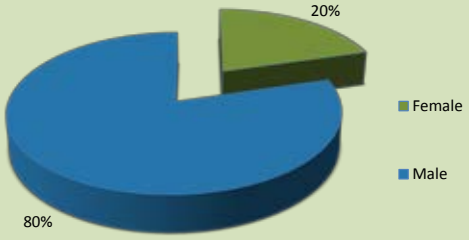

Breakdown of workshop participants, by country of workshop implementation

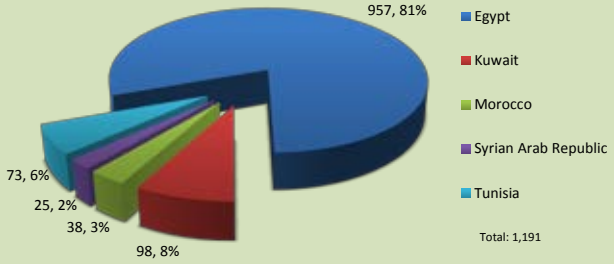

Total training participants in the Middle East and North Africa in 2013: 1,846

Breakdown of participants in trainings, by country of implementation

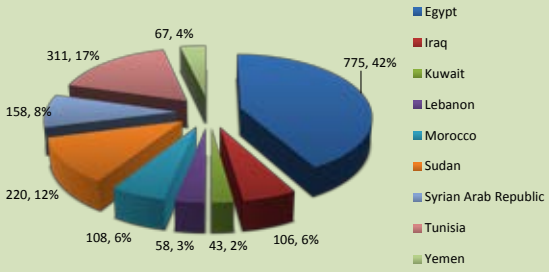

Estimated breakdown of training participants, by type of participant

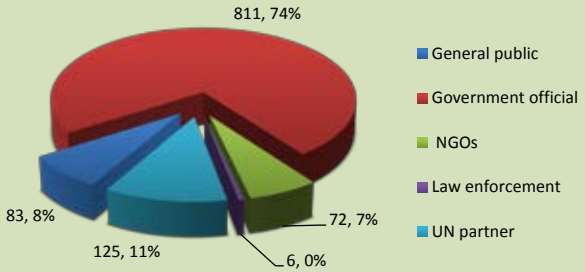

Estimated breakdown of training participants, by gender

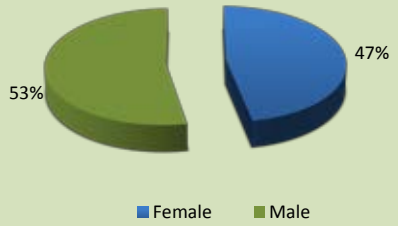

Distribution of participants in trainings, by topic of training

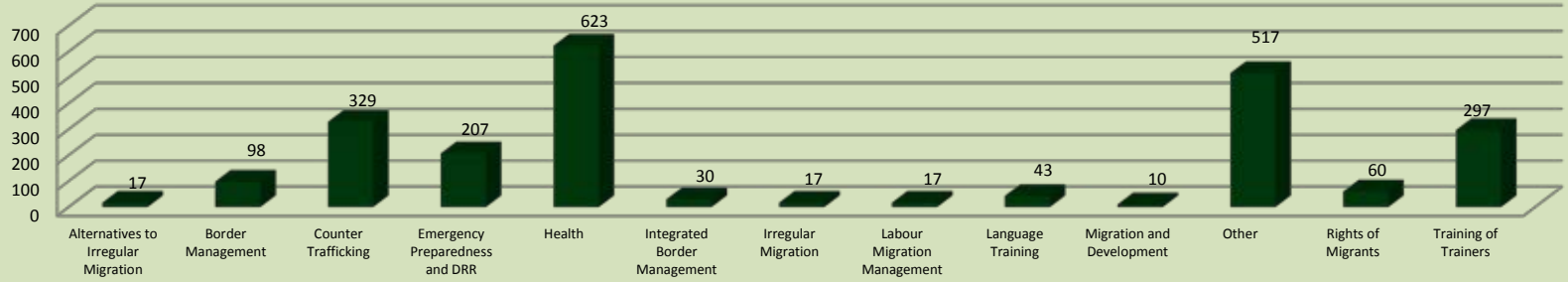

* Participants may have attended more than one training.

Total study tour participants from the Middle East and North Africa in 2013: 278

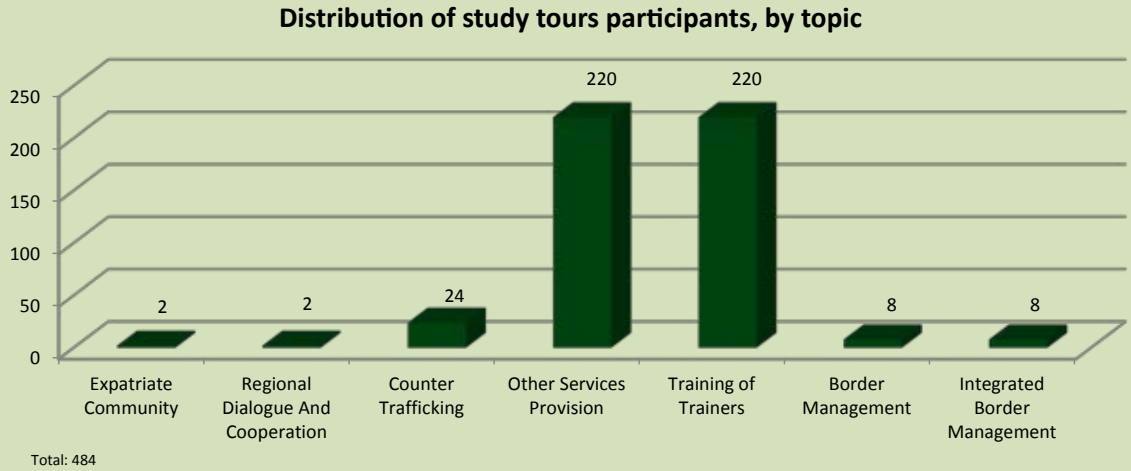

Total: 484

*Participants may have attended more than one study tour.

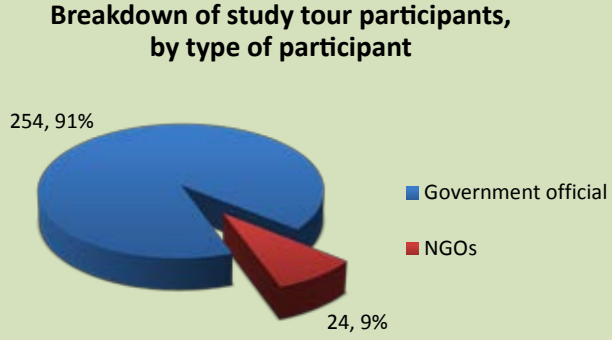

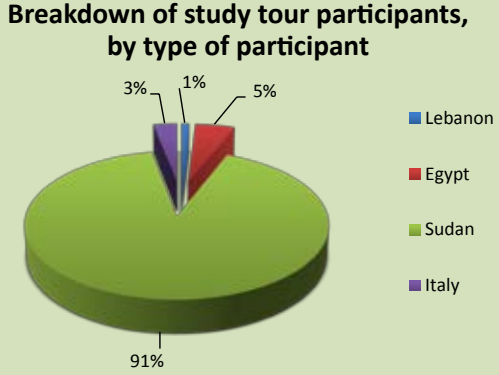

Total conference and media activities participants from the Middle East and North Africa in 2013: 627

Distribution of participants in conferences and media events by topic

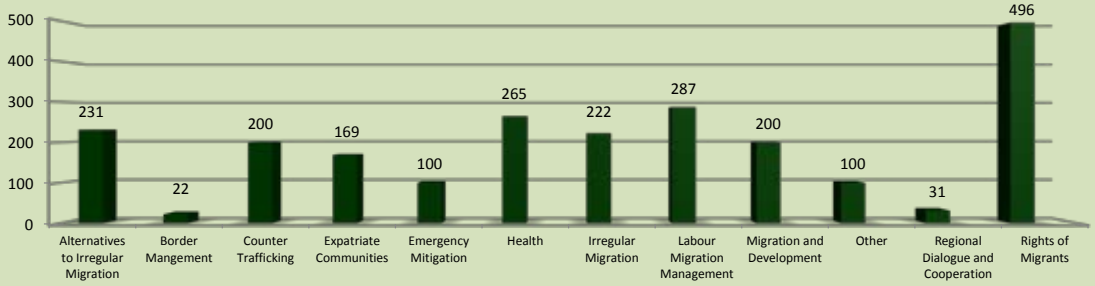

* Participants may have participated in more than one media activity.

Estimated breakdown of conference and media event participants, by gender

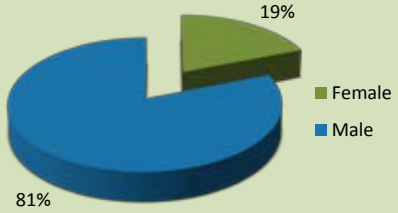

Breakdown of media event participant, by type of participant

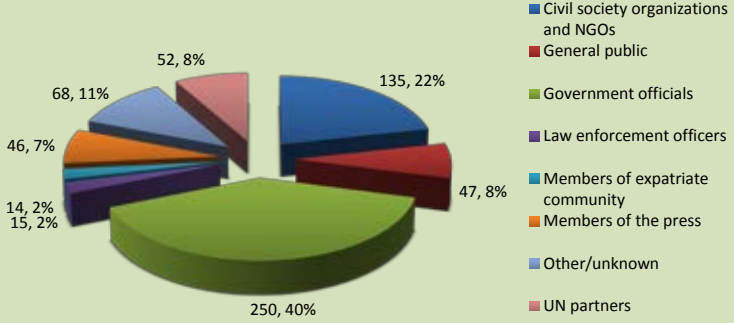

Total: 627

Breakdown of conference and media activity participants, by type and place of activity

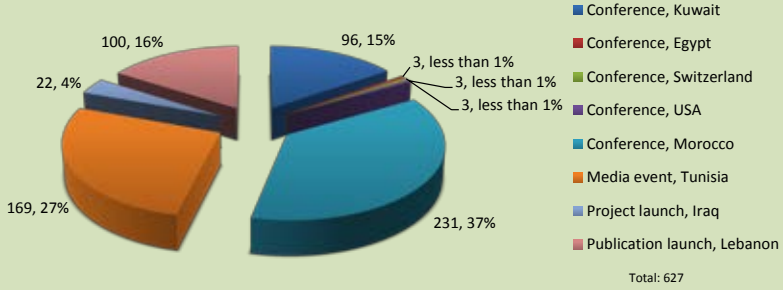

Total: 627

Breakdown of 2013 expenditures, by country and project sectors

Country	Total expenditures (USD)
Algeria	59,856
Egypt	8,640,392
Iraq	31,588,281
Jordan	36,505,005
Kuwait	643,260
Lebanon	7,382,129
Libya	5,835,306
Morocco	3,202,969
Saudi Arabia	433,193
Sudan	16,251,835
Syrian Arab Republic	19,382,673
Tunisia	4,690,287
Yemen	28,110,109
Grand Total	**162,725,295**

* Some projects are executed in more than one country

Type of Project	Expenses	Number of projects
Emergencies	31,247,467	47
General Programme Support	742,456	18
Immigration & Border Management	2,620,418	10
Labour Migration & Human Development	7,239,953	34
Migrant Assistance	13,843,275	54
Migration Health	12,651,933	32
Migration Research and Publications	5,837	3
Movements	50,236,713	24
Post-Crisis	44,137,245	21
Grand Total	**162,725,295**	**243**

IOM transports Syrian refugees who have fled through Peshkhabour border crossing to safe locations in Iraqi Kurdistan. © IOM 2013

Financial data for IOM activities in the MENA region in 2013

Proportion of total expenditures, by country

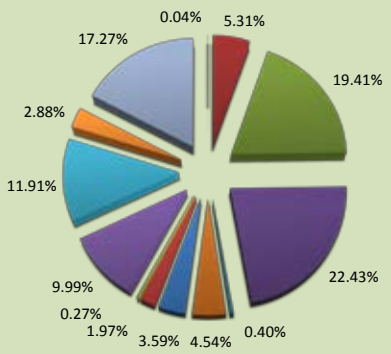

Proportion of total projects, by sector of activity

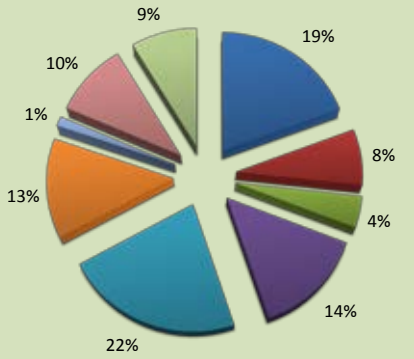

Proportion of total expenditures, by sector of activity

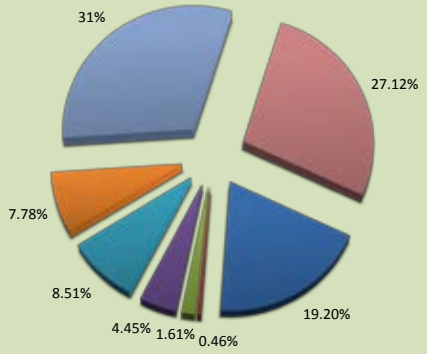

مع جزيل الشّكر لشركائنا:

البنك الإفريقيّ للتّنمية – الاتّحاد الإفريقيّ – حكومة أستراليا – حكومة النّمسا – حكومة مملكة البحرين – بيت الزّكاة – حكومة بنغلادش – حكومة بلجيكا – حكومة البرازيل – حكومة كندا – حكومة تشاد – حكومة تشيلي – حكومة جمهوريّة التشيك – المجلس الدنماركي للاجئين – حكومة الدّانمارك – حكومة جمهورية مصر العربية – الاتّحاد الأوروبيّ – حكومة فنلندا – حكومة فرنسا – حكومة ألمانيا – الحكومة اليونانيّة – صندوق التّنمية الخاصّ بالمنظّمة الدوليّة للهجرة – المؤسّسة الدوليّة للنّظم الانتخابيّة – الحكومة الأيرلنديّة – المجلس الإيطالي للاجئين – الحكومة الإيطاليّة – حكومة العراق – حكومة اليابان – حكومة الأردن – حكومة الكويت – حكومة لبنان – حكومة ليبيا – الحكومة المغربيّة – حكومة هولندا – صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية – الحكومة النيوزيلانديّة – الحكومة النّرويجيّة – حكومة بولندا – حكومة قطر – حكومات إعادة التّوطين وتلك التي تُموّل برامج المُساعدة على العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج – حكومة المملكة العربيّة السّعوديّة – حكومة كوريا الجّنوبيّة – حكومة جنوب السّودان – حكومة السّودان – الحكومةُ السّويديّة – حكومة الجمهوريّة العربيّة السّوريّة – الحكومة السويسريّة – الحكومة التّونسيّة – حكومة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة – حكومة الولايات المتّحدة الأميركيّة – الحكومة اليمنيّة – مؤتمر طوكيو الدّولي بشأن التنمية الإفريقية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – جامعة الدّول العربيّة – منظّمة العمل العربيّة – برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) – صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ – صندوق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) – صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الجهات المانحة للصندوق المشترك للتبرعات للانتخابات والاستفتاءات لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة – صندوق الأمم المتّحدة للاستجابة لحالات الطوارئ – هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) – منظّمة العمل الدّوليّة – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع – المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية – صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا – صندوق الأمم المتحدة للسكان – منظّمة صلتك – حكومة المملكة المتّحدة – صندوق الأمم المتحدة الاستئمانيّ للأمن البشري – برنامج الأغذية العالميّ – منظّمة الصّحة العالميّة – البنك الدّوليّ

IOM • OIM

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الإقليميّ لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا
47ج شارع أبو الفدا، الزمالك، القاهرة، مصر
هاتف: 00202.27365140 – فاكس: 00202.27635139 – البريد الإلكترونيّ: ROCairo@iom
www.iom.int